الحركات السلفية في مصر بعد يناير ٢٠١١... الصعود إلى الهاوية

دار كلوبياترا للنشر والتوزيع

فهرسة أثناء النشر إعداد إدارة الشئون الفنية
الشورى ,منى
الحركات السلفية في مصر بعد يناير 2011:منى الشورى
القاهرة : دار كليوباترا للنشر والتوزيع.
عدد الصفحات : 231
رقم الإيداع : 2018/4548
تصنيف الكتاب :
تاريخ , سياسي

الناشر دار كليوباترا للنشر والتوزيع

رئيس مجلس إدارة : ع فاف علي المدير التنفيذى : ضحى جبر

تصميم الغلاف : عبد السلام

إشراف عام: ملج لا علي

عملاتي الإخراج الداخلى والتصحيح اللغوي

(دار كليوباترا للنشر والتوزيع) تدقيق: سمير حشيش

المراسلات :

لإتصال: / 01125574129 / 0225244534/01019983371

dar.cleopatra@gmail.com

الطبعة الأولى

جميع الحقوق محفوظة للمؤلف والناشر، ويحظر نشر أو اقتباس هذا العمل , ومن يخالف ذلك تيعرض للمساءلة القانونية.

بسم الله الرحمن الرحيم

{فَأَمَّا الزبد فَيَذْهَبُ جُفَآءً وَأَمَّا مَا يَنفَعُ الناس فَيَمْكُثُ فِي الأرض }

الرعد: ١٧

فهرس الدراسة

المقدمة: - ٥

الحركات السلفية والمشاركة السياسية: إطار نظري ٨

المبحث الأول.....

التعريف بالحركة الإسلامية .....

المبحث الثاني.....

التعريف بالسلفية.....

المبحث الثالث .....

التعريف بالمشاركة السياسية.....

الحركات السلفية في مصر الجذور والأسباب والمواقف ٧٦

المبحث الأول.....

جذور وأنماط الحركات السلفية في مصر .....

المبحث الثاني.....

أسباب الممارسة السياسية للسلفيين في مصر .....

المبحث الثالث .....

موقف السلفيين من الآخر (ديني/نوعي).....

المشاركة السياسية للحركات السلفية وبداية مرحلة الانخراط السياسي..... ١٢٨

المبحث الأول.....

قراءة في برامج الأحزاب السلفية (محل الدراسة) .....

المبحث الثاني.....

المشاركة السلفية في انتخابات مجلسي الشعب والشورى.....

المبحث الثالث .....

المشاركة السلفية في إعداد الدستور٢٠١٢.....

قائمة المراجع .....

المقدمة: -

شهدت المنطقة العربية منذ الثورة التونسية عام٢٠١٠م؛ العديد من الثورات مطالبة بعدة مطالب يأتي في مقدمتها الديمقراطية والقضاء على النظم التسلطية، وهو ما أطلقت عليه الكثير من الكتابات ربيع الديمقراطية العربي، أو الموجة الخامسة للتحول الديمقراطي[١]، ومع انطلاق مسار هذه الثورات العربية عاد من جديد التساؤل حول دور التيارات الإسلامية ومنها التيار السلفي في هذا السياق. صحيح أن الجواب على جزء من هذه التساؤلات لم يكتمل بعد، إلا أن هذا لا يمنع من استخلاص بعض عناصره الدالة. أول هذه التساؤلات هو: ما سبب مشاركة التيارات السياسية السلفية بعد الانتفاضات الشعبية ضد الأنظمة الحاكمة، واستطاعة كثير منها تحقيق نجاحات عدة؟

ومن اللافت للنظر في توجه السلفية نحو المشاركة السياسية سرعة تحول الفكر السلفي نحو العمل السياسي، خاصة في ظل وجود قطاع داخل التيار السلفي يتخذ من العمل السياسي موقفا سلبيا لأسباب عدة تعود إلى مقولاته الأساسية، وموقف النظم السياسية الحاكمة الرافض لهذه المشاركة من الأساس.

ويحسب للتيار السلفي، الذي اختار المشاركة السياسية قدرته على القيام بهذا التحول الخاص بالمشاركة في وقت قصير للغاية لا يتجاوز بضعة أشهر، والأغرب من ذلك اقتراب السلفية من قضايا كانت لا تقترب منها، أو تناقشها من قبل، نظرًا لتصادمها – حسب رؤية العديد من أصحاب هذا التيار - مع الفكر السلفي، ومعتقداته، مثل: قضية المواطنة، وحقوق الأقباط، وسيادة القانون، والدولة المدنية، وتجديد الخطاب الديني، وما شابه ذلك من قضايا تناولتها الدراسة.

وعامة فإن الدراسة المقدمة تعمل على تناول أسباب المشاركة السياسية للسلفية، وعرض رؤيتهم للإصلاح، وتباين رؤيتهم للفتوى، وهل الفتوى تختلف باختلاف الزمان والمكان، كما تسعى الدراسة للتوصل إلى أن ما تغير هو فتوى أم حكم شرعي؟

والوقوف على أسباب تأخر السلفيين في ممارسة الديمقراطية؟، كما تبرز أهمية الموضوع الذي تسعى الباحثة لتقديمه مجال الدراسة: حزب النور، والبناء والتنمية، والأصالة" وهى أحزاب للسلفية في مصر؛ للوقوف على أفكارها، وآلياتها، والتحديات، التي تواجهها.

كما تضيف هذه الدراسة التحولات الديمقراطية، والمشاركة السياسية للتيارات السلفية، والفرص السياسية، التي جرت في مصر عقب وقبل ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١، والتي ساهمت في صعود التيار السلفي، وتحليل هذا التيار من خلال الفكر والحركة.

تم تقسيم الدراسة إلى ثلاثة فصول، الفصل الأول الحركات السلفية والمشاركة السياسية: إطار نظري، وذلك من خلال ثلاثة مباحث، تناول المبحث الأول، التعريف بالحركة الإسلامية، وأوضح المبحث الثاني، التعريف بالسلفية، وتناول المبحث الثالث، تعريف المشاركة السياسية ومؤشراتها.

أما الفصل الثاني فقد تناول الحركات السلفية بين الفكر والممارسة". وذلك من خلال ثلاثة مباحث، تناول المبحث الأول جذور السلفية في مصر وأنماطها، وأوضح المبحث الثاني موقف السلفيين من ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١، وتناول المبحث الثالث علاقة السلفيين بالآخر.

ويقع الفصل الثالث تحت عنوان المشاركة السياسية للحركات السلفية، وبداية الانخراط السياسي، وذلك من خلال ثلاثة مباحث: تناول المبحث الأول: قراءة في برامج الأحزاب السلفية (محل الدراسة)، وأوضح المبحث الثاني المشاركة السلفية في انتخابات مجلسي الشعب والشورى، وتناول المبحث الثالث المشاركة السلفية في إعداد الدستور.

الفصل الأول
الحركات السلفية والمشاركة السياسية: إطار نظري

الحركات السلفية والمشاركة السياسية: إطار نظري

لم ينعزل الدين أبدًا في مصر عن السياسية، منذ عهد الفراعنة، لكن اختلف تداخل أشكال التدين، ومقولات منتجي الخطاب الديني مع الممارسات السياسية من فترة زمنية إلى أخرى.

وقد شكلت السنوات الخمس منذ بداية ثورة ٢٥ يناير منعطفًا مهمًا في تاريخ السلفية المصرية؛ نتيجة ظهور الفضائيات الدينية، والحضور المكثف لمشايخ التيار السلفي منها بعدما ظلت السلفية لعقود قبل هذه الثورة أسيرة لخطاب دعوى ضيق المحيط والتأثير، لا يتعدى محيط المساجد التابعة لجمعية أنصار السنة المحمدية والجمعية الشرعية، والتي غالبًا ما يكون روداها من السلفيين أنفسهم.

وعقب سقوط نظام الرئيس مبارك أثارت مواقف السلفيين المتباينة من الثورة المصرية الكثير من الجدل، الذي يستحق معه المزيد من التأمل والدراسة، ولاسيما التحول المفاجئ والسريع لأطيافها الأساسية بعدما كان الرفض والانعزال هو سيد الموقف لأسباب كثيرة.

فقد هيأت أحداث ٢٥ يناير الطريق أمام كثير من التيارات الإسلامية للانخراط في العمل السياسي، وَوُجد التيار السلفي أمام حالة جديدة لم يعهدها من قبل، إذ لم يكن العمل السياسي مطروحًا في العقل السلفي إجمالًا، وبدأت فكرة العمل السياسي تداعب العقل السلفي، وتشغله، فوجدنا رموزًا سلفية تُبدي رأيها في كثير من القضايا السياسية المطروحة على الساحة.

وينقسم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث، يتناول المبحث الأول "التعريف بالحركات الإسلامية" ويوضح المبحث الثاني "التعريف بالسلفية"، ويتناول المبحث الثالث "المشاركة السياسية وأنواعها".

المبحث الأول

التعريف بالحركة الإسلامية

تعد الحركة أحد أوجه النشاط الأساسية في الحياة، وهي كفعل إحدى أهم الطرائق للاستجابة وللتعبير عن الأفكار والمفاهيم والمشاعر، ومدلولات الذات.

وقد أصبحت الحركات الاجتماعية وقود التغيير، وذلك لانسداد قنوات التواصل مع السلطة الحاكمة، فتخرج الحركات الاجتماعية.

وفيما يلي تناول هذا المبحث التعريف بالحركة، والحركات الاجتماعية، والحركات الإسلامية، والعناصر الأساسية للحركة الاجتماعية، بالإضافة إلى أنواع ووظائف الحركات الاجتماعية مع الإشارة إلى أهم أسباب ظهور الحركات الاجتماعية، والتعريف بالحركات الدينية.

أولًا: تعريف الحركة: -

تعرف الحركة **لغويًا** بأنها كلمة: حَرَكَ: خَرَجَ عن سكونه. (حَرّكه): أخرجه عن سكونه. (تَحَرّكَ): حَرَكَ في قوّة.

(الحَرَكَةُ): انْتِقالُ الجسْم من مكانٍ إلى مكانٍ آخر، أو انْتِقال أجزائه[1]

والحركة بشكلها العام هي انتقال للشيء كله، أو أحد أجزائه لمسافة معينة تبعًا لزمن معين، والحركة ضد السكون، ولها تعريفات عدة منها:

- الحركة هي الخروج من القوة إلى الفعل على سبيل التدريج.
- الحركة هي شغل الشيء حيزًا بعد أن كان في حيزٍ آخر.
- الحركة كمال أول لما بالقوة من جهة ما هو بالقوة.

(١) مجمع اللغة العربية، المعجم الوجيز، خاص بوزارة التربية والتعليم، (القاهرة: الهيئة العامة لشـــئون مطابع الأميرية ١٩٩٨)، ص ص ١٤٦-١٤٧.

ويشير النظر لمعنى الحركة في الموسوعات، والمفاهيم الفلسفية إلى ما يأتي: -

- تقال الحركة "على تبدل حالة قارة في الجسم يسيراً على سبيل اتجاه نحو

شيء، والوصول بها إليه هو بالقوة، لا بالفعل. [٢]

وتعرف **الحركة بالمعنى الحقيقي**: تبدل متصل للموقع في المكان، منظوراً إليه من زاوية الزمان، ومن ثم تكون له سرعة محددة. التغير الموقعي العادي في المكان، بصرف النظر عن الديمومة، يسمى انتقالاً.

أما **بالمعنى المجازي** فهي تشير إلى: -

- انفعالات ونزعات.. هذه الاشتهاءات، أو هذه الكراهيات، والاشمئزازات، تسمى حركات النفس، لا بمعنى أنها تبدل مكانها، أو تنتقل من مكان إلى آخر، بل بمعنى أنها، مثل الجسم الذي يقترب، أو يبتعد وهو يتحرك، وكذلك، مثل النفس، التي تتحد بالأشياء أو تبتعد عنها، بالاشتهاءات، أو بالكراهيات"...

- تغير جماعي في الأفكار والمنازع، تغير التنظيم الاجتماعي. "السمة الجوهرية لجهازنا الاجتماعي عندما نكتفي بتصوره أولًا في حالة محض سكونية، بصرف النظر عن حركته الضرورية.

"حركة الفكر، بنحو خاص، يطلق اسم حركة جدلية على مسيرة الفكر، الذي ينتقل من فكرة إلى أخرى، بموجب علاقات المشاركة والتضمين، أو التعارض، التي تجمع بينها. " [٣]

يقصد بالحركة **في مجال الفكر والسياسة** ما كان خاضعا لفكر، وساعيا إلى تطبيق غايات معينة استنادا إلى منهج منظم، ومخطط، فالحركة إذن تعتمد

(٢) جميل صليبا، المعجم الفلسفي (بيروت: دار الكتاب اللبناني، ج١، ١٩٨٢)، ص٤٥٧.

(٣) أندرية لالاند، الموسوعة الفلسفية، ترجمة خليل أحمد خليل، المجلد ٣ (بيروت: عويدات للطباعة والنشر، ٢٠٠٨)، ص ص٨٤٣-٨٤٤.

علـى الـفـكـر بـوصــفـه الـبـاعـث والمحرك، وتسعى من خلال النتائج إلى تحديد غايات، وأهداف معينة وتعتمد في الوصول إلى هذه الأهداف على منهج مخطط ومدروس. [٤]

وقد عادت كلمة "**حركة**" تطرح نفسها بقوة على الواقع الاجتماعي بصورٍ، وأداءات تبعث الأمل وأحيانا بتحميلات زائدة على ما تجسده من واقع، بل أحيانًا أخرى بتصورات مغلوطة تعتمد على الاستسهال، والتحمس في إطلاق المصطلحات. [٥]

فتعرف الموسوعة السياسية "**الحركة**" بأنها التيار العام، الذي يدفع طبقة من الطبقات، أو فئات اجتماعية إلى تنظيم صفوفها، بهدف القيام بعمل موحد؛ لتحسين حالته الاقتصادية، أو الاجتماعية، أو السياسية، أو تحسينها جميعًا. وهناك مفهوم يعتمد على مكونات الحركة، حيث يعرفها بأنها أنشطة تقوم بها قوى اجتماعية لتغيير الواقع حيث لا يعبر عن مصالحها ويحدث هذا عند توفر أربعة مكونات وهي [٦]: -

١. مشاعر وتصورات عند الناس المنتمين إلى هذه القوى.
٢. تبلور الوعي وقد يكون عفويا، أو طبقيا، أو اجتماعيا.
٣. يحدث الوعي تحركات قد تكون عنيفة، أو في شكل ديمقراطي.
٤. الأطر المؤسسية وقد يتوفر هذا في جمعيات أهلية، أو نقابات، أو منظمات غير حكومية.

---

(٤) عبد الحميد مدكور،" حركة الفكر الإسلامي المعاصر خلال القرن العشرين"، مجلة المسلم المعاصر، (القاهرة: مؤسسة المسلم المعاصر، العدد ٩٦، عام٢٠٠٠)، ص ١٣٨.

(٥) تشارلز تلي، ترجمة ربيع وهبه، الحركات الاجتماعية ١٧٦٨ – ٢٠٠٤ (القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة، ٢٠٠٥)، ص٩.

(٦) The shorter Oxford English Dictionary، (London: Oxford University press، Third edition، Vol ١٠، ١٩٥٥)، p١٢٩٢.

موسوعة السياسية، ج٢، ط١ (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٨١)، ص٢٢٢.

وبغض النظر عن المعاني الخاصة، التي قد يقصدها العلماء الاجتماعيون حينما يستخدمون تعبير "الحركة الاجتماعية، أو السياسية" فإن الهدف النهائي هو إبراز الجهود، التي تبذلها الجماعات، والطبقات الاجتماعية من أجل تحقيق غايات خاصة.

ولقد أوضح ريموند وليامز مفهوم "الحركة" باعتبارها أحد المفاهيم الاستراتيجية في العلوم الاجتماعية شأنه في ذلك شأن مفاهيم الصناعة، والديمقراطية، والطبقة، والثقافة، وأنه طبقًا للاستخدام الشائع لمفهوم "الحركة" فإنه يعني ذلك النمط العام من التغير، الذي يمكن التعرف عليه، وبالتالي يمكن استخدامه في اكتشاف التغيرات، التي تطرأ على مختلف جوانب الحياة الاجتماعية، وهذا يعني الحركة مرة أخرى هي وسيلة لاكتشاف مختلف التغيرات المادية والثقافية التي تطرأ على أي مجتمع من المجتمعات. (٧)

وعليه وانطلاقا مما سبق ذكره عن الحركة يكون **التعريف الإجرائي للدراسة في مفهوم الحركة** هي "الجهود المنظمة التي يبذلها مجموعة من المواطنين بهدف تغيير الأوضاع، أو السياسات، أو الهياكل القائمة؛ من أجل تحقيق غايات خاصة".

ثانيا: تعريف الحركات الاجتماعية: -

تواجه محاولة وضع تعريف للحركات الاجتماعية صعوبات عدة، أهمها تنوع تلك الحركات، وتعدد أغراض قيامها، واختلاف المناهج، التي تناولت هذه الظاهرة، وكيفية الحياد العلمي في التحليل؛ مما جعل تعريفها يحظى بمفاهيم عدة لدى المحللين وقد تناول مفهوم "الحركات الاجتماعية" عدد كبير من المحللين، وذلك على النحو التالي: -

---

(٧) Raymond Williams, Culture and society ،١٩٥٠ -١٧٥٠، penguin Books، Harmonds worth، ١٩٦١، PP. ١٨٧-١٨٨.

١- تعريف الحركات الاجتماعية في المصادر الأجنبية: -

نبدأ في هذا الصدد بالمصادر الأجنبية على اعتبار تبلور المفهوم في إطار الرؤى الغربية.

أ. يقدم هيربرت بلومر Bulmer تصوراً محدداً لمفهوم الحركات الاجتماعية فهي تعني لديه، ذلك الجهد الجماعي الرامي إلى تغيير طابع العلاقات الاجتماعية المستقرة في مجتمع معين. وقد تعني أيضًا ذلك التغير غير الموجه، الذي قد طالب به مجموعات كبيرة من الأفراد. (٨)

ب. وقدم "Charles Tilly" تصوراً محدداً في تعريف الحركة الاجتماعية فاعتبرها "سلسلة مستدامة من التفاعلات بين أصحاب السلطة وأشخاص يضطلعون بالتحدث نيابة عن قاعدة شعبية تفتقد إلى تمثيل؛ وذلك في مجرى إذاعة هؤلاء الأشخاص لمطالب واضحة؛ لإجراء تغيير في توزيع، أو ممارسة السلطة، وتدعيم هذه المطالب بمظاهرات عامة من التأييد". (٩)

ج. وقد أشار ماك أدم دوك Mc Adam Doug إليها على أنها (الحركة الاجتماعية عن جهود مجموعة منظمة من المهمشين في محاولتهم إما مقاومة أسس المجتمع، أو في تنميته باللجوء إلى أشكال غير مؤسسية من المشاركة السياسية). (١٠)

---

(٨) Herbert Bulmer، collective Behavior، in Review of sociology: Analysis of Decade، edited by Gitller، (N.Y: wiley ١٩٥٧) P١٤٥.

(٩) Charles Tilly، "Social Movements As Historically specific clusters of political performances"، Berkeley journal of sociology Vol. (٣٨) ١٩٩٣-١٩٩٤ P.١.

(١٠) MC Adam Doug، Political process and the development of Black insurgency ١٩٣٠ -١٩٧٠ (USA: University of Chicago press.١٩٨٢) .P.٢٥.

د. وقد قدم Michael Storper على "أنها تنظيم مهيكل، ومحدد، له هدف علني يكمن في جمع بعض الأفراد للدفاع عن قضايا محددة" وهذا ما يقود إلى الاعتراف بحساسية عنصر القضية المولدة للحركة الاحتجاجية. (١١)

هـ. وقد أشار Hill Abercrombie إليها على أنها" تلك الجهود، التي تبذلها الجماعات، أو الطبقات الاجتماعية، من أجل تحقيق غايات خاصة تتمثل في تحسين موقعها النسبي إزاء غيرها من الجماعات والطبقات الاجتماعية، أو الدفاع عن امتيازاتها سواء كانت اجتماعية، أو اقتصادية، أو سياسية". (١٢)

٢- وتعرف الحركات الاجتماعية في المصادر العربية: -

توجد تعريفات عدة منها: -

أ- رفعت سيد أحمد: يرى أنها "بمثابة جهد جماعي، ومطلب مشترك بين جماعة من الناس يعملون معًا بوعي وباستمرار على تغيير بعض، أو كل أوجه النظام الاجتماعي والسياسي القائم، وأنهم يمرون بعدة مراحل؛ لكي يصلوا إلى هذا الهدف، وتبدأ عادة بحالة من القلق والتوتر الجماعي غير المنظم، وتنتهي بتكتل صفوف ووعي القائمين بالحركة، وتوجيههم نحو هدف واحد محدد، وهو تغيير النظام الاجتماعي، والسلطة السياسية القائمة". (١٣)

---

(١١) Michael Storper، " The Poverty of Radical Theory Today"، International Journal of Urban and Regional Research v.٢٥، ١. USA. ٢٠٠١.P. ١٦٢

(١٢) Hill Abercrombie، Turner Bryans، Dictionary of Sociology، ٢nd Ed (London: the Penguin Book، ١٩٨٨)، P٢٤٣

(١٣) رفعت السيد أحمد، ظاهرة الإحياء الإسلامي في السبعينيات، دراسة مقارنه لمصر وإيران، دراسة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه (القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة، ١٩٨٨)، ص٢٠.

ب- ربيع وهبة على أنها: هي تلك الجهود المنظمة، التي يبذلها مجموعة من المواطنين بهدف تغيير الأوضاع، أو السياسات، أو الهياكل القائمة؛ لتكون أكثر اقترابا من القيم الفلسفية العليا، التي تؤمن بها الحركة. [١٤]

ج- عبد العاطي محمد أحمد يقصد بها: أنها جهد متصل لجماعة كبيرة نسبيًا من الناس يستهدف إحداث التغيير الاجتماعي بدرجات متخلفة بأسلوب عنيف، أو سلمي، ينجم عن حدوث خلل في البناء الاجتماعي، والنظام السياسي، ونمط القيم الثقافية، ويتوافر فيه قدر من الوعي بضرورة التغيير ومضمونه، ويتسم بخليط من التنظيم والعفوية أو التلقائية، سريع الانتشار والتغلغل خاصة بين عامة الناس، كما يتسم بالتطور والنمو. [١٥]

ويتناول تعريف الحركات الاجتماعية من **منظور نفسي** بأنها "تحديات جماعية من قبل أناس متضامنين، ولهم غايات مشتركة وفي تفاعل مستمر مع النخب والسلطات".

ويتضمن هذا التعريف ثلاثة عناصر أساسية وهي:

أ. أن الحركات الاجتماعية هي احتجاجات جماعية، أي أفعال موجهة ضد النخب، والسلطات وأحيانا ضد المعايير الثقافية السائدة؛ ويرجع السبب في ذلك هو أن هذه الحركات تضم أناسًا يفتقدون إمكانية ممارسة السياسية، فلو كانوا يتمتعون بهذه الإمكانية لما كان هناك داعٍ للحركات الاجتماعية.

ب. أن الحركات الاجتماعية تتعلق بأشخاص لهم هدف وتضامن مشترك فالمشاركون في الحركات الاجتماعية يتحدون وراء مطالب مشتركة، ويرغبون في الدفع بالسلطات، للقيام بأي تغيير في أي من الأوضاع المرفوضة.

---

(١٤) د. ربيع وهبه وآخرون، الحركات الاحتجاجية في الوطن العربي (مصر- المغرب- لبنان- البحرين)، ط١ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠١١)، ص٤٠.

(١٥) عبد العاطي محمد أحمد عبد الحليم، الحركات الإسلامية في مصر وقضية التعددية السياسية ١٩٧٦- ١٩٨٦، رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في العلوم السياسية (القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة، ١٩٩٤)، ص٣٥.

ج. أن الأحداث المتفرقة للعمل الجماعي لا تعتبر حركة اجتماعية، فمن خلال دعم العمل الجماعي يستطيع الفاعل أن يحوّل حادثًا إلى تنازعي إلى حركة اجتماعية. [١٦]

من خلال التعريفات السابقة، فيمكن التوصل إلى أن **الحركات الاجتماعية** عبارة جهد منظم يقوم بها عدد من الناس المؤثرين، ويهدف إلى تغيير (أو مقاومة تغيير) جانب أساسي أو أكثر من المجتمع، وهي –أي هذه الحركات- هادفة ومنظمة، وقد تكون أهدافها محددة أو واسعة وقد تكون ثورية، أو إصلاحية. [١٧].

فمفهوم الحركة الاجتماعية يركز في صيغته المبدئية على الاحتجاج السياسي، ويتناول الصلة بين المجتمع المدني، والنظام السياسي خارج أنماط المشاركة السياسية المؤسسية. وتم تأكيد جوانب عديدة لهذه الصلة طوال السنوات، وباختلاف التقاليد البحثية. [١٨]

فالحركة الاجتماعية تشير إلى جزء من التطور الاجتماعي محصور في زمن معين، ونظام خاص. [١٩] شكل حركة منظمة تهدم، أو تصلح بالسلم، أو العنف الأنماط الاجتماعية السائدة الفعلية، وتتجاوز هذه الحركات الأنشطة الاحتجاجية غير

([١٦]) أ. داليا أحمد رشدي، المداخل النفسية في دراسة الثورات: مراجعة نظرية في الثورة المصرية ودراسة العلوم السياسية، أعمال المؤتمر السنوي الأول لشباب أعضاء هيئة التدريس ١٤-١٥ يونيو ٢٠١١، تحرير أ.د نادية مصطفى، ود. أمل حمادة (القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة، ٢٠١١)، ص١٩. **لمزيد من المعلومات عن العناصر الأساسية للحركة الاجتماعية انظر:** محمد فؤاد حجازي، التغيير الاجتماعي (القاهرة: مكتبة وهبه، ١٩٧٨)، ص ٢٤٥-ص ٢٤٩.

([١٧]) عزة خليل، الحركات الاجتماعية في العالم العربي (القاهرة: مكتبة مدبولي، ٢٠٠٦)، ص٢٧.

انظر أيضا: أحمد السيد حسين، الحركات الاجتماعية والإصلاح السياسي – دراسة حالة حركة كفاية المصرية، رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير (القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة، ٢٠٠٨) .

([١٨]) الشبكة العربية للأبحاث والنشر، علم الاجتماع المفاهيم الأساسية، ترجمة محمد عثمان، جون سكوت (محررًا)، ط١ (بيروت: الشبكة العربية للأبحاث والنشر، ٢٠٠٩)، ص١٧٦.

([١٩]) د.مصطفى الخشاب، علم الاجتماع، ومدارسة، المدخل إلى علم الاجتماع (القاهرة: الدار القومية للطباعة والنشر، ١٩٦٥)، ص٢٨٩.

المنظمة، كما أنها ليست علي درجة التنظيم المدني الرسمي، كالأحزاب والنقابات، فهي تعمل في إطار نظام شبكي للعمل الجماعي، وهو ما يميزها، وعادة ما تظهر الحركات الاجتماعية في فترات الاضطراب السياسي، والاجتماعي، فتأتي معبرة عن معاناة المجتمع بكل فئاته. [٢٠]

وعليه يكون **التعريف الإجرائي للدراسة للحركة الاجتماعية** " عبارة عن سلسلة مستدامة من التفاعلات من أشخاص ضد النخب، والسلطات القائمة، بهدف تغيير الأوضاع، أو السياسات، أو الهياكل القائمة، حسب أهداف الحركة، التي قد تكون ثورية أو إصلاحية؛ وذلك من أجل إحداث تغيير اجتماعي، وسياسي شامل، أو جزئي".

تتعدد أنواع وأشكال الحركات الاجتماعية، وحجمها، ومجالات انتشارها، كما إن حجم العضوية في بعضها لا يتجاوز العشرات، بينما يتسع في حركات أخرى، ليشمل الآلاف بل الملايين من الناس. وفيما تستطيع بعض هذه الحركات أن تزاول أنشطتها في ظل القوانين السائدة في دولة أو أكثر، فإن بعضها الآخر يُضطر إلى العمل بصورة سرية تحت الأرض سواء في الدولة، أو دولة / دول أخرى. [٢١]

ويميز الفكر الماركسي في عمومه بين خمسة أنواع من الحركات الاجتماعية، وهي (الحركة العمالية، الحركة الفلاحية، الحركة الطلابية، الحركة النسائية والحركة الثقافية).

ويرجع سبب هذه الأنواع لما تتبناه من إيديولوجيات، وما لأفرادها، وقادتها من نوايا، وكذلك لضمها لأغلبية الشعوب والمجتمعات. وتكون الحركة الاجتماعية في

---

(٢٠) نادية موسي، تعديل المادة ٧٦ من الدستور والحراك السياسي في مصر، رسالة مقدمة للحصول علي درجة الماجستير في العلوم السياسية) القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية.. بجامعة القاهرة٢٠٠٧ (ص ٦٨، **لمزيد من المعلومات حول خصائص الحركات الاجتماعية انظر:** إبراهيم غرايبة، " الحركات الاجتماعية في العالم العربي"، مجلة العصر، العدد٣٢، ٢٠٠٦، ص٨، والمدونون الأحرار، مفهوم الحركات الاجتماعية، ٢٠١١/١٠/٣١. www.emasc.com/content

(٢١) أنتوني جيدنز وكارين بيردسال، علم الاجتماع، ترجمة فايز الصياغ، ط٤ (بيروت: المنظمة العربية للترجمة، ٢٠٠٥)، ص٤٨٧.

بداية نشأتها ضعيفة التنظيم ينقصها التحديد الواضح من حيث الشكل، والأهداف، ولكنها لا تلبث أن تأخذ الطابع المنظم من حيث القيادة، وتقسيم العمل، والقيم، والأهداف، كما تكسب كل حركة اجتماعية، وهي في طوره النشأة ثقافتها، وتنظيمها المميز من غيرها من الحركات الاجتماعية الأخرى. [٢٢]

ويفسر المحللون هذه الصيغ، أو الأشكال من العمل الجماعي في ضوء بعض الخصائص الموجودة إلى حد ما في جميع تلك الأشكال، وقد توجد فروقً في الدرجة تتمثل في [٢٣]:

- التوجهات الصراعية [الجماعية] فيما يخص المعارضين المحددين بوضوح.
- التبادلات غير الرسمية وسط أعضاء المجموعات.
- الهوية الجماعية التي يتقاسمها الأعضاء.

([٢٢]) **لمزيد من المعلومات** انظر: محمد السويدي، علم الاجتماع السياسي ميدانه وقضاياه (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية)، ص١٣١.

=Joseph Schechla، ed.، *Anatomies of a Social Movement: The Social Production of Habitat in the Middle East/North Africa* (Cairo: HLRN، ٢٠٠٤)، p. ٢

لمزيد من المعلومات انظر: د. إبراهيم البيومي غانم، الحركات الاجتماعية.. تحولات البنية وانفتاح المجال، إسلام أون لاين ٢٠٠٤/٥/٨.

http://www.islamonline.net/Arabic/mafaheem/٢٠٠٤/٠٥articleol.shtml=

=Dieter Rucht، " The Impact of National Context on social Movement Structures: Across- Movement and cross Sectional Comparison" in MC Adam، John D. MC carthy and Mayer Y. Zald، eds، Comparative Perspectives' on social Movements:= =Political Opportunities Mobilizing Structures، and Cultural Framings (Cambridge، MN: Cambridge University Press، ١٩٩٦)، p١٨٨.

([٢٣]) Mario Diani ،Mario Diani ،"The Concept of Social Movement"؛ "Networks and Social Movements: Social Movements and Networks: ،eds. ،" in Mario Diani and Doug McAdam،A Research Program Relational Approaches to Collective Action (Oxford/New York: Oxford University Press ،٢٠٠٣)، ٢٩٩-٣١٩.

وفي جميع هذه النواحي سيكون التقدير الأعلى في الحركة الاجتماعية للتوجه الصراعي والتكثيف الأعلى؛ للتبادل غير الرسمي بين الأعضاء، والشعور الواضح بالهوية الجماعية أكثر من الأشكال الأخرى.

وقد ظل هيبرل حريصًا على ربط الحركات الاجتماعية ربطًا وثيقًا بالطبقات الاجتماعية، معتبرًا أن الأفكار السياسية، والاجتماعية لأي مجتمع هي تعبير عن البناء الطبقي والتطور الاقتصادي لهذا المجتمع. (٢٤)

ومما سبق يتضح أنه بالرغم من تباين التصورات والتعريفات المختلفة للحركات الاجتماعية، فإنه بالإمكان؛ الوقوف على بعض العناصر المشتركة، التي تصلح أساسًا لتصور واضح لمعنى الحركة الاجتماعية. تصور يتسم بقدر واضح من الشمول والمرونة والملاءمة والواقعية في أن واحد.

ثالثا: التعريف بالحركات الإسلامية: -

لا تعد ظاهرة الحركات الإسلامية، حديثة بل هي قديمة قدم التاريخ الإسلامي؛ فالدين كان حاضرًا في سائر الحركات الاجتماعية، ولم يشكل سدًا منيعًا ضد كل الحركات الاجتماعية الأخرى فحسب، بل تميز دائمًا بقدرته التعبوية الكبيرة. (٢٥)

١- مفهوم الحركات الإسلامية: -

ويطلق مصطلح الحركات الإسلامية على "الحركات، التي تنشط في الساحة السياسية،

---

(٢٤) Rudolf Heberel، Social Movements: An Introduction to Political Sociology، (Appleton – century crofts Inc، New York، ١٩٥١)، P.١٤ سوسيولوجيا الحركات الاحتجاجية، مجلة الديمقراطية، ١/١٠/٢٠١٣. =

=Ali E.Hillal Dessouki. The Resurgence of Islamic Organizations in Egypt: An Interpretation in: Alexander S.Cudsi and Ali E.Hillal Dessouki (ed.)، Islam and Power (London: Croom&Helm، ١٩٨١)، p.١٠٨

(٢٥) **لمزيد من المعلومات انظر:**- باقر سليمان النجار، الحركات الدينية في الخليج العربي (لندن: دار الساقي للطباعة والنشر، ٢٠٠٧)، ص١٢٠.، نظام بركات، "حركات الاحتجاج في المجتمع الإسرائيلي"، مجلة الدبلوماسي، الرياض: عدد ١٣، أبريل ١٩٩٠م، ص ص١١٣-١١٤، د.محمد السيد سعيد، "مقدمة لتشخيص الحركات الدينية والسياسية"، في المجلة الاجتماعية القومية، المجلد ٢٣، عدد يناير مايو – سبتمبر ١٩٨٦، ص ٣٠ص٣٦.

Rodney Stark، Journal of Contemporary Religion، Volume ١١ May ١٩٩٦، Issue ٢، pp ١٣٣ – ١٤٦،

وتنادي بتطبيق الإسلام، وشرائعه في الحياة العامة، والخاصة، وهى تسمية أطلقتها الحركات الإسلامية على نفسها". [٢٦]

ويشير مفهوم **الحركة الإسلامية** إلى القائمين بممارسة العملية السياسية (فكرا – ونظما) ؛ انطلاقا من تصورات للمنهج الإسلامي في السياسة والحكم؛ ومن ثم فإن هذه الأدوار السياسية قد يكون معترفا بها من قبل الأنظمة الحاكمة العربية بوصفها (أدوارًا سياسية شرعية)، وقد لا يكون معترفا بها باعتبارها (أدوارًا سياسية غير شرعية). [٢٧]

وهناك من يعرفها "بأنها جماعة سياسية منظمة تستهدف السلطة، مرجعيتها الوحيدة الإسلام، هدفها الأساسي تطبيق الشريعة الإسلامية"[٢٨]

وبذلك تكون حركات سياسية بلا زيادة، أو نقصان؛ وعليه فالعلاقة تستقيم – منطقيًا وواقعيًا- بين الحدَّيْن. بل تذهب إلى أبعد من ذلك إلى القول إن هذه الحركات لا تشكل بأي معنى من المعاني- امتدادًا لمذاهب الفكر الإسلامي، وتياراته، فلا مساهمة لها فعلية في التراكم الفقهي والفكري؛ لأنها لم تقدم نفسها بوصفها مدارس معرفية جديدة، بل بحسبانها تيارات سياسية. [٢٩]

---

(٢٦) عبد الوهاب الأفندي وآخرون، الحركات الإسلامية وأثرها في الاستقرار السياسي في العالم العربي (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، ٢٠٠٢)، ص٣٤.

(٢٧) د.عبد الخبير محمود عطا، الحركة الإسلامية وقضية التعددية السياسية المواقف والمحددات والتحولات) إطار التحليل ورؤية أولية، المجلة العربية للعلوم السياسية) بغداد: الجمعية العربية للعلوم السياسية، العددان ٥- ٦ نيسان / أبريل ١٩٩٢ (ص١٠٤ ص ١٠٣.

(٢٨) فريد عبد الكريم، "تحديد المقصود، بالتيارات الإسلامية"، في سليمان الرياش وآخرون، الأزمة الجزائرية الخلفيات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ط ١ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٧)، =ص ١٢٨. انظر أيضا: محمد فتحي عثمان، التجربة السياسية للحركة الإسلامية المعاصرة- دروس الماضي وآفاق المستقبل، ط١ (الجزائر: دار المستقبل، ١٩٩٧) .

(٢٩) عبد الإله بلقزيز، الإسلام والسياسية – دور الحركة الإسلامية في صوغ المجال السياسي، ط١ (الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي، ٢٠٠١)، ص ص ١٤-١٥.

ويعرفها الدكتور يوسف القرضاوي* بأنها ذلك العمل الشعبي الجماعي المنظم للعودة بالإسلام إلى قيادة المجتمع، وتوجيه الحياة... كل الحياة؛ فالحركة الإسلامية قبل كل شيء عمل، وعمل دائب متواصل، وليس مجرد كلام يقال أو خطب ومحاضرات، أو كتب ومحاضرات، وإن كان هذا كله مطلوبا، ولكنه جزء من حركة، وليس هو الحركة. [٣٠]

في حين يرى البعض" "أن مصطلح الحركات الإسلامية يطلق على الحركات التي تنشط في الساحة السياسية، وتنادى بتطبيق الإسلام وشرائعه في الحياة العامة والخاصة. [٣١]

وهناك من يرى أن الحركات الإسلامية هي مجموعة التنظيمات المتعددة الإسلامي وفي إطار نظرة شمولية للحياة، وتجاهد لإعادة صياغتها؛ لتنسجم مع توجهات الإسلام، وتتطلع إلى إحداث النهضة الشاملة للشعوب الإسلامية، من خلال تصورها الإسلامي وتحاول التأثير في كل نواحي المجتمع كافة من أجل إصلاحها وإعادة تشكيلها على وفق المبدأ الإسلامي. [٣٢]

وهناك من يشير لها بأنها جملة النشاط المنبعث بدوافع الإسلام؛ لتحقيق أهدافه، وتحقيق التجدد المستمر له من أصل ضبط الواقع، وتوجيهه أبدًا، وذلك نظرًا لأن الإسلام جاء لكل زمان ومكان، فحتّم أن تكون رسالته متجددة بتغيير أوضاع الزمان والمكان، وبتطور العلوم والمعارف والفنون وبناءً عليه، فإن أهداف الحركة الإسلامية، واستراتيجيتها، ووسائل عملها ستختلف باختلاف الزمان والمكان [٣٣]

---

* على الرغم من الانتقادات الحالية عليه فإنه قدم دراسات تعد من الدراسات الاستكشافية الهامة التي يمكن أن تؤخذ في الاعتبارات الهامة لهذه الدراسة.

(٣٠) يوسف القرضاوي، أولويات الحركة الإسلامية في المرحلة القادمة، ط١٣ (بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٩٩٢)، ص١٣.

(٣١) عبد الوهاب الأفندي، مرجع سابق، ص١٣.

(٣٢) د. توفيق الشاوي وآخرون، الحركة الإسلامية- رؤية مستقبلية (القاهرة: مكتبة مدبولي،١٩٨٩ (ص١٧٩.

(٣٣) راشد الغنوشي، الحركة الإسلامية ومسألة التغيير (لندن: المركز المغاربي للبحوث والترجمة، ٢٠٠٠)، ص١١.

التي تسعى لتغيير مجتمعاتها عن طريق اشتقاق أفكارها وبرامجها من الإسلام، وفي حين تختلف هذه الجماعات، والأفراد في طرقها، ومناهجها، وأساليبها وقضاياها الآنية، إلا أنها تتفق على القيمة الإيجابية للإسلام، والصلة الوثيقة بين مفاهيمه، وقيمه الأساسية والعالم المعاصر. فهي تريد تحويل إطار المرجعية في الحياة العامة إلى مرجعية يكون فيها الإسلام بتفسيراته المختلفة قوة رئيسية في تشكيل هذه الحياة. [٣٤]

هناك خلاف بين الباحثين حول تصنيف الحركات الإسلامية هل هي شكل من أشكال الحركات الاجتماعية، أم شكل من أشكال الحركات السياسية. وقد ظهر ثلاثة اتجاهات في هذا الشأن.

الاتجاه الأول: يرى أنها حركات اجتماعية.

الاتجاه الثاني: يرى أنها حركات سياسية.

الاتجاه الثالث: يرى أنها شكل من أشكال الحركات الاجتماعية والسياسية في نفس الوقت. [٣٥]

والحقيقة أن هناك أسباباً كثيرة تبرز هذه النظرة. "إن الحركات الإسلامية هي تأكيد أو إثبات الصور التقليدية للفهم والسلوك في بيئة تتغير جذريا، وإنها على عكس الآراء، تؤكد أن الأمور يمكن أو يجب أن تمضي كما كانت عليه في الأجيال السابقة، فإن الحركات الإسلامية تدرك أنها تتحدث إلى بيئة متغيرة ومناخ مختلف من التوقعات. وقد تكون هذه الحركات معارضا أعمى لكل التغيير الاجتماعي، ولكنها تصر على أن التغيير يجب أن يكون محكوما بالقيم وصور التفكير التقليدية: وهي

([٣٤]) **لمزيد من المعلومات انظر:**- نجيب الغضبان، التحول الديمقراطي والتحدي الإسلامي في العالم العربي (١٩٨٠ -٢٠٠٠)، (عمّان: دار المنار، ٢٠٠٢)، ص٩٩، وعبد اللطيف الهرماسي، الحركات الإسلامية في المغرب العربي: عناصر أولية لتحليل مقارن، في مجدي حماد وآخرون، الحركات الإسلامية والديمقراطية: دراسات في الفكر والممارسة، ط٢ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠١١)، ص٢٩٨.

([٣٥]) نهى عبد الله حسين السدمي، الإسلام السياسي في الشرق الأوسط وجنوب شرق آسيا: دراسة مقارنة لبعض الحالات، رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه (القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة، ٢٠١١)، ص٢٨.

رؤية تجد جاذبية لدى الشرائح المتعلمة من الناس الحريصين على استعادة مجد الإسلام، وأنها ليست "الديانة الشعبية" للأميين، بل وسيلة لتعبئتهم، كما أنها تجد جاذبيتها عند الجماعات، التي اهتز دورها، ونفوذها بسبب عملية التغيير الاجتماعي[٣٦].

وهناك من يعرف **الحركات الإسلامية** كحركات اجتماعية وسياسية بأنها قوى سياسية في المجتمع لها أهدافها وخصائصها المتميزة واستراتيجيتها، تتأثر بالظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والفكرية السائدة، شأنها في ذلك شأن أي قوى سياسية أخرى، ولا تكون صفة "إسلامية" في هذه الحالة سوى أنه يعبر بها عن الإطار الفكري الذي تنطلق منه هذه الحركات، فهي في حقيقة الأمر حركات اجتماعية وسياسية في مجتمعات إسلامية [٣٧].

وعامة تردد الحركات الإسلامية أنها تسعى إلى بناء نظام اجتماعي جديد قائم على الإسلام – كما تفهم- وتحدث دراسات أخرى عن العوامل المؤثرة في صعود هذه الحركات مشيرة إلى مسائل مثل الهوية، والتحديث، والميراث الثقافي، والمشكلات الاقتصادية، والاجتماعية، والمشاركة السياسية، والسيطرة الأجنبية ثقافيا وسياسيًا. [٣٨]

ومن هنا يواجه الباحثون بعض الصعوبات عند تناول تعريف الحركات الاجتماعية والسياسية وتحديد مقوماتها وخصائصها. ويرجع ذلك إلى أن الاهتمام بدراسة الحركات الاجتماعية والسياسية يعد حديثًا نسبيًا، هذا بالإضافة إلى تنوع هذه الحركات وتعددها.

وعليه وانطلاقًا مما سبق ذكره عن الحركة يكون **التعريف الإجرائي للدراسة في مفهوم**

---

(٣٦) Ali E.Hillal Dessouki. The Resurgence of Islamic Organizations in Egypt: An Interpretation، OP.cit، p.١٠٨.

(٣٧) د. عبد العاطي محمد أحمد، نحو تعريف الحركة الإسلامية، علا عبد العزيز أبو زيد (محررًا)، الحركات الإسلامية في آسيا (القاهرة: مركز الدراسات الآسيوية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة، ١٩٩٨)، ص٢٨.

(٣٨) Saad Eddin Ibrahim، Egypt's Islamic Activism in the ١٩٨٠s، in: Third World Quarterly، vol ١٠ (No.٢ (April ١٩٨٨)، p.٣٢.

الحركات الإسلامية هي: "مجموعة التنظيمات التي تسعى إلى تطبيق شرائع الإسلام في المجتمع، وتعمل في ميدان العمل السياسي والإسلامي، وذلك وفقًا لما تعلنه".

٢- خصائص الحركات الإسلامية: -

يمكن إجمال أهم هذه الخصائص في التالي: -

أ-سرعة الانتشار، والتغلغل في أوساط المجتمع، يساعدها في ذلك طبيعة، وقوة الشعور الروحي عند المسلمين؛ مما يسهل تقبل الدعوات الإسلامية.

ب- رفض الأوضاع القائمة، حيث ترفض الأوضاع القائمة في المجتمعات العربية والإسلامية باعتبارها أوضاعا تخرج عن الإسلام الصحيح، وتتعارض مع تطبيق برنامجها السياسي ذي الطابع الإسلامي، لتحقيق التقدم والنمو لبلدانها ومجتمعاتها، وتحقيق وجود الأمة الإسلامية ونهوضها مرة أخرى، غير أن وسائل تحقيق هذا الهدف تختلف وتتباين باختلاف أولويات العمل الإسلامي؛ وكيفية تحديد مراحله، وهذا من الأسباب الرئيسية للانقسام داخل الحركات الإسلامية.

ج- الاستمرارية والتغير معا، أي عدم اندثار فكر الحركات الإسلامية؛ بحيث يمكن أن يتجدد بظهور قيادات جديدة.

د- شمولية النظرة إلى الإسلام باعتباره دينًا ودنيا، اقتصادا وسياسة، نظام حكم، ونظام حياة. [٣٩]

٣- العوامل التي أدت إلى تصاعد الحركات الإسلامية في العالم الإسلامي بشكل عام

تعرض الدراسة باختصار لأهم هذه العوامل: -

أ- العوامل الداخلية ويعد أبرزها: -

(٣٩) رفعت السيد أحمد، الحركات الإسلامية في مصر وإيران، ط ١، (القاهرة: ب د ن، ١٩٨٩)، ص ص ٤٤-٤٥

- **العوامل السياسية**، والتي تنقسم إلى عدة عوامل فرعية وهي: (سقوط الخلافة العثمانية عام ١٩٢٤م، وفشل المشروع النهضوي العربي، وفشل الدعوات القومية، وهزيمة ١٩٦٧،

وفشل الأنظمة في تحقيق الوعود، وضعف مؤسسات المجتمع المدني. [٤٠]

- **العوامل الاجتماعية:**

والتي تتفرع إلى عدة عوامل منها: - التخلف الحضاري للدول العربية الإسلامية، والحداثة والتغريب، والعلمانية، والهجرة الموسعة من الأرياف للمدن، وتزلزل الأنماط الاجتماعية السائدة والعوامل الفكرية وظهور مجموعة من المفكرين، مثل: سيد قطب، وحسن البنا إلى المنابع الفكرية، التي جاء بها الإسلام من جانب مشروعية الحكم ومنهاجه ومدى علاقته بالشرع الإسلامي، وهل الحاكم يحكم بنص الشريعة أم بظاهرها؟

كل ذلك أنتج فكرا سياسيا إسلاميا معاصرا تطور مع الزمن لينتج نظرية إسلامية اعتمدت أساسا على عدم مشروعية الحكام الذين يحكمون في الدول العربية والإسلامية. [٤١]

---

(٤٠) **لمزيد من المعلومات انظر:**- الفريق أول محمد فوزي، حرب الثلاث سنوات، (لبنان: دار الوحدة، ١٩٨١م)، وإسماعيل صبري عبد الإله وآخرون) الحركات الإسلامية المعاصرة في الوطن العربي، ط١ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٧)، ص ٢٣٠. وعباس خامة يار، ترجمة عبد الأمير الساعدي، إيران والإخوان المسلمون (بيروت: مركز الدراسات الإستراتيجية والبحوث والتوثيق، ١٩٩٧)، ص ٣٨. وا.د. حسن حمدان العلكيم، قضايا إسلامية معاصرة، ط٢ (القاهرة: مركز الدراسات الآسيوية بجامعة القاهرة، ١٩٩٧)، ص١٠٩.

(٤١) **لمزيد من المعلومات** انظر: نهى عبد الله حسين السدمي، مرجع سابق، ص٣٧. وفاطمة المرنيسي، ترجمة محمد الدبيات، الخوف من الحداثة " الإسلام والديمقراطية"، ط١ (دمشق: دار الجندي، ١٩٩٤)، ص٣٧. ود. وليد عبد الملك الراوي، أضواء على الحركات والجماعات الإسلامية المعاصرة (دار آمنة للنشر والتوزيع)، ص٤. ود. عبد الله ناصح علوان، ماذا عن الصحوة الإسلامية في العصر الحديث يا شباب؟ (دار السلام للنشر والتوزيع)، ص١١. وعبد الغني عماد، حاكمية الله وسلطان الفقيه، قراءة في خطاب الحركات الأسلامية المعاصرة (بيروت: دار الطليعة، ٢٠٠٦) . وطارق البشري، الحركة السياسية في مصر (القاهرة: دار

- **العوامل الاقتصادية:**

يميل أنصار هذا المدخل إلى ربط انتشار الحركات الإسلامية، وزيادة الالتزام الديني عند الشعوب بالإحباط الاجتماعي والأزمات الاقتصادية الناتجة عن غياب العدالة التوزيعية. فالجماهير لا تجد أمام عجزها عن حل هذه الأزمات إلا الرجوع إلى دينها، وبحسب تصورهم حتى يكون الإنسان إسلاميا يجب عليه أن ييأس من الأوضاع الاقتصادية. (٤٢)

وترتبط العوامل الاقتصادية بعدد من العوامل الفرعية، ومنها: -

- **العائدات النفطية بعد عام ١٩٧٦.**

ساهم الارتفاع القياسي في أسعار النفط ما بين ١٩٧٣ و١٩٨٢ إلى تغيرات اقتصادية وتوافق اجتماعي ضمني، خصوصا بعد توقيع مجموعة من الاتفاقيات بين دول النفط الغنية " بلدان الخليج " وبين البلدان التي تلقت صدمة الهزيمة العسكرية على يد إسرائيل عام ١٩٦٧ " سوريا مصر والأردن "، بحصولها على إعانات مالية لوجستية خصوصا في حرب ١٩٦٧ وحرب ١٩٧٣ والتي رسخت بداية التعاون العربي ضد إسرائيل.

كما ازداد دور البلدان النفطية الغنية في القيام بحملات إعلامية وترويجية لدعم الشعوب العربية بالانتماء والتشبث بالهوية الإسلامية مع التصدي لكل الأيديولوجيات الاشتراكية لمنع انتشار الفكر الشيوعي الماركسي. (٤٣)

- **فشل أيديولوجيات التنمية.**

طرحت في القرن الماضي نظريات حكم أو ممارسات سياسية جاءت من خلال انقلابات عسكرية. حيث جربت نظرية الحكم وفق المنهج الماركسي في اليمن

الشروق، ١٩٨٣)، ص٦٦. وهشام مبارك، الإرهابيون قادمون- دراسة مقاربة بين موقف الإخوان المسلمون وجماعات الجهاد من قضية العنف (القاهرة: مركز المحروسة للنشر والخدمات الصحافية ١٩٩٥)، ص٢٣.

(٤٢) François Burgat، islamisme au Maghreb la voix du sud، Paris: Edition khartala، 1988.p.27.

(٤٣) جورج قرم، انفجار المشرق العربي (من تأميم قناة السويس إلى غزو العراق ٢٠٠٦-١٩٥٦)، ط١ (بيروت: دار الفارابي، ٢٠٠٦)، ص ١٤.

والسودان والتجربة الديمقراطية في لبنان وتونس والجزائر والتجربة القومية في العراق وسوريا.

ولم تسفر هذه التطبيقات عن حل حقيقي للمشاكل السياسية أو الاقتصادية أو الاجتماعية أو الديمقراطية، مما أدى إلى إصابة المسلمين بشكل عام والعرب بشكل خاص بحالة من اليأس، أدت إلى اللجوء إلى اختيار الحل الإسلامي لحل مشاكل هذه الدول والشعوب. حيث نلاحظ تزايد عدد الأحزاب الإسلامية بشكل لم يسبق له مثيل، مقابل فشل الأحزاب السياسية وبالتالي اللجوء إلى حلول متباينة بين الوسطية والاعتدال وبين أقصى التطرف [٤٤].

- **الفقر والتخلف والبطالة.**

أدت ضغوط الفقر والتخلف والبطالة والديون التي تعاني منها الدول العربية، وسوء توزيع الموارد وعدم اهتمام الحكومات التي بها أقليات مسلمة بتنمية المناطق التي يعيشون فيها، واستغلال الموارد التي في أراضيهم دون الحصول على أي عوائد منها. كل ذلك ساعد في ظهور الحركات الإسلامية. [٤٥]

٢: العوامل الخارجية: - [٤٦]

والتي ترتبط بعدة عوامل منها: (الثورة الإيرانية، والقضية الفلسطينية، والتدخل السوفييتي في أفغانستان ١٩٧٩، أحداث ١١ سبتمبر، البعد العالمي لظاهرة الإحياء الديني).

ومع تزايد الاهتمام بدراسة الحركات الاجتماعية والسياسية ظهرت مجموعتان من

---

(٤٤) د. وليد عبد الملك الراوي، مرجع سابق، ص٥.

(٤٥) نهى عبد الله حسين السدمي، مرجع سابق، ص٣٨.

(٤٦) **لمزيد من المعلومات انظر:** زهرة السيد،"حركة الإحياء الإسلامي: مؤشراتها ودوافعها"، مجلة السياسة الدولية، العدد ٦١، ص٦٦٤. وحسن قرنفل، المجتمع والنخبة في المغرب العربي: إقصاء أم تكامل، الدار البيضاء: إفريقيا الشرق، ٢٠٠٢، ص ١٠٢. ود. حسين عبد الرازق، حركة الشيخ عز الدين القسام وأثرها على الحركة الوطنية الفلسطينية حتى عام ١٩٣٦، مجلة مداد الآداب، العدد الرابع، بغداد، الجامعة العراقية، ص ٤٧٨- ص ٤٧١. وعلي نور الدين، الحركة الإسلامية في فلسطين – التحديات والمهام، مجلة الطليعة الإسلامية، العدد ٥، السنة الأولى، لندن ١٩٨٣، ص ٥٣.جاك أتالي، ترجمة: محمد زكريا إسماعيل، أفاق المستقبل (لبنان: دار العلم للملايين، ١٩٩١) . ومروان البحيري، الفكر الاستعماري والأحياء الإسلامي عام١٩٠٠، المستقبل العربي، العدد ٤٠، حزيران ١٩٨٣، ص ٤٣. وثناء فواد، الدولة والقوى الاجتماعية في الوطن العربي: علاقات التفاعل والصراع، ط ١ (بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية (٢٠٠١، ص٣١٥.

الصعوبات عند دراسة هذه الحركات وهي: -

المجموعة الأولى: نتجت عن تنوع هذه الحركات، ومن ثم ثار التساؤل عما إذا كان بالإمكان تعميم وصف الحركات الاجتماعية والسياسية على مختلف الحركات، التي ظهرت في مختلف الحركات التي ظهرت في مختلف المجالات، أم لابد من البحث عن وصف آخر يناسب مثل هذه الحركات، وعلى ذلك يرى البعض إطلاق وصف حركات الاحتجاج على جميع هذه الحركات بغض النظر عن أشكالها التنظيمية وأساليب التعبير عنها، فإنها تعبر عن خصائص عامة للاحتجاج.

المجموعة الثانية: تتمثل في رؤية البعض أن دراسة هذه الحركات لا تخلو من عامل التقويم الشخصي، فهي مشكلة بحثية معقدة تتداخل فيها عوامل اجتماعية وثقافية واقتصادية وسياسية وتاريخية متشابكة وأن لها أبعادها النفسية المرتبطة بشخصية من ينتمون لهذه الحركات. [٤٧]

ومما سبق ترى الدارسة، أن الحركة الإسلامية في جوهرها ما هي إلا عمل سياسي واجتماعي إسلامي في الفضاء العام يهدف لإحداث تأثيرات إسلامية وسياسية واجتماعية وثقافية ودينية في ذلك الفضاء العام عبر عمل عام له صور وأساليب شتى.

---

(٤٧) نهى عبد الله حسين السدمي، مرجع سابق، ص٢٨.

المبحث الثاني

التعريف بالسلفية

السلفية هي أحد التيارات الإسلامية، التي تضرب بجذورها في أعماق التاريخ الإسلامي بصفة عامة وفي مصر بصفة خاصة، وقد مثلها العديد من الجمعيات والمجموعات، منذ بدايات القرن العشرين الميلادي، مثل جمعية «الهداية» التي قادها الشيخ محمد الخضر حسين، لكن هذه الجمعيات كانت تنشأ ثم تنحل مع مرور الوقت.

يتناول هذا المبحث تعريف السلفية، وبداية ظهور المصطلح تاريخيًا، كما يتناول المدراس السلفية.

أولا: مفهوم السلفية: -

يعد مصطلح "السلفية" من المصطلحات التي تحيط بها الغموض، أو عدم التحديد، في عدد من الدوائر الفكرية والسياسية في الواقع العربي والإسلامي المعاصر.

ولم ينشأ هذا الغموض أو عدم التحديد، الذي يحيط بمضمون المصطلح من العدم، [٤٨] فهذا الغموض الذي يتسم به مصطلح "السلفية" سمة الكثير من المفاهيم والمصطلحات الشائعة في ساحة العلوم الاجتماعية.

وبالرغم من هذا الغموض أو التعميم في الاستخدام، سواء لدى "السلفيين". أو خصومهم، فإن الدراسة تسعى لتعريف المضمون المفاهيمي للمصطلح.

يجد الدارس لمصطلح السلفية أن الشائع هو الاصطلاح العام "الاصطلاح اللغوي"، وليس الاصطلاح المعرفي الخاص بالمضمون، حيث تعرض "الاصطلاح المعرفي" إلى التنوع في الدلالة الاصطلاحية بحسب التطور التاريخي للمصطلح. والاجتهادات

---

(٤٨) **لمزيد من المعلومات انظر:** د. محمد عمارة، الإسلام والثورة، ط٣ (القاهرة: دار الشروق، ١٩٩٨)،ص٥، د.سيدي أحمد ولد أحمد سالم، ندوة "السلفية في العالم العربي: تصورات، تيارات وجماعات" (الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، ٢٨ يناير/كانون الثاني ٢٠١٤)، ص٤.

النظرية، والمواقف العلمية للجهة التي تتسمَى وتتصف به. أو الجماعات التي انتسب إليها. فمثلًا يتسع المصطلح في بعض الدول ويمتد تاريخيًا؛ ليكون جزءًا مهمًا من تراث الحركة الوطنية، ومقاومة الاستعمار وفي دول أخرى يضيق ليصبح أكثر تأثيرًا ويمثل الأيديولوجيا السائدة لدى السلطة الحاكمة. وفي دول ثالثة يتشكل من تيارات وحركات راديكالية تناهض السلطة. في حين تنتسب له حركات واتجاهات معتدلة في دول رابعة[٤٩]

سَلَفَ- سُلُوفًا، وسَلَفا: تقدم وسبق فهو سالف.

سَلْفًا: تقدَّمه وسبقه: ويقال سلف القوم. [٥٠]

وعليه فإن السلفية لغة من سَلَف تقدم، **والسالف:** المتقدم

ومذاهب السلف: مذاهب المتقدمين من الإسلام.

وشرعًا: كل من يُقَلِّد ويُقتفى أثره في الدين.

أما السلفية من حيث المصطلح فقد أخذت معانيَ عدة منها المعاني التالية: -

أ- السلف من الصحابة والتابعين من أهل القرون الأولى.

ب- السلف كل من تبعهم من الأئمة الأربعة وسفيان الثوري، وسفيان بن عيينة والليث بن سعد وعبد الله بن المبارك، والبخاري، ومسلم وسائر أصحاب السنن.

ج- السلف بمعنى شيوخ الإسلام المحافظين على طريقة الأوائل مع تباين العصور، وتفجر مشكلات وتحديات جديدة أمثال ابن تيمية وابن القيم، ومحمد بن عبد الوهاب.

فالسلفية من حيث المضمون هي منهج الإسلام في ذروته الشامخة وقمته الحضارية.

---

(٤٩) مجموعه باحثين، السلفية – النشأة – المرتكزات – الهوية (بيروت: معهد المعارف الحكمية للدراسات الدينية والفلسفية، ٢٠٠٤)، ص ص١٠٦- ١٠٧.

(٥٠) مجمع اللغة العربية، المعجم الوسيط، ط٤ (القاهرة: مكتبة الشروق، ٢٠٠٤)، ص ٤٤٣.

(٥١)

والصحابة، هم الذين رأوا رسول الله (ص)، مؤمنًا به، ومات على ذلك. أما التابعون، فهم الذين رأوا الصحابة أو واحدا منهم.

فالسلف هم الصحابة والتابعون، وتابعوهم من أهل القرون الخيرية الثلاثة الأول، عدا أهل الخوارج، والمعتزلة، والقدرية. فالسلفيون هم الذين يعتقدون معتقد السلف الصالح رضي الله عنهم وينتهجون منهج السلف في فهم الكتاب والسنة. [٥٢] ويلاحظ أن كلمة "السلف" ومشتقاتها تدور في أغلب استعمالاتها المتعددة في اللغة العربية حول الدلالة على التقدم والمضي والسبق الزمني. [٥٣]

عندما نتتبع اللفظ "السلف" في كتاب الله، نجد أنها بمعاني متعددة: -

المعنى الأول: - من بلغه نهي الله عن الربا فانتهى حال وصول الشرع إليه فله ما سلف من المعاملة [٥٤] لقولة تعالى "عفا الله عما سلف". [٥٥]

المعنى الثاني: - النهي عما كانت عليه الجاهلية من نكاح نساء آبائهم إذا ماتوا وكانت الجاهلية تسمح بذلك [٥٦].

المعنى الثالث: - حرم عليكم أن تجمعوا بين الأختين عندكم بنكاح إلا ما قد سلف، أي إلا ما كان منكم في جاهليتكم فقد عفونا عنه. [٥٧]

---

(٥١) د. علاء بكر، ملامح رئيسية للمنهج السلفي - محاضرات في السلفية (الإسكندرية: دار العقيدة، ٢٠٠١)، ص١٢- ص١٥.

(٥٢) أحمد فريد، السلفية قواعد وأصول، ط١ (الإسكندرية: دار العقيدة، ٢٠٠٣)، ص ٧.

(٥٣) **لمزيد من المعلومات انظر:** د. مفرج سليمان القوسي، المنهج السلفي تعريفه - تاريخه - مجالاته - قواعده - خصائصه، ط١ (الرياض: دار الفضيلة للنشر والتوزيع، ٢٠٠٢)، ص٢٦- ص٢٨.

Shaykh Muhammad, OP.cit.

(٥٤) البقرة:٢٧٥.

(٥٥) المائدة: ٩٥

(٥٦) النساء:٢٢.

(٥٧) النساء:٢٣

المعنى الرابع: - غفر الله لكم أيها المؤمنون عما سلف منكم في جاهليتكم. [٥٨]

المعنى الخامس: - قوله تعالى: "قل للذين كفروا إن ينتهوا يغفر لهم ما قد سلف". [٥٩] بمعنى أن الله يقول لنبيه: قل للذين كفروا أن ينتهوا عما عليه من عداوة رسول الله (ص)، وقتاله بالدخول في الإسلام، يغفر لهم ما قد سلف من عداوة.

المعنى السادس: - أن كل نفس يوم القيامة تخبر وتعلم ما سلف من عملها من خير وشر. [٦٠]

المعنى السابع: - كلوا واشربوا جزاء من الله لكم وثواباً على ما قدمتم في دنياكم لآخرتكم من العمل بطاعة الله. [٦١]

المعنى الثامن: - جاءت إخباراً عن فرعون وقومه [٦٢]

ونلاحظ من خلال استعراض معاني الآيات التي وردت فيها كلمة "السلف" في القرآن الكريم جاءت للدلالة على الماضي والسبق الزمني.

وعلى هذا تطلق كلمة **"السلف":** على المتقدم أيًا كان، هذا من حيث **الحقيقة اللغوية.** [٦٣]

وأما **الحقيقية العرفية** لدى علماء الشريعة فإنها تطلق مراداً بها الصحابة والتابعون ومن

سار على نهجهم في القرون الثلاثة الأولى. [٦٤]

---

(٥٨) المائدة: ٩٥

(٥٩) الأنفال: ٣٨

(٦٠) يونس: ٣٠

(٦١) الحاقة: ٢٤

(٦٢) الزخرف:٥٦.

(٦٣) د. مفرج سليمان القوسي، مرجع سابق، ص٢٨- ص٣٣.

(٦٤) عبد الله بن إبراهيم الطريقي، المدارس السلفية المعاصرة- قراءة في التنوع والعلاقة بالآخر (الرياض: ١٤١٣هـ)، ص٥.

وتستعمل الكلمة في الدلالة على هذا المعنى الاصطلاحي، بصدد الحديث عن أفضل العصور الإسلامية وأولاها بالاقتداء والاتباع.

وتشير متابعة الكلمة في الأحاديث النبوية للمعنى الاصطلاحي المستقر للسلفية، ومصدرها قول الرسول (ص) فيما رواه الشيخان من رواية عبد الله بن مسعود: "خير الناس قرني، ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم، ثم يجيء أقوام تسبق شهادة أحدهم يمينه ويمينه شهادته" [٦٥]، والقرون الثلاثة الأولى من عمر هذه الأمة الإسلامية، أمة سيدنا محمد عليه الصلاة والسلام، من الصحابة والتابعين وتابعيهم ممن شهد لهم الرسول (ص) بالخيرية وتلك المرحلة تمثل التزامن لنزول الوحي، ونقاء النبع وصفاته قبل مرحلة ظهور الفرق. بمعنى أن السلف عبارة عن جماعة الصحابة والتابعين وتابعي التابعين حيث تعد اجتهاداتهم وآراؤهم في الأصول والفروع أسوة للآخرين، ولا يجوز الخروج عنها قِيدَ شعرة، ويجب التمسك باعتبار أن هذا مظهر الدين الحق وعنوان العقيدة الصحيحة معتمدًا على رواية عبد الله بن مسعود، والمراد من الخيرية هو خيرية أهل القرون الثلاثة من المسلمين لا الزمان نفسه، والذين يمثلون الحلقة الأولى من تلك السلسلة هي حلقة "الصحابة"، والحلقة الثانية تمثل "التابعين" الذين لم يستضيئوا بنور النبي (ص) مباشرة ولكن غمرهم ضوء النبوة باتباعهم لأصحاب رسول الله (ص) والاهتداء بهديهم. أما الحلقة الثالثة فهي تمثل "تابعي التابعين"، وبعد انتهاء هذه الحلقات الثلاث ظهرت كثير من الفرق والبدع. [٦٦]

---

(٦٥) **لمزيد من المعلومات** انظر:- د. محمد سعيد رمضان البوطي، مرجع سابق، ص٩.، صحيح البخاري، وفتح الباري، فضائل أصحاب النبي (ص)، جزء٧، ص٣. محمد بن إسماعيل البخاري، (صحيح البخاري)، حديث رقم ٢٥٠٩ (بيروت: دار ابن كثير،١٩٩٣) .

(٦٦) **لمزيد من المعلومات** انظر:د. مفرج بن سليمان القوسي، مرجع سابق، ص٣٦، عثمان بن علي حسن، منهج الاستدلال على مسائل الاعتقاد، ط٢ (الرياض: مكتبة الرشد، ١٩٩٣)، ص ص ٣٥-٣٦.

وعليه يرى ابن عبد البر (٣٦٣-٤٦٣هـ) * أنه من الخطأ بمكان أن نعمد إلى كلمة (السلف)، فنصوغ منها مصطلحًا جديدًا، طارئًا على تاريخ الشريعة الإسلامية والفكر الإسلامي، إلا وهو (السلفية) فنجعله عنوانًا مميزا تندرج تحته فئة معينة من المسلمين، تتخذ لنفسها من معنى هذا العنوان وحدة مفهومًا معينًا، وتعتمد فيه على فلسفة متميزة، بحيث تغدو هذه الفئة بموجب ذلك جماعة إسلامية جديدة في قائمة جماعات المسلمين المتكاثرة والمتعارضة في هذا العصر، كما أن هذا المصطلح بمضامينه الجديدة، التي أشارت إليها الدراسة بعد بدعة طارئة في الدين، لم يعرفها السلف الصالح لهذه الأمة ولا الخلف الملتزم بنهجه.. (٦٧)

وعليه فإن كلمة "**السلفية**" ليس لها من المضمون العلمي، أو الواقع الإسلامي ما تجعلها تنطبق على جماعة من المسلمين بعينها، بحيث يضفي المضمون عليها صبغة مميزة تفرق بينها وبين بقية المسلمين الذين يؤمنون بالله ورسوله، ويخلصون في التمسك بمصادر الإسلام، وأصوله وتعمل الدراسة بدراسة على تناول المفهوم من حيث اللفظ والمعنى. (٦٨)

---

* أبو عمر يوسف بن عبد الله النمري المعروف بابن عبد البر (٣٦٨ هـ - ٤٦٣هـ) إمام وفقيه مالكي ومحدث ومؤرخ أندلسي.

(٦٧) **لمزيد من المعلومات** انظر: د. محمد سعيد رمضان البوطي، مرجع سابق، ص٩ – ص٢٢، محمد السيد الجلنيد، منهج السلف بين العقل والتقليد، (القاهرة: دار قباء، ١٩٩٩)، ص ١٠.

(٦٨) **القرن من حيث اللفظ:-**

القرن في اللغة: أهل زمان واحد، المقدار الذي يقترن فيه أهل ذلك الزمان في أعمالهم وأحوالهم، يقال: هو على قرني أي على سنّي وعمري. وأمّا إطلاقه على مائة سنه فاصطلاح جديد لا يحمل عليه الكتاب والسنّة. وعلى ضوء ذلك فلا محيص عن حمل الحديث على الصحابة وتابعيهم وتابعي تابعيهم. وقد حدد ابن تيمية السلفية بثلاث قرون، أي ٣٠٠ عام، فكل ما حدث في هذه الحقبة من الزمان فهو مظهر دين الحق وعنوان العقيدة الصحيحة. ابن تيمية، مجموعة الفتاوى لابن تيمية، فتاوى١٤٩/٤ (القاهرة: مكتبة ابن تيمية) .

القرن من حيث المعنى:-

أ. إضفاء القداسة على جماعة خاصة على نحو يكون رأيهم في الأصول والفروع حجة لغيرهم ولا يجوز الخروج عنه قيد شعر بحجة قولهم في مجال الأفعال والتروك.

ويعرف الشيخ القرضاوي "السلفية": بأنها تعني الدعوة إلى الأصول وإلى الجذور وإلى المنابع، ولهذا يطلق على دعاة هذا التيار بالأصوليين، ويشير إلى أنه كثيرًا ما تفهم السلفية خطأ، حيث يحسب البعض أنها العودة إلى الماضي بإطلاق، ولو كان إلى عصور التخلف والجمود، ولكن المصطلح الإسلامي يشير إلى أن السلف هم أهل القرون الأولى، خير قرون هذه الأمة، وأقربها إلى تمثيل الإسلام فهما وإيمانًا وسلوكًا والتزاما. ومن عدا هؤلاء يسمون الخلف. [٦٩] وقد استند بعض العلماء في هذا التصنيف إلى الحديث الشريف "خير القرون قرني ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم". [٧٠]

وعليه يتضح مما سبق أن هناك ضرورة للتمييز بين عدة مصطلحات مهمة تساعدنا على الإلمام بالمشهد السلفي وهي: **المنهج السلفي، والمجال السلفي العام، والحركة السلفية.**

المنهج السلفي له معالمه المتعارف عليها منذ قرون سواء تقديم الشرع على العقل، ورفض التأويل، والاستدلال بالكتاب والسنة على العقائد والأحكام، وقد سبق تعريفه.

"أما المجال السلفي العام" فهو المجال الذي تتحرك من خلاله الكيانات السلفية كافة وجمهوره غير المنظم في جماعة ما، فهو دومًا الجمهور المستهدف في جميع الفعاليات، وهذا المجال يشمل الكثير ممن يعتنقون الفكرة السلفية ويأخذون من مختلف الشيوخ، فالجميع عندهم أصحاب فضل وسبق، وهو كيان غير محدد المعالم، أو مُؤطّر تحت أي راية، بل هو الوقود لكل الفعاليات ذات الطابع السلفي.

أن الخيرية التي أخبرنا عنها رسول الله (ص) حسب الرواية، هي فضل يراد منها أنها ثابتة لجميع أفراد هذه القرون الثلاثة ممن يظلهم الإسلام في مشارق الأرض ومغاربها، وأنها ثابتة لمجموع المسلمين في تلك العصور الثلاثة. آية الله الشيخ جعفر السبحاني، المذاهب الإسلامية، ط٢ (بيروت: دار الولاء للطباعة والنشر والتوزيع،٢٠٠٥)،ص٣٣- ص٣٧.

(٦٩) **لمزيد من المعلومات انظر:**- يوسف القرضاوي، الصحوة الإسلامية وهموم الوطن العربي والإسلامي، ط٧ (القاهرة: دار الشروق، ١٩٩٧)، ص٣٥. وRoel Meijer، OP.cit

(٧٠) انظر **لتوضيح هذا** محمد الحسن، المذاهب والأفكار المعاصرة، ط٤ (طنطا: دار البشير للثقافة والعلوم، ١٩٩٨)، ص٩٢.

أما "**الحركة السلفية**" نقصد بها الإطار الذي تتخذه هذه المعالم سواء أكان بشكل منظم (هيئة، حزب، جمعية. إلخ (أو بشكل غير منظم (أفراد ولهم جمهورهم (، وتتحرك هذه الحركات تحت رايته، وتأخذه مرجعية لها وقاعدة فكرية. [٧١]

وفي هذا الإطار لا يميز البعض بين السلفية والأصولية [٧٢] وهذا خطأ معرفي ومنهجي، فالسلفية في دعوتها الأصلية كما بينا قامت على تطهير المجتمع من البدع والعادات، والتقاليد المخالفة للشريعة كزيارة المقابر، والإيمان بالأولياء، والسحر، والتنجيم والتعاويذ، والتصوف الشعبي، وتقديس الموتى، وبهذا المعنى لا تبدو السلفية مذهبًا شبيهًا بالمذاهب الإسلامية القديمة، بقدر ما تبدو فرقة حنبلية جديدة، رغم أنها تدعو إلى تجاوز كل المذاهب الإسلامية التي سبقتها والعودة إلى الاجتهاد اعتمادًا على الكتاب والسنة فقط. [٧٣]

في المقابل نشأت الأصولية في بيئة مختلفة، فهي ظهرت في مجتمعات مدنية متقدمة هي مصر، وبلاد المشرق العربي، وفي ظل ظروف وتحديات بالغة التعقيد (سقوط الخلافة ١٩٢٤ ونكبة فلسطين١٩٤٨ والاستعمار الأجنبي)، وردًا على هذا الخطر دعت

---

(٧١) عمار أحمد فايد، السلفيون في مصر من شرعية الفتوى إلى شرعية الانتخاب، (قطر: مركز الجزيرة للدراسات، ١يوليو، ٢٠١٢)، ص ص٨-٩.

(٧٢) الأصولية: هي ترجمة للمصطلح **Fondamentalisme** " "الإنجليزي، يقابله في الفرنسية مصطلح **Intégrisme**" ويمكن تعريف المصطلح حسب بعض القواميس كما يلي: يعرفها "قاموس المورد" على أنها مذهب العصمة، وهي حركة عرفتها البروتستانتية في القرن العشرين، تؤكد على أن الكتاب المقدس معصوم من الخطأ،لا في قضايا العقيدة والأخلاق فحسب، بل في كل ما يتعلق بالتاريخ ومسائل الغيب، كقضية الخلق وولادة المسيح.

- ويعرفها "قاموس إكسفورد " على أنها حركة أرثوذكسية تقليدية تقوم على مفهوم " مضاد لليبرالية".

انظر: منير البعلبكي، قاموس المورد، ط ٢٨، (بيروت: دار العلم للملايين، ١٩٩٤)، ص ٣٧٣

p٣٣٦،١٩٩٩،New york: Universty press،Dictionair Oxford

(٧٣) **لمزيد من المعلومات** حول الأصولية انظر: رضوان أحمد الشمصان الشباني، الحركات الأصولية الإسلامية في العالم العربي، ط١ (القاهرة: مكتبة مدبولي، ٢٠٠٥) . ص ص ٢١-٢٢.

إلى مقاومة التحديث وتقويض الدولة الوطنية، مؤسسين لخطاب يتحدث عن الأمة الإسلامية والدولة الإسلامية. [٧٤]

ثانيا: ظهور مصطلح السلفية من الناحية التاريخية: [٧٥]

لمصطلح السلفية جذوره التاريخية، فقد ظهر عقب تغيرات عديدة طرأت على المسلمين بعد وفاه الرسول (ص) انتهت بظهور هذا المصطلح. ويمكن إيجاز هذه التطورات على النحو التالي: -

(١): جيل الصحابة رضي الله عنهم: -

كان جيل الصحابة أحرص الأمة على حفظ الدين نقيًا كما أنزل، وكانوا على قلب رجل واحد. وتُعد حروب الردة (١١-١٢هـ) وقتال مانعي الزكاة أهم ما تعرض له الصحابة من أحداث خطيرة، وقد بذلوا جهودًا كبيرة، لذا لم تظهر أي نظريات عقائدية مخالفة لجماعة المسلمين، حتى الأحداث التي وقعت بعد مقتل عثمان رضي الله عنه (٣٥هـ) لم يصحبها اختلاف عقائدي. إذ كان الجميع على عقيدة واحدة.

(٢): أهل الحديث: -

وهم الآخذون بعلم الصحابة رضي الله عنهم، والناقلون لما كانوا عليه من أمور الدين، وعرفوا أيضًا بأنهم أهل الأثر (وهذه النسبة إلى الأثر أي الحديث وطلبه واتباعه). وامتد ظهورهم من عصر الصحابة إلى عصر بني أمية (٦٦١م) وفترة من حكم العباسيين (٧٥٠م) وخلالها كان الاهتمام بالقرآن الكريم والأحاديث النبوية، وأقوال الصحابة، وتفسيراتهم واجتهاداتهم مع حفظها.

---

(٧٤) رضوان السيد، النهار، العدد ٢١٣٩، ٢٣ أيلول ٢٠٠٧.

(٧٥) د. كريم السراجي، الأسس الدينية للاتجاهات السلفية، ط١ (بيروت: دار السلام،٢٠١٠)، ص٣١- ص٣٢.

وأول انشقاق عقائدي حقيقي ظهر في الأمة تم على أيدي الخوارج لا بسبب انفصالهم عن كل من علّي ومعاوية، وإنما لرفعهم شعار (لا حكم إلا لله) وإنكار حق قريش وحدها في الخلافة وقولهم بالاختيار المطلق دون قيد ولو كان الخليفة عبدًا... إلخ. أي أنهم أنشأوا أول حركة تستند على فكر نظري، ونسق معين خاص تنحوا به عن الغالبية فيميزهم بذلك عن القاعدة التي انشقوا عنها. ولولا فهم علّي بن أبي طالب لخطورة مغزى حركة الخوارج لما تحول لقتالهم تاركًا وراء ظهره معركته الأصلية ضد معاوية. فَفِرَق الخوارج إذًا تُعَدَّ (أقدم انشقاق ديني حدث في الجماعة الإسلامية). وبعد الخوارج كان ظهور الشيعة المناصرين للبيت العلوي، ولكن انشقاق الخوارج ثم الشيعة لم يؤثر في الغالبية العظمى والقاعدة العريضة للمسلمين، وهم أهل السنة والجماعة، الذين لم يتميزوا في هذه الفترة بقسم خاص إذ لا حاجة تدعوهم إلى هذا التميز فهم الغالبية العددية من جانب والتي تجتمع على العقيدة الإسلامية الخالصة النقية من جانب آخر حيث إنهم ملتزمون بالكتاب والسنة دون غيرهما، ولم تكن التيارات المنشقة من الخطورة والكثرة بحيث تحتاج إلى اتجاه معارض يشغل نطاقًا واسعا لمواجهتها.

(٣) بداية ظهور مصطلح السلفية: -

ظهر الاختلاف بين أهل الحديث، الذين تمسكوا بالنقل وبين المعتزلة الذين أقروا الجدل واعتمدوا على العقل واستبعدوا النقل. ظل أهل الحديث بعد الإمام أحمد على المنهج الشرعي المميز لهم، إلى أن ظهر (أبو الحسن الأشعري)، الذي استخدم المنهج الكلامي في الدفاع عن عقائد أهل السنة والجماعة في مواجهة المعتزلة.
وتابع الأشعري في ذلك شيوخ آخرون، بدعوى نصرة عقائد أهل السنة بمنهج المعتزلة أي باستعمال علم الكلام، واعتبروا علم الكلام من العلوم الشرعية إذا أريد به موافقة

الكتاب والسنة. فإن لم يوافق الكتاب والسنة فليس بكلام شرعي ككلام أهل الاعتزال وأمثاله.

فيزعم الأشاعرة أن علم الكلام محمود إن أريد به نصرة عقائد السلف. وأنه بهذا المنهج يكون الرد على المخالفين. أما إن استعمل علم الكلام في مخالفة الكتاب والسنة على طريقة المعتزلة والمتكلمين واتباع الفلاسفة فهو مذموم.

ويرى الأشاعرة أن أهل السنة كالحلقات الدائرية يتصل بعضها ببعض، وتتداخل كل دائرة منها في الأخرى. فالدائرة الأولى تضم الصحابة والتابعين أي السلف، والدائرة الثانية تضم أهل السنة والجماعة، الذين اتخذوا السلف قدوه وأصلًا لهم، والدائرة الثالثة هي دائرة شيوخ الأشاعرة. ويرى الأشاعرة أن طريقة السلف في الاقتصار عن الكتاب والسنة أسلم وأحوط ولكن طريقة الأشاعرة في الرد على المخالفين لأهل السنة بعلم الكلام أعلم وأحكم. وأن الأشاعرة بذلك امتداد للسلف وأطلقوا على أنفسهم لقب (الخلف) وأنهم جمعوا بين العقل والنقل معًا. وبظهور منهج (الخلف) صار لقب السلفية يطلق عندئذ في مقابلة لقب الخلفية واتباع المذهب الأشعري، وإن كانوا يعدون من أقرب المذاهب إلى المذهب السلفي؛ لكونهم أيدوا أهل السنة في عدة مسائل إلا إنهم بنظر السلفيين ليسوا بسلفيين خُلَّص؛ لأن المذهب السلفي بمعناه الدقيق يرفض علم الكلام، ويلفظه سواء كان على طريقه المعتزلة، أو على طريقة الأشاعرة. [٧٦]

ثالثًا: جذور الحركات السلفية: -

تشير الدراسة فيما يلي لهذه الجذور من خلال ثلاث مراحل أساسية:

١- مرحلة السلفية الأولى: -

(٧٦) د. محمد سعيد رمضان البوطي، السلفية مرحلة زمنية مباركة لا مذهب إسلامي (دمشق: دار الفكر، ١٩٨٨)، ص٩ – ص٢٢.

كان المسلمون في عهد النبي (ص) على دين واحد. وكانوا يرجعون فيما اختلفوا فيه إلى الرسول (ص)، الذي كان عندهم المرجع في حل مسائلهم وفض نزاعاتهم. ثم بعد ذلك تتابعت الفتن والخلافات السياسية وخصوصًا في خلافة عثمان بن عفان (م٥٧٦-٦٥٦م) وخلافة علي بن أبي وطالب (عليه السلام) (٥٩٩م – ٦٦١م) ؛ حيث قتل عثمان وحدثت معارك طاحنة في عهد الإمام علي بن أبي طالب تمثلت في معركة صفين٣٦هـ، ومعركة الجمل٣٧هـ والنهروان٣٨هـ. وعلى أثر هذه الخلافات السياسية، والمعارك الطاحنة ظهرت مجموعة من المسائل العقائدية، والدينية، التي بدأت بجدل الخلافة، وأيهما أحق بالخلافة بعد الرسول (ص)، هذا بجانب الفتوحات الإسلامية الكبرى التي نقلت المسلمين إلى طور جديد؛ حيث دخلت شعوب وأقوام تحمل ثقافات وأديانًا مختلفة؛ مما جعل المسلمين يقفون عند هذه الثقافات، موقف الناظر المتفحص لطبيعتها.

هذا في حين رأى كثير من الصحابة أن الدخول في مناقشة هؤلاء الناس بدعة يجب تجنبها. وظل هذا التيار مستمرًا في القرن الثالث الهجري، وصار معتقد أهل السنة جميعًا بعد أن ارتبط باسم الإمام أحمد بن حنبل (٧٨٠م- ٨٥٥م)، الذي ظهرت **وتبلورت السلفية الأولى** على يده، حيث تبلور وعي سلفي، أعلى من شأن السلف الصالح، وقد واصلت الحركة السلفية بعد أحمد بن حنبل السير على منوال العقائد التي صاغها. وقد امتازت هذه الفترة باستخدام العنف والقوة لكل من لا يسير على مذهبهم؛ حتى الإمام الطبري صاحب التفسير والتاريخ ظل حبيس داره فترة من الزمن، ولما توفي حالوا دون تشييعه ودفنه؛ لأنه صنف كتابًا للفقهاء، ولم يذكر فيه أحمد بن حنبل، فقيل له ذلك فقال: لم يكن فقيهًا بل كان محدثًا.

وبعد الإمام أحمد بن حنبل تجمعت بعض الأسباب التي أدت إلى انحسار الفكر الحنبلي ومنها: -

- **المبالغة في إقصاء العقل**، والحرفية في التعامل مع النص، فجاء أبو الحسن الأشعري (٢٦٠هـ- ٣٢٤هـ) بمنهج فيه شيء من الوسطية بين المعتزلة أصحاب العقل، والحنابلة النصيين فأصبح له نفوذ وتأثير في الساحة السنية العقيدية، استطاع من خلالها أن يكون البديل عن أحمد بن حنبل، ويلقب بإمام السنة.

- مع سلامة عقيدة أحمد بن حنبل، وارتباطها بإمام أهل السنة – أحمد بن حنبل – فإنها لم تستمر طويلًا؛ لأنها **تتضمن الإحالة إلى مجهولات**، لا تفهم مؤداها ولا غايتها. فقد هاجمها بعض العلماء [٧٧].

- **ظهور المدارس التوفيقية** كمدرسة أبي الحسن الأشعري (ت: ٣٢٤هـ)، ومدرسة أبي منصور الماتريدي [٧٨] السمرقندي (ت: ٣٣١هـ) الذين أخذوا بالتأويلات المجازية، متبعين
الأسلوب، الذي بدأه المعتزلة من قبل. [٧٩]

أما **الظهور الثاني للسلفية الأولى** فكان على يد أحمد بن تيمية الحرّاني الدمشقي (٦٦١هـ- ٧٢٦هـ)، في القرن الثامن، بإحياء مذهب السلفية على المفهوم الذي كان رائجًا في عصر الإمام أحمد، وقبله، وبعده إلى ظهور الأشعري؛ فأصر على إبقاء أحاديث التشبيه والجهة بحالها من دون توجيه وتصرف، وهاجم التأويلات، التي ذكرها بعض الأشاعرة في كتبهم حول تلك الأحاديث. [٨٠]

---

(٧٧) ابن حزم الأندلسي "أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الندلسي القرطبي الظاهري (٣٨٤هـ – ٤٥٦هـ) الموسوعة العربية العالمية http://www.mawsoah.net

(٧٨) أبو منصور الماتريدي من علماء أهل السنة والجماعة، وهو إمام المدرسة الماتردية التي يتبعها غالبية أتباع المذهب الحنفي في العقيدة، توفى ٣٣١هـ.

(٧٩) كريم السراجي، مرجع سابق، ص ٥٠- ص٥٨.

(٨٠) مركز نون للتأليف والترجمة، دراسات في المذاهب الإسلامية، ط١ (بيروت: جمعية المعارف الإسلامية الثقافية، ٢٠١١)، ص ص٥١-٥٢.

ويمكن القول بأن السلفية الأولى بلغت مع ابن تيمية أوج نضوجها، واكتمالها وغاية مداها، ومعه اتخذ المنهج السلفي صورته البنيوية التي أبانت عن قواعده. أما آراؤه في الإيمان والكفر، والقتال فستجعلها الجماعات الإسلامية المعاصرة- من السلفية الجهادية – عمدة حراكها وسندًا لفعلها المباشر. (٨١)

٢- مرحلة السلفية الوهابية: -

هي حركة إصلاحية أسسها "محمد بن عبد الوهاب" (٨٢) في شبه الجزيرة العربية، وقد قامت الحركة على جانبين: جانب ديني، وجانب سياسي، فمن الناحية الدينية كانت حركة إصلاحية سلفية تدعو إلى العودة إلى أصل الدين، وممارسات السلف من المسلمين، تحارب البدع. ومن الناحية السياسية "ثورة" فقد كانت ثورة على الخلافة العثمانية.

ترتكز السلفية الوهابية على الوقوف عند ظواهر النصوص الدينية، وجعل المعاني المنتقاة من هذه الظواهر المرجع في كل أمور الدين، ووقفت عند مفهوم الإسلام كدين، كما كان حال هذا المفهوم في العصور الأولى عند الصحابة، قبل التطورات

---

(٨١) كريم السراجي، مرجع سابق، ص٥٨.

(٨٢) هو محمد بن عبد الوهاب بن سليمان التميمي، ولد في بلدة العيينة في نجد عام (١١١٥هـ)، نشأ نشأة علمية دينية من الحنابلة، ورحل في طلب العلم وتأثر كثيرًا بكتب شيخ الإسلام ابن تيمية لذا فكان كثيرًا ما يستشهد بأقواله وفتاويه في رسائله، كما تأثر بتلميذ ابن تيمية (ابن القيم)، ويدل على ذلك اختصاره لكتابه القيم " زاد المعاد"، وقد سلك "محمد بن عبد الوهاب" في نشر دعوته أساليب كثيرة منها الوعظ والتدريس والخطابة والرسائل والكتب ومناظرة المخالفين، واتخذت دعوته الإصلاحية الطابع الديني السياسي، إذ ألف الكتب والرسائل في الدعوة إلى التوحيد وعقائد السلف الصالح، وأيد دعوته أمير الدرعية (محمد بن سعود)، حتى انتشرت دعوته وتمكنت بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، ثم قتال المعاندين بعد وصول الحجة إليهم، وقد توفى عام ١٢٠٦هـ، بعد أن رأى ثمار دعوته في الأرض. انظر إلى:- د.علاء بكر، ملامح رئيسية للمنهج السلفي، مرجع سابق، ص ٣٧، مركز نون للتأليف والترجمة، مرجع سابق، ص٦١.

D.S.Margoliouth ، (M.th.Houtsma (ed.،First Encyclopedia of Islam ١٩١٣-١٩٦٣، New York: E.J.Brill)، ١٩٩٣)، P.١٠٨٦

العلمية والإضافات العقلية التي استدعتها صراعات الأمة الإسلامية مع الأمم الأخرى، بعد عصر الفتوحات الإسلامية. [٨٣]

وتعد السلفية والوهابية وجهان لعملة واحدة، [٨٤] فهم يعتقدون بالمعتقدات والأفكار نفسها، فهي داخل جزيرة العرب وهابية حنبلية، وعندما تصدر لخارجها تسمى سلفية، والواقع أن الوهابية تولَدت من السلفية؛ فمحمد بن عبد الوهاب هو رجل دعا إلى أفكار ابن تيمية، وقدماء الحنابلة مع مخالفتهم ببعض المسائل الفقهية الفرعية كتحريم زيارة القبور ومحاربة التصوف بدون هوادة.

وتمثل إدارة هيئة البحوث والدعوة والإرشاد في المملكة العربية السعودية، والتي تدعو إلى مذهب ابن حنبل، وابن تيمية، وهيئة كبار علمائهم المعاصرين، إحدى الأدوات التنفيذية للوهابية. [٨٥]

تجدر الإشارة إلى أن محمد عبد الوهاب قد درس مؤلفات ابن تيمية وتعمق فيها وأخرجها من حيز النظر إلى حيز العمل، فالوهابية لم تزد في مجال العقائد، التي جاء بها ابن تيمية شيئًا، ولكن الوهابيين شددوا فيها ورتبوا أموراً عملية لم يكن قد تعرض لها ابن تيمية، لأنها لم تكن موجودة في عهده. [٨٦]

---

(٨٣) د.محمد عمارة، الطريق إلى اليقظة (القاهرة: دار الشروق، ١٩٩٠)، ص٢٦.

(٨٤) **لمزيد من الاطلاع** عن العلاقة بين السلفية والوهابية انظر: د.محمد سعد الشّويعر، تصحيح خطأ تاريخي حول الوهابية، ط٤ (السعودية: دار الحبيب،٢٠٠٠) .

(٨٥) حسين بن علي السقاف، السلفية الوهابية أفكارها الأساسية وجذورها التاريخية، ط٣ (بيروت: دار الميزان، ٢٠٠٩)، ص ص ١٩-٢٠. **وما يذكر في هذا الصدد:** أنه يتم استخدام مصطلح النواصب في هذا الكتاب من جهة الشيعة لتكفير السنة. يقصد بالنواصب أهل السنة، من الصحابة والتابعين ومن جاء بعدهم من السنيين إلى يومنا هذا، وقد ذكر منهم طائفة، من بينهم: أبوهريرة، وأنس بن مالك، وعمر بن الخطاب، وعثمان بن عفان، وأبو بكر الصديق، وعائشة أم المؤمنين، والزبير بن العوام، وسعد بن أبي وقاص، وسعيد بن المسيب، وتقي الدين بن تيمية، وابن كثير، وأحمد بن حجر الهيثمي. انظر: محسن المعلم، النصب والنواصب (بيروت: دار الهادي)، ص٢٦٨- ص٤١٩. ود. خالد كبير علال، التعصب المذهبي في التاريخ الإسلامي- خلال العصر الإسلامي- مظاهره، آثاره، أسبابه، علاجه، (الجزائر: دار المحتسب، ٢٠٠٨)، ص٢٨.

(٨٦) **لمزيد من المعلومات انظر:**- أحمد زغلول شلاطة، الحالة السلفية المعاصرة في مصر (القاهرة: مكتبة مدبولي، ٢٠١١)، ص٣١، محرّرَة رول ميرَ، ترجمة محمد محمود التوبة، السلفية العالمية- الحركات السلفية المعاصرة في عالم متغير، ط١ (بيروت: الشبكة العربية للأبحاث والنشر، ٢٠١٤)، ص٩٧.

ويرجع السبب الرئيسي في تبني الدولة السعودية للفكر الوهابي إلى اعتناق محمد بن سعود الدعوة الوهابية عام ١٧٤٥، [٨٧] وهنا التقت رغبة محمد بن عبد الوهاب الذي كان ينشد الدعم العسكري برغبة الأمير السعودي الذي كان ينشد الدعم الديني فتم التحالف المنشود، حيث كان الدعم السعودي هو الشوكة التي استند إليها الشيخ محمد بن عبد الوهاب في نشر دعوته. وهنا يطرح التساؤل التالي: لماذا تبنى محمد بن سعود الدعوة الوهابية وهو تبن سوف يؤلب عليه أجواره وحتى رعاياه وخصوصا الباب العالي؟ وماذا كان يأمل من تبني الأيديولوجيا الوهابية؟ [٨٨]

قبل الإجابة عن هذا التساؤل علينا أن نشير إلى أن هناك إجماعا على أن الأمير السعودي محمد بن سعود كان يتميز بصفتين هامتين هما: الطموح والدهاء السياسي، فتبنيه الدعوة الوهابية واستطلاع مزاياها القريبة والبعيدة ونجاحه فيما بعد في تحويل الدرعية (الإمارة البدوية) إلى دولة سعودية، يؤكد ما يتصف به من دهاء وطموح مكّناه من استشراف ما سيحمله له اعتناق الدعوة الوهابية فهو بذلك تحول إلى مناضل في سبيل الدين "النقي"، وأصبحت الوهابية راية لحروب الغزو والفتح بل وكانت "تبريرا فكريا للاتجاهات التوحيدية في الجزيرة العربية "، فمن جهة لبّت هذه الحركة التوحيدية مقاصد الشيخ محمد بن عبد الوهاب الدينية واتخذت لديه شكل فتوحات إسلامية، ومن

(٨٧) حسين الشيخ خزعل، تاريخ الجزيرة العربية في عصر الشيخ محمد بن عبد الوهاب (بيروت: دار الطليعة، د. ت)، ص٢٤١.

(٨٨) أمين الريحاني، تاريخ نجد الحديث وملحقاته (بيروت: دار الجيل، ١٩٤٥)، ص٢٨.

جهة أخرى خدمت تطلعات ابن سعود السياسية، فكانت سبيلا شرعيا للتوسع وجني الثروات وسبيلا للتوحيد في مجتمع لا يعرف الوحدة السياسية ولا الاجتماعية، بل كانت سبيلا إلى ترويض تلك القبائل النافرة وإخضاعها لاعتناق المذهب الوهابي السعودي.

وهكذا تهيأت المقدمات الفكرية لإعلان الجهاد ضدّ جميع المختلفين مع الوهابية، فقد خاض الوهابيون "كفاحا عنيدا لتوحيد نجد تحت راية الوهابية فأخضعوا إليهم إمارات نجد الإقطاعية الواحدة تلو الأخرى ومن ثم جلبوا إلى الطاعة القبائل البدوية وانقادت بعض القرى طوعا بينما اقتيدت أخرى بحدّ السيف، حيث اعتبروا الوهابية دعوة "دين ودنيا"، وعلى هذا الأساس شيّدت الدولة السعودية الأولى تحت إمرة محمد بن سعود. [٨٩]

وفي هذا الصدد، يبرز اختلاف جوهري بين السلفية والوهابية، فالأخيرة لا تأخذ بالإجماع اللهم فيما يراه علماؤها بالإجماع ويرددون مقولة للإمام بن حنبل (من ادعى الإجماع فهو كاذب)، عندما يصادم قولهم أي إجماع. ويتذرعون بهذه المقولة لنفي الإجماع. [٩٠]

تكمن المبادئ الأساسية للدعوة الوهابية كما يردد أصحابها في تنقية معنى التوحيد من شوائب الشرك وإخلاص الدين لله، وعدم الالتجاء وطلب العون إلا من الله، وعدم الغلو في تمجيد الرسول (ص) بما يخرجه عن حدود الطبيعة البشرية، وتحديد معنى الرسالة، التي كلف بإبلاغها، وتمقت الوهابية التعقيدات، التي أدخلها المتكلمون والفلاسفة والصوفية، ولكنهم في الوقت ذاته لا يمانعون من الاجتهاد. [٩١]

---

(٨٩) أليكسي فاسلييف، مرجع سابق، ص١٠٧

(٩٠) حسين بن علي السقاف، مرجع سابق، ص٨١.

(٩١) محمد إسماعيل المقدم، خواطر حول الوهابية (الإسكندرية: دار التوحيد للتراث، ٢٠٠٨)، ص١٧.

مما سبق يتبين أنما يميز السلفية الوهابية عن السلفية الأولى، هو أنها أدمجت اتجاه أهل الحديث بشكل عضوي في مسائلها الاعتقادية، والعبادية، لكنها من ناحية رؤيتها الاعتقادية، لمفهوم التوحيد كانت تعيد إحياء المنظومة الفكرية لابن تيمية.

٣- مرحلة السلفية المتأخرة: -

تنقسم السلفية المتأخرة إلى: -

أ- السلفية الإصلاحية: -

هي حركة سياسية ومذهب فكري ظهرت في نهايات العصر العثماني، وبدايات ظهور الفكر القومي العربي، تهدف إلى إعادة إحياء نهضة الحضارة الإسلامية، والعالم الإسلامي، فهي "كحركة سياسية" تهدف إلى تخليص العالم الإسلامي من المستعمرين، وإلى توحيد العالم الإسلامي تحت راية الخلافة. أما "المذهب الفكري" فيتمثل في الدعوة إلى اعتبار القرآن الكريم والسنة، والسلف الصالح أساس النهضة الجديدة.
وتعد أهم المبادئ الأساسية الأخرى، التي دعت إليها السلفية الإصلاحية، هي رؤيتها أنه لا تعارض بين الدين والعقل، والدين والعلوم الحديثة، في محاولتها لتجديد وتنشيط الحضارة الإسلامية والفكر الإسلامي.
أهم رواد هذه الحركة " جمال الدين الأفغاني (١٨٣٨م- ١٨٩٧م)، ومحمد عبده (١٨٤٩م- ١٩٠٥م)، وتلميذه محمد رشيد رضا (١٨٦٥م- ١٩٣٥م) " لكن الأخير اختلف عن هذا الاتجاه بعد وفاة أستاذه محمد عبده متبنيًا اتجاه السلفية التقليدي المحافظ.
ويرجع أسباب ظهور هذه الحركة إلى واقع مصر آنذاك؛ نظرًا إلى أن كل دعوة إصلاحية ينبغي أن ترفع لها شعاراً يعبر عنها، فقد كان الشعار، الذي رفعه أقطاب هذه الحركة الإصلاحية هو "السلفية"، حيث أكدت هذه الحركة الإصلاحية على

أهمية العقل في فهم مقاصد الشريعة، وعلى أهمية الاجتهاد باعتبارها مبدأ الحركة والتجديد للشريعة في مواكبة العصر.

فيكون معنى الإصلاح الديني عند هذا الاتجاه، هو استلهام مبادئ القرآن والسنة على ضوء مستجدات العصر والحضارة الجديدة. [٩٢]

ب- السلفية الجهادية:

يعتبر سيد قطب (١٩٠٦م- ١٩٦٦م)، المؤسس الحقيقي للجماعات السلفية الجهادية المعاصرة والتي ظهرت في أواخر السبعينيات، وبداية الثمانينيات من القرن العشرين. فقد شكلت أفكاره قطيعة معرفية مع الفكر الإصلاحي الإسلامي، كما أن كتابه "معالم في الطريق" هو الدستور والبيان، الذي تعتمد عليه هذه الحركات الجهادية، في مجمل أطروحاتها المتعلقة بالرؤية، ومنهج الحركة، وآلية التغيير والعمل، فضلًا عن الأطروحة المؤسسة للطبيعة الصدامية، وطنيًا ودوليًا، بناءً على مفهومين تأسيسيين هما " الحاكمية "، و«الجاهلية ". [٩٣]

فمصطلح السلفية الجهادية يطلق على حاملي فكر الجماعات الإسلامية الحديثة مثل "القاعدة" ومناصريهم للتعرف على أنفسهم، وهم بالتأكيد يودون نسبة أنفسهم إلى السلف باعتبارهم خير قدوة، ولكنهم يركزون على الجهاد باعتبار أن باقي التيارات السلفية قد أغفلته، وتقاعست عنه. ويتميز هذا التيار عن باقي التيارات السلفية بإيمانه بجدوى العنف. [٩٤]

رابعًا: نشأة الحركات السلفية: -

(٩٢) كريم السراجي، مرجع سابق، ص ٧٣- ص٨٢.

(٩٣) محمد سليمان أبو رمان، الحل الإسلامي في الأردن: الإسلاميون والدولة ورهانات الديموقراطية والأمن (عمان: مؤسسة فريدريش، ٢٠١٢)، ص٢٢٩.

(٩٤) أحمد زغلول شلاطة، مرجع سابق، ص٤٨.

يقسم المحللون التيارات السلفية من حيث المنشأ إلى عدة مدارس أبرزها: مدرسة الشام، ومدرسة المغرب العربي، ومدرسة الدعوة في الجزيرة العربية والتي يركز خصومها على تسميتها بمسمى الوهابية، والأخيرة هي أبرزها وأكثرها انتشارا وتأثيرًا، بحيث أصبح وصف "الوهابية" يستخدم على نطاق واسع؛ لتوصيف التيارات السلفية، وقد اتسع لتوصيف التيارات السلفية، وقد اتسع نطاق هذا الاستخدام بعد أحداث سبتمبر ٢٠٠١م.

ويبرز في هذا الصدد، وفقًا لمعيار اختلاف النظر إلى المجتمع، وتكوين رؤى مختلفة للإصلاح والتغيير، ثلاثة **أنماط من التيارات السلفية**" السلفية العلمية – السلفية الدعوية – السلفية الجهادية".

١- **السلفية العلمية:** تتبنى خيار نشر العلم الشرعي، ومحاربة البدع، وتنقية الإسلام من الشوائب.

٢- **السلفية الدعوية:** تزيد عن السلفية العلمية بتبني منهج دعوي تغييري، يسعى إلى إصلاح المجتمع، والعودة به إلى حياض الإسلام، وتتبع في ذلك أساليب، ووسائل مختلفة من بينها التربية والعمل الجماعي، وقد يصل الأمر ببعضها إلى تكوين أحزاب سياسية، والمشاركة في الانتخابات النيابية، مثل السلفية في الكويت والبحرين.

٣- **السلفية الجهادية:** وهى لم يطلق عليها هذا الاسم إلا في الأعوام الأخيرة، فهي رغم منشئها السلفي فإنها تتبنى منهجًا في الإصلاح والتغيير، يختلف عن بقية التيارات السلفية، لذلك ظل التقسيم المنهجي لفصائل العمل الإسلامي في أغلب الدراسات متمثلا في ثلاثة أقسام: السلفية – السياسية – الجهادية. [٩٥]

خامسًا: أهداف السلفية: -

(٩٥) أحمد فهمي، "التيارات السلفية وخيارات المستقبل"، مجلة البيان، التقرير الإستراتيجي الخامس، ص٣٧٣- ص٣٧٤.

لم تقم الدعوة السلفية دعوة على قضية واحدة من قضايا الإسلام، وهى ليست دعوة إصلاحية اجتماعية، ولا دعوة سياسية حزبية، وإنما هي كما يذكر أصحابها دعوة الإسلام، وحيث يعتبرون أهداف الدعوة السلفية هي أهداف الدعوة الإسلامية. **ومن أهم ما يذكرونه من أهداف:** -

١- **إيجاد المسلم الحقيقي: -**

والمسلم الحق والمسلمة الحق يشترط فيهما التوحيد، والامتثال، والتزكية، بمعنى أن المسلم الحق هو الذي يشهد بالوحدانية، ويمتثل أوامره، ويبتعد عن نواهيه ما استطاع، ويزكي نفسه بهذا الدين ما استطاع.

٢- **إيجاد المجتمع المسلم: -**

المجتمع المسلم، الذي تكون كلمة الله فيه هي العليا، وكلمة الذين كفروا هي السفلى، فالمجتمع المسلم هو الذي يقوم بتأليف تلك اللبنات، ويحكم بشرع الله، ويعظم حرماته، ويحيي شعائره.

٣- **إقامة الحجة لله: -**

كان من أهداف بعثة الرسل أن ينذروا الكافرين والمعاندين حتى لا يكون لهم عذر عند الله يوم القيامة، ويريد السلفيون أن يبشروا الناس، وينذروهم حتى لا يكون للمعاندين منهم حجة أمام الله يوم القيامة، فأتباع الرسول (ص) هم خلفاؤه في مهماته- إلا النبوة والرسالة. وعلى المدعو الاستجابة للدعوة، فيهتدي وتقوم عليه الحجة، وينقطع عذره عند الله تعالى.

٤- **الإعذار إلى الله بأداء الأمانة: -**

انطلاقًا من أن الدعوة إلى الله تعالى واجب حتم في الإسلام، وأمانة في عنق كل مسلم حمل علمًا، وأمكنه الله من نشره وإبلاغه، وبهذا فالداعي على المنهج السلفي لا بد أن يجعل نصب عينيه **تحقيق هدفين:** -

الأول: أن يعذر إلى الله بأداء الأمانة.

الثاني: أن يقيم الحجة لله على المعاندين من خلقه.

يتبقى بعد ذلك هدفان يقع أمرهما على الله سبحانه وتعالى وحده، وهما هداية الناس، وإقامة شرعه في الأرض. [٩٦]

سادسًا: المدارس السلفية:

الحديث عن السلفيين لا يعبر عن جماعة بالمعنى التنظيمي للكلمة، ولا عن كيان ينتظم إطارًا معينًا لممارساته المجتمعية؛ حيث يتم الحديث حول تيار فكري عريض، ينطلق من "الفكر السلفي" كقاعدة نظرية ثم يتمايز في مسعاه التطبيقي لتلك القاعدة.

تعترض محاولة الاقتراب من القوى السلفية صعوبة تتمثل في عدم إمكانية التعامل مع السلفيين ككتلة واحدة، وفي الوقت نفسه عدم القدرة على وضع إطار تصنيفي ذي قيمية تحليلية عالية لمكونات التيار السلفي؛ وعليه تعددت المقاربات التصنيفية لها وغالب تلك المقاربات اعتمدت على طبيعة الخطاب الدعوي للقوى السلفية، أو الموقف من قضايا معينة (تقسيم وظيفي)، وعليه فتم تقسيم السلفية إلى: -

١- السلفية العلمية.

٢- السلفية الحركية.

٣- السلفية الجهادية.

ورغم الشيوع الكبير لهذا التقسيم إلا أن هناك من يتحفظ عليه بناء على اعتبارات

(٩٦) عبد الرحمن عبد الخالق، الأصول للدعوة السلفية، ط٢ (الكويت: ب.ن، ١٩٨٢)، ص٢٤- ص٣١.

لها وجاهتها، ولكونه موضوعًا يحتاج دراسة مستقلة، ويعتبر من يحوز بملكية الحقوق الفكرية، بأن هذا التقسيم ليس قائمًا على دراسة واسعة، ومعمقة للواقع السلفي، بل رؤية شخصية.

كما أن هذا التقسيم يواجه إشكالات كثيرة من ناحية عدم وجود فواصل حقيقية بين مكوناته، ولا يتوفر مكان لكثير من التجمعات السلفية فيه، علاوة على أن هذا التقسيم للدعوة السلفية يستبطن تناقضًا في الموقف تجاه بعض أقسامه بين الذم والتأييد. (٩٧)

وعليه فقد طرح البعض تقسيمًا جديدًا للتجمعات السلفية، يستند على رؤية تركيبية وليست مسطحة لهذه التجمعات، وتقوم على المحاور: العلمية، الدعوية، الجماعية أو التنظيمية، السياسية، البرلمانية، الجهادية. كما بذل أحد الباحثين جهدًا جيدًا في محاولة رسم خريطة للحركات السلفية في مصر عقب صعود التيار السلفي بعد ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١تتمثل في (٩٨): -

ويكون هذا التصنيف قائما على أنه أقرب مما هو قائم بالفعل بعد ثورة ٢٥ يناير٢٠١١.

أ. الدعوة السلفية بالإسكندرية "حزب النور".

ب. السلفية الحركية.

ج. السلفية المدخلية.

د. السلفيون المستقلون (امتداد للتيار السلفي القديم منذ العصور الوسطى، مثل جمعية الهداية).

وهناك من يقسم السلفية من حيث الطبيعة القيمية إلى مدرستين، وهما المدرسة

---

(٩٧) ممدوح الشيخ، مرجع سابق، ص٦- ص٨.

لمزيد من المعلومات حول خريطة التيارات السلفية انظر:- عمار علي حسن، التيار السلفي: الخطاب والممارسة، سلسلة محاضرات الإمارات (الإمارات: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، ٢٠١٣)، ص٣١.

(٩٨) ممدوح الشيخ، مرجع سابق، ص٦- ص٨.

المحافظة، والمدرسة المتجددة، المقصود بالمدارس هنا، هي ما اتحدت في الأصول وفي الجملة وتنوعت في الفروع، وتعددت آراؤها الاجتهادية.

المدرسة الأولى: " المحافظة" وتجنح للتقيد بالأصول والفروع، وتضييق نطاق الاجتهاد.

وتنقسم هذه المدرسة إلى فئات: -

- **فكرية:** وتتفرع إلى: نصوص علمية (تركز على النشاط العلمي معتمدة على ظواهر النصوص) والفئات الجهادية المتنوعة، وقد تصنف من جملة الإرهاب، والفئات الدعوية التي يقوم عملها على الدعوة والإصلاح.
- **فقهية:** صاحبة الاهتمام بالعلم الشرعي بمفهومه العام، وتقوم على التأقلم، والتعايش مع الواقع السياسي.

المدرسة الثانية: "المدرسة التجديدية" وتمارس الاجتهاد في الدعوة، ولا تلتزم بمذهب معين وتتفاعل مع المتغيرات والمستجدات، وينقسم التجديد إلى: -

الأول" التجديد الرأسي": ما يكون تجديده في العمق ثم يستمر في البناء لأعلى.

الثاني "التجديد الأفقي": الذي يتسع تجديده أفقيًا في شتى الاتجاهات.

والقاسم المشترك بين المدرستين، هو التزام منهج السلف فكرًا ومنهجًا في جملة القضايا والأحكام. [٩٩]

تجدر الإشارة إلى أن هذه التقسيمات ليست محط اتفاق بين المحللين الذين تناولوا هذا الموضوع.

من أهم أسباب تعقد خريطة التيار السلفي في مصر، هو أنه يوجد أنواع عدة من السلفيين أبرزها نوعان هما: السلفية العلمية (التقليدية)، والسلفية المنهجية (الحديثة)، وكلا النوعين ينقسمان إلى مدارس وجماعات يجمعها الأصول العامة للفكر السلفي، وخاصة في مسائل العقيدة والتوحيد، إضافة إلى العمل الدعوي،

(٩٩) عبد الله بن إبراهيم الطريقي، مرجع سابق، ص٧- ص٢٢..

وعدم استخدام العنف، لتحقيق الأهداف المراد الوصول إليها، وهي تطبيق الشريعة الإسلامية، ثم الانطلاق لإقامة الخلافة الإسلامية. وتعمل الدراسة فيما يلي على توضيحهما.

(١) السلفية العلمية (التقليدية):

وهي تمثل الصورة القديمة والمتوارثة للسلفية؛ وتركز على طلب العلم الشرعي، مثل التفسير والحديث وأصول الفقه، وما شابه ذلك، أكثر من التركيز على وسائل الدعوة الأخرى، وتظهر غالبًا في شكل مدارس علمية، كل مدرسة لها شيخ معين، لديه عدد من طلاب العلم، ويتبعون الشيخ في كل آرائه الفكرية والمذهبية، ويتعصبون لهذه الأفكار، ويفوق ولاؤهم للشيخ والمدرسة أي ولاء آخر، ويتلقون العلم في المساجد؛ حيث يعتبر المسجد هو المدرسة، ومن ثم انتشر اسم المدارس السلفية، مثل المدرسة السلفية بالإسكندرية، أو القاهرة، أو المنصورة.. إلخ. وتضم "السلفية التقليدية" أو "العلمية"، ثلاثة أشكال من السلفية، هي:

أ- الدعوة السلفية:

نشأت في سبعينيات القرن الماضي عن طريق النشاط الطلابي، وبدأ عملهم بشكل منظم عام ١٩٨٠م، حيث قرر الشباب السلفيون العمل بطريقة منظمة، فكونوا ما يشبه اتحاد الدعاة، ثم أطلقوا على أنفسهم بعد ذلك اسم (المدرسة السلفية)، وبعد عدة سنوات من العمل الحركي والجماهيري، أطلقوا على جماعتهم اسم (الدعوة السلفية)، وكثر أتباعهم حتى أصبحوا يقدرون بالآلاف، وقد اشتهروا إعلاميًا وفي أوساط الحركة الإسلامية بـ (سلفية الإسكندرية)، ويدعو هؤلاء إلى العودة إلى أخذ الإسلام من أصليه: الكتاب والسنة بفهم السلف الصالح من الصحابة والتابعين، ويهتمون بمسائل التوحيد وتصحيح العقيدة، والنهي عن البدع والخرافات، كما يهتمون بكتب التراث، ومقولات الأئمة من أصحاب المذاهب والفقهاء؛ لذا أطلق عليهم (السلفية العلمية)، وعقب ثورة ٢٥ يناير٢٠١١، دخلت جماعة الدعوة

السلفية إلى ساحة العمل السياسي، وأنشات "حزب النور" الذي أصبح في وقت وجيز الحزب الثاني في البرلمان بعد حزب "الحرية والعدالة"، في الانتخابات البرلمانية لعام ٢٠١٢/٢٠١١.

وتُعتبر الدعوة السلفية الفصيل الأكبر والأقوى داخل التيار السلفي، وتعتبر "الإسكندرية" المعقل الرئيسي لهم، إضافة إلى انتشارها القوي في محافظات الدلتا والمدن الساحلية، وأشهر رموزها ومشايخها: ياسر برهامي، محمد إسماعيل المقدم، سعيد عبد العظيم، أحمد فريد، محمد عبد الفتاح، أحمد حطيبة، أشرف ثابت (وكيل مجلس الشعب السابق)، عماد عبد الغفور (هو أحد رموز الدعوة السلفية في مصر، ومؤسس حزب الوطن بعد أن استقال من رئاسة حزب النور في ٢٥ ديسمبر ٢٠١٢، ومستشار رئيس الجمهورية الأسبق د. محمد مرسي ٢٠١٢)، نادر بكار (المتحدث باسم حزب النور٢٠١٢).

ب- السلفية الحركية:

هي عبارة عن مزيج من السلفية كنهج اعتقادي، والحاكمية القطبية كمنهج حركي، [١٠٠] وفي الوقت الذي نشأت فيه الدعوة السلفية في الإسكندرية، شكلت مجموعة من الشباب بالقاهرة تياراً سلفيّا آخر، أطلق عليه فيما بعد "السلفية الحركية"، وذلك في عام ١٩٧٢م، ويكاد يتطابق منهج السلفية الحركية مع منهج الدعوة السلفية (مدرسة الإسكندرية) ؛ إلا أن السلفيين الحركيين لا يكتفون بتكفير الحاكم، الذي يبدل حكم الشريعة فقط، ولكن يذهبون إلى تكفيره علنيا؛ إذا لم يحكم بما أنزل الله، ويجهرون بذلك في خطابهم الدعوي، ويعتقدون بحرمة المشاركة السياسية، وأنشأ التيار بعد الثورة حزب الأصالة، الذي تولى رئاسته اللواء عادل عبد المقصود عفيفي عام ٢٠١١.

(١٠٠) هاني نسيرة، السلفية في مصر: تحولات ما بعد الثورة، مرجع سابق، ص١٦.

وتُعتبر القاهرة الكبرى (القاهرة، الجيزة، القليوبية) المعقل الرئيسي للسلفية الحركية، إضافة إلى انتشارها في عدد من المحافظات الأخرى (كفر الشيخ، مرسى مطروح، بني سويف)، ومن أهم رموز ومشايخ السلفية الحركية: محمد عبد المقصود، فوزي السعيد، سيد العربي، نشأت المصري، أحمد عشوش، حسن الزهيرى (أبو الأشبال) صاحب الفتوى الشهيرة بتكفير المجلس العسكري. [١٠١]

ج- السلفية المدخلية: [١٠٢]

توصف من قبل مناوئيها بسلفية الطاعة أو السلطان، وهى تنسب إلى الشيخ الراحل محمد أمان الله الجامي، المدرس بالمسجد النبوي، وكان الظهور العلني لهذا التيار في المملكة العربية السعودية إبان حرب الخليج الثانية ١٩٩١، والتي كانت نتيجة لغزو العراق تحت حكم صدام حسين للكويت، ولا تختلف المدخلية عن باقي التيارات السلفية في اعتقادهم بعدم الخروج على الحاكم المسلم، وإن كان فاسقًا؛ إلا أن المدخيلة -خلافًا لكثير من التيارات السلفية- يعتبرون أنه لا يجوز معارضة الحاكم مطلقًا، ولا حتى إبداء النصيحة له في العلن، ويعتبرون ذلك أصلا من أصول عقيدة أهل السنة والجماعة، ومخالفة هذا الأصل تعتبر خروجًا على الحاكم المسلم، كما أن المدخلية تعتبر أن الاعتراف بالحاكم والولاء له وحده لا يكفي إذا لم يتم الاعتراف بمؤسسات الدولة الأخرى مثل منصب المفتي مثلا، أو مؤسسة الأزهر، كما أنه ليس لأحد أن يخرج عن فتوى علماء البلاد الرسميين، كما تتمايز المدخلية عن غيرها من التيارات السلفية في أنها تعتبر أن الجماعة المسلمة هي الدولة والسلطان؛ ومن ثم فهي تشن هجومًا حادًّا على الجماعات الإسلامية وتصفها بالحزبية؛ لأنها

---

(١٠١) علي بكر، "رؤية من الداخل: الخريطة الفكرية للتيارات السلفية في مصر"، المركز الإقليمي للدراسات الإستراتيجية القاهرة. بتاريخ ٢٠١٢/١١/٢ http://www.rcssmideast.org/Article/١٩٤

(١٠٢) يراد **بالسلفية الجامية** (المدخلية)، وتوصف من قبل مناوئيها بسلفية الطاعة والسلطان، ومن أهم مبادئها: تأكيد الطاعة لولي الأمر، ونقد الجماعات الأخرى بما في ذلك الجماعات المعتدلة، **لمزيد من المعلومات** انظر: هاني نسيرة، السلفية في مصر: تحولات ما بعد الثورة، مرجع سابق، ص١٦.

ضد مفهوم الجماعة في رأيهم، ومن ثم فهم "خوارج" على النظام، ومبتدعة في الدين، وهجومهم عليهم يهدف إلى إنهاء الفرقة في الأمة، والتفافها حول سلطانها.

والتواجد الأكبر للسلفية المدخلية في القاهرة الكبرى، إضافة إلى تواجدهم في بعض المحافظات مثل (المنوفية، ودمياط، والدقهلية)، ومن أشهر شيوخ السلفية المدخلية: محمود لطفي عامر، أسامة القوصي، محمد سعيد رسلان، طلعت زهران، أبو بكر ماهر بن عطية، جمال عبد الرحمن، علي حشيش، عبد العظيم بدوي. [١٠٣]

د- **السلفيون المستقلون:**

يعد هذا التيار امتدادا للتيار السلفي القديم منذ العصور الوسطى، وقد مثله العديد من المجموعات والجمعيات منذ بداية القرن العشرين مثل جمعية الهداية. ويعد السلفيون المستقلون امتدادًا للتيار السلفي الدعوي، وهم لا يؤمنون بالعمل الجماعي التنظيمي، كما لا يشتغلون بالسياسة، وإن كانوا يبدون آراءهم في الشأن السياسي في الخطب الدينية، وبعض وسائل الإعلام، ويقتصر كلامهم السياسي على شرح تصوراتهم للواقع السياسي ومشكلاته، وتقوم دعوتهم على الالتزام بالسنة، ومحاربة البدع، وهم يهتمون بالهدي الظاهر في المسائل المتعلقة بشكل الملابس واللحية وشعر الرأس والحجاب، وغيرها من هذه الأمور [١٠٤].

ويتميز هؤلاء بالحضور القوي في وسائل الإعلام، وخاصة على القنوات الفضائية الدينية، ولهم شهرة واسعة، وتأثير قوي في شرائح متعددة من المجتمع، وخاصة في أوساط الشباب صغير السن والفتيات والسيدات، لا يرتبط هؤلاء الشيوخ بواقع جغرافي معين؛ لأنهم لا يرتبطون بمجموعة محددة في مكان جغرافي محدد، ولكن شهرتهم وتأثيرهم موجود في كل محافظات الجمهورية بلا استثناء، ومن أشهر شيوخ السلفيين المستقلين: محمد حسان، محمد حسين يعقوب، أبو إسحاق الحويني، سيد

(١٠٣) علي بكر، "رؤية من الداخل: الخريطة الفكرية للتيارات السلفية في مصر، مرجع سابق.

(١٠٤) ممدوح الشيخ، مرجع سابق، ص ص٨٦-٨٧.

العفاني، أسامة عبد العظيم، محمد مصطفى الدبيسي.

(٢) السلفية المنهجية (الحديثة):

وهي عبارة عن تيارات لا تنتمي إلى المدرسة السلفية في الأصل، ولكنها تنتهج النهج السلفي في الاعتقاد، ولها أسلوبها الدعوي الخاص، وتتميز بأنها تعمل في شكل جماعات مستقلة، لها إطارها الفكري والتنظيمي، وليست على شكل مدارس مثل السلفية التقليدية، ومن أهمها: [١٠٥]

أ- الجمعية الشرعية:

على صعيد العمل المؤسسي تأسست أول جمعية سلفية في مصر، على يد الشيخ محمود خطاب السبكي عام ١٩١٢ تحت اسم "الجمعية الشرعية لتعاون العاملين بالكتاب والسنة المحمدية"، وتُعد من أعرق الجمعيات الخيرية والدعوية في مصر، والهدف الأساسي الذي سعت إليه الجمعية عند إنشائها هو الوعظ والإرشاد، والدعوة إلى الالتزام بالسنة، ومحاربة البدعة، وكذلك تدعيم قيمة التعاون والتكافل بين أبناء الشعب، وللجمعية ما يقارب الـ٣٥٠ فرعا في جميع أنحاء جمهورية مصر، لامتلاكها بنية خدمية اجتماعية واقتصادية تغطي أنحاء البلاد، ومن أهم رموزها: محمد المختار محمد المهدي (الرئيس الحالي للجمعية)، عبد اللطيف مشتهري، فؤاد علي مخيمر، وظلت الجمعية حريصة على النأي بنفسها عن العمل السياسي خلال العقود الماضية، وأصدرت في مرحلة سابق مجلة "الاعتصام"، والتي تم إغلاقها في عهد الرئيس الأسبق أنور السادات، ثم لاحقًا مجلة "التبيان". [١٠٦]

وقد صاغ الشيخ محمود محمد خطاب السبكي، العالم الأزهري، رسالة الجمعية الشرعية في نشر التعاليم والثقافة الإسلامية الصحيحة، ومحاربة البدع، وإنشاء المساجد، لتقام الشعائر، ويُعَلَّم فيها العامة، ومكاتب حفظ القرآن، ومدارس لتعليم

---

(١٠٥) علي بكر، "رؤية من الداخل: الخريطة الفكرية للتيارات السلفية في مصر، مرجع سابق.

(١٠٦) د. محمد أبورمان، السلفيون والربيع العربي – سؤال الدين والديمقراطية في السياسية العربية، ط١ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠١٣)، ص٩٢.

الأبناء أحكام الدين وسائر المواد المقررة في المدارس الحكومية والاهتمام بالعمل الاجتماعي، خاصة إعانة المنكوبين، وإنشاء المستشفيات لعلاج الفقراء، ورعاية الأرامل والأيتام، والتكفل بنفقة تجهيز الموتى وإنشاء المقابر للفقراء وعدم التعرض للشؤون السياسية التي يختص بها ولي الأمر.

وخلال ما يقرب من مائة عام، نجحت الجمعية في الحفاظ على رسالتها الاجتماعية الدعوية وتوسيع نشاطها؛ حيث تحتفظ بحوالي ٣٥٠ فرعًا في أنحاء مصر، وتدير ٣٨ معهدًا، موزعة على اثنتي عشرة محافظة، لإعداد الدعاة من الرجال والنساء؛ كما تدير شبكة كبرى من المشروعات الاجتماعية منها: كفالة اليتيم ورعاية الأرامل وتيسير الزواج، ومشروعات استضافة الفتيات المغتربات، ومشروعات علاجية في تخصصات مختلفة، وتعليم الكبار ومحو الأمية، ومدارس تحفيظ القرآن.

استوعبت الجمعية الشرعية تيارات مختلفة ومتناقضة أحيانًا، وتأثرت بها؛ فقد تغلغل التيار السلفي الرافض للأشعرية والصوفية بشكل مطلق في الجمعية عندما ضمت الدولة جمعية أنصار السنة إليها بين عامي١٩٦٧ و١٩٧٢؛ بينما ازداد نفوذ جماعة الإخوان المسلمين في المنتصف الثاني من السبعينيات وظهر جليًا في مجلة الاعتصام الناطقة بلسان حال الجمعية الشرعية واعتُبِرت وقتها إحدى الصحف المعارضة للرئيس السادات، إلى أن تمت مصادرتها في قرارات سبتمبر أيلول ١٩٨١ الشهيرة.

وقد تبنت الجمعية رأيًا متوازنًا تجاه الصوفية، فلا رفض للتصوف إلا ما يتضمن انحرافات عقدية أو فقهية.

ويرجع اعتدال الجمعية الشرعية في رأي المحللين إلى عدة عوامل، أهمها:

- التأكيد في شروط عضويتها على عدم التعصب لمذهب فقهي معين.

- التأكيد على سلفية العقيدة وعدم الحكم على المخالف بفسق أو ابتداع ما داموا مؤمنين بأن الله سبحانه ليس كمثله شيء.
- الأصول الأشعرية للجمعية، وغلبة أبناء الأزهر على رئاستها.
- طبيعة نشأة الشيخ السبكي المتصالحة مع التصوف وهو ما يدفع بعض السلفيين للطعن في سلفية الجمعية الشرعية.
- عدم اشتغال الجماعة بالسياسة، مما جعلها بعيدة عن أية خصومات سياسية، أو حزبية.

ويعد من أهم رموزها رئيسها أ. د. محمد مختار المهدي، [١٠٧] وهو الإمام السابع لها وهو من علماء الأزهر الشريف، وتولى رئاستها من عام ٢٠٠٢ حتى الآن. [١٠٨]

ب- جماعة أنصار السنة المحمدية:

تأسست جماعة أنصار السنة المحمدية عام ١٩٢٦ في مدينة القاهرة على يد العالم الأزهري الشيخ محمد حامد الفقي، وقامت هذه الجماعة على دعوة الناس إلى التوحيد الخالص المطهر من جميع أنواع الشرك، والدعوة إلى صحيح السنة بفهم السلف الصالح، وإرشاد الناس إلى نصوص الكتاب، والدعوة إلى الابتعاد عن البدع والخرافات ومحدثات الأمور. كما تدعو إلى أن الإسلام دين ودولة، وعبادة وحكم، باعتباره صالحًا لكل زمان ومكان، ومن ثم تدعو إلى إقامة المجتمع المسلم، والحكم بما أنزل الله، ولم تتدخل في صلب العمل السياسي في أي وقت من الأوقات.

وينتشر أعضاء الجمعية في كل محافظات مصر، ولها في مصر قرابة مائة فرع وألف مسجد، ومن أشهر رموزها: جمال المراكبي، صفوت نور الدين، عبد الرزاق حمزة،

---

(١٠٧) عمار أحمد فايد، السلفيون في مصر، من شرعية الفتوى إلى شرعية الانتخاب (قطر: مركز الجزيرة للدراسات، ٢٠١٢)، ص٣.

(١٠٨) الجمعية الشرعية الرئيسة تاريخ الدخول ٢٠١٢/١١/١٧ http://alshareyah.com/contact-usmain

أبو الوفا درويش، محمد خليل هراس، محمد عبد الوهاب البنا، عبد الظاهر أبو السمح، وتمثل إحدى المؤسسات السلفية العلمية المعروفة في مصر. [١٠٩]

ج- الجماعة الإسلامية وتنظيم الجهاد:

نشأت الجماعة الإسلامية وتنظيم الجهاد في فترة السبعينيات من القرن الماضي، وكانت الجماعة الإسلامية في ذلك الوقت تضم أفراد الجماعة الإسلامية والجهاد معا، ثم حدث الانفصال بينهما بعد دخولهم السجون عقب أحداث ١٩٨١م في القضية المعروفة باسم قضية تنظيم الجهاد، وكانت الجماعة الإسلامية، وتنظيم الجهاد في الماضي يمثلان التيار الجهادي في مصر، حيث دخلا في مواجهات مسلحة دامية مع الحكومة المصرية، إلى أن قاما بمراجعات فكرية شاملة للمنظومة الفكرية الخاصة بهم، في سابقة لم تحدث من قبل في تاريخ التيارات الإسلامية، انتقلا على إثرها من التيار الجهادي إلى التيار السلفي بعد أن تخليا تماماً عن العنف المسلح، وتحولا إلى العمل الدعوي، وبعد ثورة يناير ٢٠١١ أنشأت الجماعة الإسلامية حزب "البناء والتنمية" عام ٢٠١١م، وأنشأ تنظيم الجهاد حزب "السلامة والتنمية"عام ٢٠١١م"

توجد الجماعة الإسلامية بقوة في صعيد مصر، وخاصة في محافظات المنيا وأسيوط وسوهاج وقنا وأسوان، ومن أهم رموزها: ناجح إبراهيم، ومحمد عصام دربالة، وعاصم عبد الماجد، وكرم زهدي، وأسامة حافظ، وعبد الآخر حماد، وعبود الزمر، وطارق الزمر.

ويتواجد تنظيم الجهاد السابق في "القاهرة الكبرى"، وخاصة في منطقة شبرا وبولاق الدكرور، إضافة إلى تواجد ملحوظ في الشرقية وبني سويف، ومن أهم الرموز المؤسسة: كمال حبيب، عباس شنن، صالح جاهين، أحمد يوسف حمد الله.

د- السلفية الجهادية:

(١٠٩) د. محمد أبورمان، السلفيون والربيع العربي – سؤال الدين والديمقراطية في السياسية العربية، مرجع سابق، ص٣٢ - ص٩٢.

المقصود بالسلفية الجهادية هي "تلك التيارات الجهادية التي تنتهج النهج السلفي في الاعتقاد والتوحيد والتمسك بالكتاب والسنة"، وهذه الصفة ملازمة لكل التيارات الإسلامية الموجودة في مصر، وإذا اعتبرنا "مجازًا" أن هناك سلفية جهادية، "فإنها تتمثل في بعض التنظيمات المسلحة الموجودة في سيناء"، وتقرب السلفية الجهادية إلى حد ما من السلفية الحركية من الناحية الفكرية، وخاصة في مسألة الحاكمية، غير أن السلفية الحركية لا تحمل السلاح. [١١٠]

مما سبق يتضح أن السلفية الحقيقية تدعو إلى عدم الخروج على الحاكم، وبالتالي يكون من أهم مبادئها هو عدم حمل السلاح، وتقوم السلفية على قواعد، وأصول معروفة لديهم، اتفقوا على الكثير منها "مع الاختلاف في فهم وتفسير بعض جزئياتها، وهذا الاختلاف هو ما يميز كل مذهب عما سواه"

وعليه وانطلاقا مما سبق ذكره عن السلفية يكون **التعريف الإجرائي** للدراسة في مفهوم السلفية هو " الرجوع إلى الأصول والجذور في الاعتقاد والتوحيد والتمسك بالكتاب والسنة".

(١١٠) علي بكر، "رؤية من الداخل: الخريطة الفكرية للتيارات السلفية في مصر، مرجع سابق.

المبحث الثالث

التعريف بالمشاركة السياسية

تعد المشاركة السياسية المقياس لنمو الحكومات الديمقراطية، وهناك من يعتبر عملية المشاركة السياسية من الأنشطة الإرادية، التي يشارك الأفراد بمقتضاها في اختيار الحاكم، وصياغة السياسة العامة بشكل مباشر، أو غير مباشر، أي أنها تعني اشتراك الأفراد في مختلف مستويات النظام السياسي. (١١١)

أولا تعريف المشاركة السياسية: -

تتنوع تعريفات المشاركة السياسية ويعود ذلك إلى أنها مفهوم لا يتسم بالبساطة باعتبارها قيمة وآلية في الوقت نفسه. وهو ما يضفي عليها طابعها المركب؛ لذا ثمة تنويعات مختلفة لتعريف المفهوم ينطلق بعضها من كونها تلك الأنشطة الإرادية، التي يزاولها أعضاء المجتمع بهدف اختيار حكامهم، والمساهمة في صنع السياسات والقرارات، التي تمس حياتهم. (١١٢)

وفي الواقع تعد المشاركة السياسية من المفاهيم السياسية، التي ترتبط بإطار متكامل من الدلالات سواء بشكل مباشر، أو غير مباشر؛ وعليه فإن من الصعوبة محاولة تحديد مفهوم المشاركة السياسية بشكل أكثر دقة بعيدا عن الجوانب الواقعية، وهذا

---

(١١١) David.Sills، International Encyclopedia of the social sciences (New York: Macmillan Company، Vol.١١، ١٩٧٢)، ٢٥٣-٢٥٢ P.P.

د. إبراهيم أبراش، علم الاجتماع السياسي، مقاربة إبستمولوجية ودراسة تطبيقية على العالم العربي (غزة: منشورات أي – كتب، مارس ٢٠١١) . ص١٤١.

(١١٢) عزة جلال هاشم، المشاركة السياسية للمرأة الإيرانية) الإمارات العربية المتحدة: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية،٢٠٠٧ (ص١١.

الارتباط التام بين ما هو نظري وما هو تطبيقي. الأمر الذي دفع الكثير من المفكرين للنظر إلى هذا المفهوم بما يتلاءم مع توجهاتهم الفكرية والسياسية بما زاد من تعدد التعاريف التي تناولته، على النحو التالي: - [١١٣]

١- تعريف المشاركة السياسية في المصادر الأجنبية: -

نبدأ في هذا الصدد بالمصادر الأجنبية على أنها تبلورت في إطار الرؤى الغربية وبالتالي: -

أ- تعرف المشاركة السياسية بأنها " النشاطات والاختيارات الواعية". وتعبير الواعي يعني الدراية بالبدائل ثم المشاركة العملية، ورغم هذا فليس من الضروري أن يتوافر في هذا النشاط عقلانية القرار. [١١٤]

ب- وهناك من يعرف المشاركة السياسية بأنها إسهام المواطنين في أنشطة سياسية متدرجة ومتنوعة ما بين التصويت إلى توجيه وصياغة سياسة الحكومة، أي مشاركة الفرد في مستويات متعددة من النظام السياسي. [١١٥]

ج- وهناك من يعرف المشاركة السياسية بأنها "ممارسة السياسة على مستوى العام". [١١٦]

د- كما تعرف المشاركة السياسية بأنها نشاط اختياري يهدف إلى التأثير في اختيار السياسات العامة، أو اختيار القادة السياسيين على المستوى المحلى والقومي سواء كان هذا النشاط ناجحا أو غير ناجح، منظما، أو غير منظم،

---

(١١٣) نهى محمد أمجد نافع، المشاركة السياسية للمرأة في مصر في الفترة ما بين (١٩٨١-٢٠٠٢)، رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في العلوم السياسية، (القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، ٢٠٠٣)، ص٣١-٣٢.

(١١٤) Mark.S. Boncheek، Thinking about political participation Finding the Right theoretical Tool، (Geneva: united nations high commissioner for human rights)، ١٩٩٧، P.P ٣-٤.

(١١٥) Parry Geraint، And Other، Participation In Politics، Manchester University press، ١٩٧٢، p.p٣-٤.

(١١٦) Jill.M Bystydziensk، Women Transforming Politics " World Wide، Stragics for Empowerment، (Indiana University Press)، ١٩٩١، P.١.

مستمرا، أو مؤقتا. [١١٧]

هـ- عرفها فيليب برو Felipe Brow بأنها "مجموع النشاطات الجماعية التي يقوم بها المحكومون وتكون قابلة لأن تعطيهم تأثيرًا على سير عمل المنظومة السياسية". [١١٨]

٢ -تعريف المشاركة السياسية في المصادر العربية: -

توجد تعريفات عدة منها: -

أ- أصبح مفهوم المشاركة السياسية يلعب دورًا مهمًا في تطوير آليات وقواعد الحكم الصالح، لذلك يعرف البعض المشاركة السياسية بأنها "عملية بطيئة في الديمقراطيات الحديثة نتيجة لعوامل ذاتية أهمها الفقر والأمية". [١١٩]

ب- فهناك من يعرفها بأنها "تعني تحديدًا ذلك النشاط، الذي يقوم به المواطنون العاديون بقصد التأثير في عملية صنع القرار الحكومي سواء أكان هذا النشاط فرديًا أو جماعيًا، منظمًا أم عفويًا، متواصلًا أم منقطعًا، سلميًا أم عنيفا، شرعيًا أم غير شرعي، فعالًا أم غير فعال". [١٢٠]

ج- وهناك من يعرف" المشاركة السياسية بأن يكون القرار السياسي أو السياسة، التي تتبناها الدولة هي محصلة أفكار ومناقشات جمهرة من المواطنين الذين سوف يتأثرون بهذا القرار أو السياسة. وقد بنى هذا التعريف مبدأ مهما وهو حق كل إنسان في المشاركة وإبداء الرأي في القرارات والسياسات التي سوف

---

(١١٧) Myron Weiner، Political Participation ،Crisis of Political Procesin-Crisis And Sequences In Political Development، Princeton University press، ١٩٧١، ص.ص١٦٤- ١٦٥.

(١١٨) Jill.M. Bystdydzienski Stragics)، OP.cit، P.١

انظر أيضا: فيلب برو، علم الاجتماع السياسي، ترجمة د. محمد عرب) بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسة والنشر والتوزيع، ١٩٩٨) ص ١٠٣.

(١١٩) رسل دالتون، دور المواطن السياسي في الديمقراطيات الغربية، ترجمة د. أحمد يعقوب المجدوبة وآخر (الأردن: دار البشير، ١٩٩٦)، ص٥٣.

(١٢٠) حسين علوان البيج، "المشاركة السياسية والعملية السياسية"، مجلة المستقبل العربي، العدد ٢٢٣، سبتمبر، ١٩٩٧، ص ٦٤.

تؤثر عليه وعلى حياته ومصالحه. [١٢١]

د- ويمكن تعريف المشاركة السياسية بأنها "مجموعة التصرفات الإرادية، التي تستهدف التأثير في عملية صنع السياسات العامة، وإدارة شئون المجتمع، وكذا تلك التي يتم من خلالها اختيار القيادات السياسية على المستويات الحكومية كافة: قومية، ومحلية، وذلك بغض النظر عما إذا كانت هذه التصرفات منظمة، أو غير منظمة، مؤقتة، أو مستمرة، مشروعة، أو غير مشروعة، وسواء نجحت في بلوغ غايتها أو لم تنجح. [١٢٢]

ويتجه عدد من المحللين لتعريف المشاركة السياسية على أنها تشمل كل الأنشطة الطوعية التي يقوم بها الفرد ويشارك من خلالها أعضاء المجتمع الآخرين في اختيار النخبة الحاكمة بطريقة مباشرة، أو بطريقة غير مباشرة، ومشاركة أفراد المجتمع – رجاله ونسائه – في صنع السياسات العامة للدولة. [١٢٣]

تعد المشاركة السياسية من الأبعاد المهمة لتحديد السلوك السياسي للأفراد كما أنها تعتبر أحد المحاور الأساسية في مجال اهتمام علم السياسة والعلوم الاجتماعية، وتعتبر المشاركة السياسية من أهم موضوعات علم الاجتماع السياسي. وأهم صور ومؤشرات الديمقراطية لأي نظام سياسي، وبقدر ما تكون هناك مشاركة سياسية حقيقية تكون هناك ديمقراطية، وقد اتفق الكثير من علماء السياسة المعاصرين على

---

(١٢١) د.على الدين هلال، الديمقراطية وحقوق الإنسان في الوطن العربي، سلسلة كتب المستقبل العربي٤ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط١، اكتوبر١٩٨٣)، ص١٠.

(١٢٢) أحمد وهبان، التخلف السياسي وغايات التنمية السياسية (الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة للنشر، ٢٠٠٠)، ص٣٩.

(١٢٣) د. حمدي عبد الرحمن، المشاركة السياسية للمرأة: خبرة الشمال الأفريقي) القاهرة: مركز دراسات المستقبل الأفريقي، ٢٠٠١ (ص١١٣- ص١٢٠، وطارق محمد عبد الوهاب، سكولوجية المشاركة السياسية (القاهرة: دار غريب للطباعة والنشر، ١٩٩٩)، ص١٠٨.

أنه "إذا وجدت ثورة عارمة تجتاح العالم في عصرنا هذا فإنها والحق يقال ثورة المطالبة بالمشاركة السياسية". [١٢٤]

وهناك بعض الباحثين يميزون، بين المشاركة والاهتمام والتفاعل والتجاوب، فالاهتمام يعني عدم السلبية، بحيث يشعر المواطن العادي أن الدولة والشئون العامة والقرارات السياسية ترتبط بحياته ووجوده الذاتي تأثيراً وتأثراً، سواء أدى ذلك إلى استخدام حق معين في عملية اتخاذ القرار السياسي أولا، فإنّ الاهتمام يظل مفهوما مستقلا عن المشاركة، أما التفاعل فإنه يعني التجاوب بحيث ينسى المواطن ذاته في نطاق الوجود السياسي وهذا التفاعل يشكل حلقة تتوسط الاهتمام والمشاركة، فالاهتمام قد يؤدي إلى التفاعل والمشاركة تفرضه. [١٢٥]

وبالتالي يكون **التعريف الإجرائي للمشاركة السياسية هو "مجموعة النشاطات، والاختيارات الواعية، التي يسهم بها المواطنون في الأنشطة السياسية على مستوى عام، بهدف التأثير في اختيارات السياسة العامة أو اختيار القادة السياسيين على المستوى المحلي والقومي؛ بقصد التأثير في عملية صنع القرار الحكومي والتي تؤثر عليهم وعلى حياتهم ومصالحهم".**

ثانيا أشكال ومستويات المشاركة السياسية: -

١- أشكال المشاركة السياسية

تختلف **أشكال المشاركة السياسية** من جانب المواطنين في الدولة تبعًا لاختلاف الأنظمة السياسية؛ حيث تتوقف مستوياتها على طبيعة النسق السياسي وتتخذ أشكالها وفقًا لنمطه؛ لأن كل نسق يتضمن العديد من الأدوار، التي يؤديها الأفراد

([١٢٤]) سعود محمد ناصر الشاوش المشاركة السياسية للأحزاب الإسلامية في اليمن (١٩٩٠- ٢٠٠١)، رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في العلوم السياسية، (القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، ٢٠٠٢)، ص ص ١٦-١٧.

([١٢٥]) جلال معوض،" أزمة المشاركة السياسية في الوطن العربي"، المستقبل العربي، بيروت: العدد٥٥، ١٩٨٣، ص١٠٩.

داخله، كالمواطن الذي يتوقف دوره على الإدلاء بصوته في الانتخابات العامة، والسياسي المحترف، وأعضاء الحزب النشيطين، حيث تنتظم العلاقة بينهم على أساس الترتيب الهرمي في شغل الأدوار، فهي علاقة تنظيمية تتحدد وفقًا لشكل المشاركة ومداها، أي الدور الذي يقوم به المشارك. [١٢٦]

وقد تكون المشاركة السياسية، إيجابية تنصب في الصيغ التقليدية للمشاركة، أي أنها تتم بصورة سلمية قانونية مثلا: التصويت في الانتخابات، المشاركة في الحملات الانتخابية أو التمويل، أو الترشح، والانضمام إلى الأحزاب السياسية والنقابات العمالية والمهنية، والاحتجاج الجماعي، الذي يتميز بالطابع السلمي لممارسة الضغط على السلطة من أجل تلبية مطالبهم، كالمظاهرات والإضرابات، أو سلبية وتتمثل في صيغ غير تقليدية تتم بصورة غير شرعية، كاستعمال العنف بدرجات متباينة لإلحاق الأذى بالأشخاص، وإتلاف ممتلكات، ورموز الدولة، وقد يكون منظما تقف وراءه جماعات سياسية، أو عفويا، وهناك صلة وثيقة بين عنف الدول باستعمال وسائل القهر، والإكراه المادي مبررا ذلك بحماية النظام والأمن العام ضد مثيري الاضطرابات، والعنف ضد الدولة وواجب النضال ضد الاستبداد والقمع يؤدي إلى زيادة الاحتجاج، ورغم أن هذه المشاركة سلبية بالنسبة للنظام السياسي، فإنها قد تكون إيجابية بالنسبة لناتج العملية السياسية. [١٢٧]

٢- مستويات المشاركة: -

تختلف مستويات المشاركة في الحياة العامة من دولة لأخرى، ومن فترة زمنية لأخرى في الدولة نفسها، ويتوقف ذلك على مدى توفر الظروف، التي تتيح المشاركة، أو تنفيذها، وعلى مدى إقبال المواطنين على الإسهام في العمل العام. فهناك **أربعة مستويات للمشاركة** تقوم على معيار مدى إقبال المواطنين على الإسهام

([١٢٦]) حامد عبد الله ربيع، أبحاث في النظرية السياسية (القاهرة: مكتبة القاهرة الحديثة، ١٩٧١)، ص ص٢١٧- ٢١٨.

([١٢٧]) طارق محمد عبد الوهاب، مرجع سابق، ص ص١٩-٢٠.

في العمل السياسي:

أ- المستوى الأعلى:

ويشمل هذا المستوى ممارسي النشاط السياسي ممن تتوافر فيهم ثلاثة شروط من ستة: عضوية منظمة سياسية والتبرع لمنظمة، أو مرشح، وحضور الاجتماعات السياسية بشكل متكرر، والمشاركة في الحملات الانتخابية، وتوجيه رسائل بشأن قضايا سياسية للمجلس النيابي ولذوي المناصب السياسية، أو للصحافة، والحديث في السياسة مع أشخاص خارج نطاق الدائرة الضيقة المحيطة بالفرد.

ب- المستوى الثاني:

ويشمل هذا المستوى المهتمين بالنشاط السياسي، الذين يصوتون في الانتخابات، ويتابعون بشكل عام ما يحدث على الساحة السياسية.

ج- المستوى الثالث:

ويشمل هذا المستوى الهامشيين من لا يهتمون بالأمور السياسية، ولا يميلون للاهتمام بالعمل السياسي ولا يخصصون أي وقت، أو موارد له، وإذا كان بعضهم يضطر للمشاركة بدرجة، أو بأخرى في أوقات الأزمات، أو عندما يشعرون بأن مصلحتهم المباشرة مهددة، أو بأن ظروف حياتهم معرضة للتدهور.

د- المستوى الرابع:

وهم أولئك المتطرفون سياسيًا الذين يعملون خارج الأطر الشرعية ويلجؤون إلى أساليب العنف والفرد الذي يشعر بعداء اتجاه المجتمع بصفة عامة، أو اتجاه النظام السياسي بصفة خاصة أما أن ينسب إلى أشكال المشاركة وينضم إلى صفوف اللامبالين، وإما أن يتجه إلى استخدام صور المشاركة تتسم بالحدة

والعنف. [١٢٨]

ثالثًا: دوافع ومراحل المشاركة السياسية:

تشير الدراسة إلى الدوافع العامة والخاصة للمشاركة ثم مراحلها:

١- دوافع المشاركة: - يسعى الفرد للمشاركة في مختلف المجالات والميادين السياسية والاقتصادية، والاجتماعية، انطلاقًا من عدة دوافع، منها ما يتصل بالمجتمع ككل، ومنها ما يتعلق باهتمامات الفرد واحتياجاته الشخصية.

وعلى هذا أشار المحللون إلى نوعين من الدوافع:

أ- الدوافع العامة:

وتتمثل أهمها في:

- الشعور بأن المشاركة واجب والتزام من كل فرد تجاه المجتمع، الذي يعيش فيه، مما يستوجب مشاركة الجماهير بفاعلية في الحياة العامة للمجتمع، فيعبرون عن آرائهم، وأفكارهم، ورغباتهم، فيما يجب اتخاذه من قرارات، وقوانين، وسياسات، وفي البرامج والسياسات، التي تُتخذ؛ استجابة لاحتياجات المواطنين.
- حب العمل العام، والرغبة في مشاركة الآخرين في تطوير المجتمع، وتحسين مستويات الخدمة فيه، من خلال العمل في المجالات المختلفة، التي تستهدف تحسين وجه الحياة على أرض الوطن.
- الرغبة في لعب دور محوري، ومؤثر في أنشطة المجتمع المختلفة، بالشكل، الذي يؤثر على حاضرهم ومستقبلهم، ويشعرهم بأهمية دورهم، وانعكاساته، على دعم مسيرة التنمية.

([١٢٨]) عبد العزيز إبراهيم عيسى، محمد محمد عبد الله عمارة، السياسة بين النمذجة والمحاكاة، ط١ (الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، ٢٠٠٤)، ص ١٧٨.

• الرغبة في تقوية الروابط بين مختلف فئات المجتمع وجماعاته؛ بغية تحقيق نوع من التكامل، والتفاعل بين هذه الفئات، بما يحقق المصالح المشتركة لهذه الفئات والجماعات.

• الأعباء الملقاة على كاهل الحكومة؛ للوصول إلى الأهداف المطلوب تحقيقها.

• الرضا أو عدم الرضا عن السياسات القائمة، حيث أثبتت بعض الدراسات أن المشاركة الجماهيرية تزداد مع زيادة الرضا عن هذه السياسات، والعكس صحيح، وأن الذين يهتمون بالمشكلات العامة، هم أكثر الناس رضاء عن المجتمع.

• عوامل التنشئة الاجتماعية والسياسية في محيط الأسرة، أو المدرسة، أو النادي، أو المؤسسات الدينية، أو التطوعية، أو الأحزاب، أو وسائل الاتصال وغيرها، والتي تنمي في الفرد قيمة المشاركة، وتجعل منه مواطنًا مشاركًا.

• توافر الضمانات القانونية والدستورية، التي تضمن للمواطنين الأمن والأمان والمناخ الديمقراطي السليم، وسيادة القانون، وحرية التفكير، والتعبير بما يتفق والمصالح العليا في المجتمع.

• تعاليم الدين من خلال القرآن الكريم والسنة النبوية المباركة، التي تحث على التعاون والتكامل والمشاركة.

ب- تتمثل أهم الدوافع الخاصة في:

• محاولة التأثير على صنع السياسة العامة في المجتمع؛ لتكون ملائمة للاحتياجات الفعلية، والرغبات الخاصة بأفراد المجتمع، والتي تعود عليهم بالنفع.

• تحقيق المكانة المتميزة بين أفراد المجتمع، واكتساب الشهرة، والحصول على التقدير والاحترام.

• إشباع الحاجة إلى المشاركة، حيث تنقسم حاجات الإنسان إلى مستويات خمس، هي: الحاجات الأساسية كالمأكل والملبس، والحاجة إلى الأمن والطمأنينة، والحاجة إلى المشاركة، والحاجة إلى العاطفة والتقدير، والحاجة إلى تحقيق الذات.

- تحقيق مصالح شخصية، تتمثل في السيطرة والتمتع بالنفوذ، والسيطرة، وتحقيق منافع مادية، وغيرها من المصالح الشخصية. [١٢٩]

٢- مراحل المشاركة السياسية: -

تتم عملية المشاركة السياسية من خلال أربع مراحل هى: -

أ. مرحلة الاهتمام السياسي: ويتدرج هذا الاهتمام من مجرد الاهتمام، أو متابعة الاهتمام بالقضايا العامة، وعلى فترات مختلفة قد تطول، أو تقصر، بالإضافة إلى متابعة الأحداث السياسية.

ب. مرحلة المعرفة السياسية: والمقصود هنا هو المعرفة بالشخصيات ذات الدور السياسي في المجتمع على المستوى المحلي، أو الوطني، مثل: أعضاء المجلس التشريعي، مثلًا ونواب الدائرة الانتخابية.

ج. مرحلة التصويت السياسي: ويتمثل في المشاركة الانتخابية بالدعم، والمساندة المادية من خلال تمويل الحملات، ومساعدة المرشحين، أو بالمشاركة بالتصويت.

د. مرحلة المطالب السياسية: وتتمثل في الاتصال بالأجهزة الرسمية، وتقديم الشكاوى والالتماسات، والاشتراك في الأحزاب والجمعيات التطوعية. [١٣٠]

رابعا: الآثار الإيجابية للمشاركة السياسية وأسباب العزوف عنها:

توجد للمشاركة السياسية آثار عدة أبرزها: -

١- الآثار الإيجابية للمشاركة: -

تؤثر المشاركة **على الأفراد وعلى السياسة العامة للدولة:** فعلى مستوى الفرد تنمي المشاركة فيه الشعور بالكرامة، والقيمة والأهمية السياسية، وتنبه كلا من الحاكم،

([١٢٩]) خميس حزام والي، إشكالية الشرعية في الأنظمة السياسية العربية: تجربة الجزائر) بيروت:مركز الدراسات العربية، ٢٠٠١)، ص١٥٩.

([١٣٠]) د. إبراهيم أبراش، علم الاجتماع السياسي، مرجع سابق، ص٢٥١- ص ٢٥٤.

والمحكوم إلى واجباته ومسئولياته، وتنهض بمستوى الوعي السياسي. كما أنها تساعد على خلق المواطن المنتمي، الذي يعد عماد قوة وعافية الجسد السياسي.

و**على صعيد السياسة العامة**، تجلب المشاركة أعظم خير لأكبر عدد من الأفراد؛ إذ إنها تدفع الحاكم إلى الاستجابة إلى مطالب المواطنين، وتسهم في إعادة توزيع موارد المجتمع بشكل أكثر عدالة؛ حيث يؤدي ازدياد عدد المشاركين إلى مزيد من العدل الاقتصادي والاجتماعي، عن طريق قيام الحكومة بإعادة توزيع الدخل والثروة. [١٣١]

٢- أسباب العزوف عن المشاركة السياسية:

يمكن إرجاع العزوف عن المشاركة السياسية إلى عدة أسباب منها:

- المناخ السياسي العام، الذي يحيط بعملية المشاركة ومن يتطلعون إلى المشاركة السياسية؛ أي طبيعة النظام السياسي، ونسقه الأيديولوجي، وتكوينه النظامي، وقدراته، والقوى الاجتماعية، التي يمثلها، ويعبر عنها، أما في حالة عجز النظام السياسي، أو تقاعس الصفوة الحاكمة عن إيجاد حل لأزمة المشاركة المتمثلة في السلبية واللامبالاة فإن ذلك يؤدي إلى ازدياد الأزمة، وظهور مشكلات جديدة، واضطرابات وقلاقل؛ مما يشكل قلقا للنظام والصفوة، وقد يعصف بهما، كما يمكن النظر إلى أن القوة السياسية إذا استقرت في يد طبقة واحدة، أو فئة معينة، تصبح عملية المشاركة قاصرة على هذه الطبقة، أو تلك الفئة؛ ومن ثم تكون المشاركة السياسية للمواطنين من خارج تلك الطبقة، أو الفئة أو تنظيم غير ذات أهمية، فيشعر هؤلاء المواطنون بالإحباط والسلبية

---

(١٣١) د. محمد عاطف غيث، مجالات علم الاجتماع المعاصر: أسس نظرية ودراسات واقعية (الإسكندرية: دار النشر للمعرفة الحديثة، ١٩٨٢) .

واللامبالاة والاغتراب، هذا بالإضافة إلى ما تضعه تلك الطبقة، أو الصفوة المسيطرة من عوائق وقيود أمام مشاركة الآخرين في العمل السياسي. [١٣٢]

- فقدان الجماهير للثقة في المعتقدات السياسية، التي تنتهجها الأنظمة السياسية، وهذا يتضح من خلال التباين والاختلاف، أو التفاوت بين ما تعلنه الأنظمة، وبين ما هو على أرض الواقع الذي يعيشون فيه، وإلى زيادة ضغط الظروف الاقتصادية عليهم مع ظهور أنماط جديدة من الاستهلاك، وكل هذا دفع المواطنين إلى الاهتمام بتدبير شئونهم الحياتية المعاشية في إطار نسق قيمي فردي يعظم الممتلكات المادية الخاصة.

- تردي الإحساس بالانتماء إلى أدنى صورة، ومعاناة الشعور والإحساس بالاغتراب والغربة على أرض الوطن؛ مما يؤدي إلى فقدان حافز المشاركة، وبمعنى آخر ضعف الحس الوطني، وغياب الإحساس بالمسئولية لدى الشرائح المغتربة.

- قمع صور المعارضة، وضرب الإرهاصات الديمقراطية، التي تلوح في الأفق يؤدي إلى غياب المشاركة. [١٣٣]

خامسا: - محددات المشاركة السياسية: -

إن مشاركة الفرد في الحياة العامة تتأثر بالعديد من المتغيرات لعل من أهمها: -

١- المنبهات السياسية: -

إن تعرض الفرد للمنبهات السياسية يزيد من معارف السياسة، وينمي اهتماماته العامة؛ ومن ثم يكون لديه الاستعداد؛ لمزاولة الأنشطة السياسية، هذا الفرض

---

(١٣٢) سيد أبو ضيف أحمد عمر، الثقافة السياسية لطلاب الجامعات المصرية – دراسة حالة لجامعة قناة السويس، رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه (السويس: جامعة السويس، ١٩٩٣)، ص١٤٦- ص ١٥١.

(١٣٣) نعمات أحمد فؤاد، أزمة الشباب وهموم مصرية (القاهرة: دار الحرية للصحافة والطباعة والنشر، ١٩٨٦)، ص٤٦.

يعني أن تعرض الإنسان للمنبهات السياسية يزيد من احتمال مشاركته، دون أن يعني بالضرورة مشاركته فعلا والمنبهات السياسية هي تلك المعلومات، والأخبار التي تبثها وسائل الإعلام الجماهيرية. وهكذا ما يثار في الاجتماعات العامة والمحادثات الشخصية وما يثار في الحملات الانتخابية.

والحقيقة أن مستوى التعرض للمنبهات السياسية يرتبط بالعديد من العوامل كالانتماء الطبقي والمستوى التعليمي والوضع الثقافي ومحل الإقامة.

٢- المتغيرات الاجتماعية: -

مستوى المشاركة السياسية يرتبط بالعديد من المتغيرات الاجتماعية: كالجنس والسن والغنى، والفقر، والصحة، والمرض، والبعد والقرب من المدن والمعرفة والجهل، فليس من شك أن التحسن في المستوى المعيشي يسهم ولو بقدر ضئيل في رغبة المواطن في المشاركة السياسية فأصحاب الدخل المتوسط أكثر استعدادا للمشاركة من نظائرهم من ذوي الدخول الدنيا. كذلك فإن ارتفاع مستوى التعليم يجعل الإنسان، أو الفرد المتعلم أكثر إيمانا وأشد وعيا بأهمية المشاركة، ولا شك أن الأمية تأتي في مقدمة العوائق، التي تعوق المواطنين عن المشاركة السياسية، ولعل هذه الإشكالية تأتي في مقدمة العوامل التي تعوق التنشئة السياسية في الدول النامية. [١٣٤]

ومما سبق يتبين أن السلفية كانت في الأصل، جماعة دعوية، بل إنها في الأصل تُحرم التحزب وتعتبره تفريقًا للأمة، حيث استندت في وجودها على الدعوة والأعمال الخيرية، وهى في المقابل ليست فرقة أو تيارا واحدا، وإنما هي جماعات مختلفة تتفق في الأصول وتختلف في الفروع، كما أن المشاركة السياسية في أي مجتمع هي محصلة نهائية لجملة من العوامل الاجتماعية والاقتصادية والمعرفية والثقافية

---

(١٣٤) أحمد سعيد تاج الدين، الشباب والمشاركة السياسية، ترجمة نشوى عبد الحميد (القاهرة: الهيئة العامة للاستعلامات، ٢٠١٠)، ص٢٠- ص٢١.

والسياسية والأخلاقية، تتضافر في تحديد بنية المجتمع ونظامه السياسي وتنهض بمستوى الوعي السياسي.

الفصل الثاني
الحركات السلفية في مصر الجذور والأسباب والمواقف

الحركات السلفية في مصر الجذور والأسباب والمواقف

رغم صعود الاتجاه السلفي في فضاء الحركات، أو الدعوات الإسلامية المعاصرة، ظلت هناك مشكلة تتعلق بضبط مفهوم "السلفية" ذاته، بسبب اختزاله من جانب البعض في المدرسة الإصلاحية، والتي ركزت على المصالحة بين الأصالة والمعاصرة، والدعوة لإعادة فتح باب الاجتهاد والمصالحة بين النقل والعقل. [١٣٥]

وفيما يتعلق بالسلفيين فإنهم لم يشاركوا في أي عمل سياسي من قبل ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١، في مصر، بل كان لهم موقف عام يتمثل في عدم الاقتراب من أي مشاركة، أو استحقاق سياسي في البلاد، وذلك **لعدد من الأسباب منها:**

١- رفض "الديمقراطية" كنظرية غربية حاكمة للمنظومة السياسية في مصر، باعتبار ما فيها من مخالفات شرعية، وأيضا باعتبارها نظرية غربية ظهرت بعيدا عن قيم الإسلام ومبادئه، وأنها لا تعد نيابة عن الشورى البديل الإسلامي الأولى، والأجدر بأن يكون حاكما للمنظومة السياسية.

٢- الموقف الدولي والإقليمي المعارض، رأى أن أي انخراط إسلامي في العملية السياسية قد يفضي إلى وصولهم إلى سدة الحكم في مصر.

٣- ما كان يستلزمه هذا الموقف من تقديم تنازلات شرعية لا يرضاها السلفيون تجاه بعض القضايا.

---

(١٣٥) هاني نسيرة، السلفية في مصر: تحولات ما بعد الثورة، مرجع سابق، ص٤٨

ومع كل هذه الاعتبارات لم يغلق بعض السلفيين كل الأبواب أمام النظام الديمقراطي، بل كانوا يرون أنه يمكن لهم المشاركة في ظل الديمقراطية واستثمارها، لتطبيق الشريعة الإسلامية، بشرط عدم إقرار الباطل، أو المشاركة في المنكر، إذ إن "آلية اختيار قيادة عن طريق الأغلبية أمر مقبول من حيث الجملة، وهي النقطة التي تُحدث لبسًا لدى البعض بين جواز اعتماد مثل هذه الآلية كطريقة لاختيار القيادة، أو لاتخاذ القرار، وبين الديمقراطية كنظام حكم". [١٣٦]

ثم جاءت الثورة المصرية ٢٥ يناير ٢٠١١، لتكشف عن حجم التيارات السلفية في مصر، كما دفعت بهذه التيارات إلى إعادة النظر في بعض ثوابتها الفكرية والسياسية. وكان للثورة الفضل أيضًا في تعرية العديد من الإشكاليات المهمة، التي يثيرها صعود هذه التيارات والتحولات المهمة التي أجرتها بعد الثورة، والفجوة القائمة بينها وبين غيرها من القوى السياسية، سواء الأحزاب والقوى الليبرالية/العلمانية، أو القوى الإسلامية والسياسية الأخرى ذات المرجعية الإسلامية. [١٣٧]

وينقسم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث: يتناول المبحث الأول "جذور وأنماط الحركات السلفية في مصر"، ويوضح المبحث الثاني "أسباب الممارسة السياسية للسلفيين في مصر". ويتناول المبحث الثالث موقف السلفيين من الآخر (ديني/ نوعي).

---

(١٣٦) استشراف أداء السلفيين السياسي في مصر. http://ali-abdelal.maktoobblog.com

(١٣٧) هاني نسيرة، السلفية في مصر: تحولات مابعد الثورة، مرجع سابق، ص٤٨

المبحث الأول

جذور وأنماط الحركات السلفية في مصر

عرفت مصر ظهور التوجهات والاتجاهات السلفية بالمعنى العام مع بواكير ظاهرة الصحوة الإسلامية مع بداية القرن العشرين [(١٣٨)]، غير أن خارطة الاتجاهات السلفية شهدت مع توالي الأعوام حالة من التنوع في الأفكار والرؤى، وبرغم التصاعد السلفي في المجتمعات العربية والإسلامية بشكل عام ومن بينها مصر فقد ظلت هذه الخارطة السلفية تتسم بتعقد وتداخل الخيوط إلى الحد الذي بات معه من الصعوبة بمكان الإحاطة الدقيقة بمكونات الخارطة السلفية في الساحة المصرية والوقوف على أفكارها ورموزها، واتجاهاتها وقواها من روابط الوصل ومحددات الافتراق والتمايز؛ أتت هذه المحاولة كحصيلة متراكمة ومتابعة للملف السلفي في الحالة المصرية على أكثر من صعيد. [(١٣٩)]

---

(١٣٨) لمزيد من المعلومات حول أهم الأسباب التي ساهمت في نشوء حركات الإسلام السياسي في مصر انظر:- أحمد عوف، أحوال مصر من عصر لعصر من الفراعنة إلى اليوم (القاهرة: العربي للنشر والتوزيع، د.ت)، ص٤٢، وحسن طوالبة، العنف والإرهاب من منظور الإسلام السياسي مصر والجزائر نموذجًا، ط١ (عمان: عالم الكتب الحديث، ٢٠٠٥)، ص.١٦٩، وأحمد عبد الرحيم مصطفى، تطور الفكر السياسي في مصر الحديثة، (القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية،.١٩٧٢)، ص٤٩، عبد الرحيم علي، الإخوان المسلمون من حسن البنا إلى مهدي عاكف، ط١ (القاهرة: مركز المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات، ٢٠٠٧)، ص ص٢٠-٢١، ومحمد متولي، مصر والحياة النيابية والحزبية قبل عام ١٩٥٢ دراسة تاريخية وثائقية (القاهرة: دار الثقافة للطباعة والنشر، ١٩٨٠)، ص١٦٢- ص ١٦٤.

(١٣٩) محمد نبيل الشيمي، السلفيون...الجذور والأفكار: دراسة وصفية التيارات السلفية في مصر، الحوار المتمدن، العدد ٣٧٢٣، ٢٠١٢/٥/١٠. http://www.ahewar.org

ويتناول هذا المبحث، دراسة جذور ونشأة وأنماط الحركات السلفية في مصر.

أولا: جذور الحركات السلفية في مصر: -

فقد ظهر شعار السلفية في أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين في مصر، ولعل أول من نادى به هو جمال الدين الأسد آبادي (١٨٣٨م- ١٣١٦م)، وتلميذه الشيخ محمد عبده (١٨٤٩م- ١٩٠٥م). وقد نادى بها المفكران لا لغاية تحقير سائر المسلمين، وتكفيرهم، وإنما لغاية إيقاظ الأمة عندما استشعرا ضعف المسلمين بسبب ابتعادهم عن تعاليم القرآن والرسول الكريم؛ ومن هنا اتجها لحث المسلمين على التمسك بالقرآن وتعاليمه السامية. وما كان عليه المسلمون الأوائل من غيرة دينية، وشجاعة في مقابل الأعداء والمهاجمين.

والسلفية بهذا المعنى ليست مذهبًا ولا منهجًا فكريًا، وإنما هي ذريعة لإيقاظ شعور الأمة الإسلامية للعمل بالإسلام، والابتعاد عما رسمه المستعمرون من خطط تفضي إلى التحرر من الإسلام وآدابه وأخلاقه[١٤٠]

وتعتبر حركة الإخوان المسلمين أقدم حركة إسلامية في التاريخ المعاصر، ظهرت سنة ١٩٢٨م. على يد" حسن البنا" لملء الفراغ، الذي أصبح يعاني منه المجتمع الإسلامي بعد اختفاء الدولة العثمانية، إلا أن جماعة الإخوان المسلمين لم تظهر في البداية حركةً سياسية تهدف إلى إعادة الخلافة الإسلامية، بل ظهرت جمعيةً دينية تقتصر أهدافها على الدعوة للأخلاق والتمسك بأصول الدين؛ ولذلك لم تعترض على ظهورها أية هيئة سياسية. ومع تطور الأحداث تحولت الجماعة إلى تنظيم سياسي استطاع

(١٤٠) الشيخ جعفر السبحاني، السلفية تاريخا ومفهوما وهدفا، ط١ (السعودية: مؤسسة الإمام صادق، ١٤٣١ هـ)، ص ص٤٩-٥٠.

الظهور بأغلبية على الساحة السياسية المصرية، وإقامة علاقات مع مختلف الحركات الإسلامية في معظم أقطار العالم العربي، بعد إعدام سيد قطب عام ١٩٦٦م. [١٤١]
والأهم في هذا الصدد، أن مهد هذه الحركة كان في مصر، ويعزى السبب الرئيسي لظهورها -والذي تزامن مع ضعف، وانهيار الدولة العثمانية- هو الواقع المصري آنذاك، حيث غلب على الأزهر الجمود في علاقته بالواقع وحياة الناس. وإزاء هذا الوضع كان هناك فريقان، الأول ارتأى أن يتم اللحاق بركب الحضارة الغربية والتخلص من كافة القيود الفكرية حتى الإسلامية منها. أما الفريق الثاني فقد ارتأى إصلاح حال المسلمين. وبالتالي ظهرت هذه الحركة لتدعو لنبذ الفرقة والعمل على الاقتداء بالسلف الصالح وترك الأفكار الممتزجة بالشعوذة، وفهم الإسلام والاجتهاد فيما يخص المواقف المختلفة والجديدة وفي هذا تساءل الأفغاني "بأي نص سد باب الاجتهاد؟"، وبالتالي فإن هذا التيار من السلفية قد أعطى دورًا كبيرًا للعقل على خلاف تيارات سلفية أخرى قدمت النقل على العقل. [١٤٢]

ثانيا: نشأة الحركات السلفية في مصر: -

دخل التيار السلفي إلى مصر مبكرًا للغاية حيث تعاطف بعض المصريين مع الحركة الوهابية الممثلة لهذا التيار عندما حدث الصدام الأول بين والي مصر محمد علي وبين الدولة الوهابية الأولى عام ١٨١١م واستمر حتى عام ١٨١٨م، والسبب في اهتمام محمد علي بالقضاء على الحركة الوهابية هو انزعاجه من انتشار الآراء الوهابية في القاهرة إلا أن نجاحه في القضاء على الحركة الوهابية لم يؤد إلى وأد هذا الانتشار فقد استمرت الأفكار الوهابية متواجدة على استحياء في الأوساط الدينية، وإن تمكن بكل تأكيد من إخماد أي نشاط حقيقي لها في مصر.

(١٤١) رضوان أحمد الشمصان الشيباني، الحركات الأصولية الإسلامية في العالم العربي، ط١ (القاهرة: مكتبة مدبولي، ٢٠٠٥)، ص١٣٩.

(١٤٢) كريم السراجي، الأسس الدينية للاتجاهات السلفية، ط١ (بيروت: دار السلام،٢٠١٠)، ص ٧٤- ص٩٠.

وكان لنشر الكتب المروجة للمذهب الحنبلي والفكر السلفي ككتب ابن تيمية وابن القيم وابن حجي الحنبلي النجدي ونشاط الشيخ رشيد رضا دور في بروز عدد من الجمعيات السلفية في مصر، بعضها تأسس بالفعل بناء على الفكر السلفي، **كجمعية أنصار السنة المحمدية** والتي أسسها الشيخ حامد الفقي سنة ١٩٢٦ **وجمعية الشبان المسلمين** التي تأسست بدعم من الشيخ محب الدين الخطيب سنة ١٩٢٧ وتولى رئاستها الدكتور عبدالحميد سعيد، وكان حسن البنا مؤسس جماعة الإخوان المسلمين أحد المترددين عليها.

وهناك عدة جمعيات أخرى لم تكن على القدر نفسه من الشهرة **كجمعية مكارم الأخلاق الإسلامية، جمعية الهداية الإسلامية، جمعية الوعظ والدعوة الإسلامية، جمعية نشر الفضائل الإسلامية، جمعية إحياء السنة والجمعية السلفية.**

والغريب أن هذه الجمعيات تأسست في الفترة ما بين أواخر عام ١٩٢٦ وبدايات ١٩٢٧، وحتى الجمعية الشرعية، التي تحولت من التصوف للمذهب السلفي وذلك عام ١٩٢٦.

وربما ليس من المصادفة أن يكون عام ١٩٢٦ والذي شهد بداية نشأة الجمعيات السلفية هو نفسه الذي شهد الصراع ما بين العرشين المصري والسعودي على منصب الخلافة الإسلامية، في هذه الأجواء كان الصراع المصري السعودي بالتأكيد يصب لصالح التيارات العلمانية، بالرغم من أن الأزهر بصفة عامة لم يكن يؤيد الآراء الوهابية، التي اعتبرها متطرفة تجاه المخالفين، إلا أن مرحلة التحول المصرية من الإقطاع إلى الرأسمالية كما هو واضح كانت المرحلة التي شهدت دخول السلفية كتيار إلى مصر [١٤٣].

(١٤٣) مجدي عبد الهادي وأحمد صبري، مصر السلفية - أزمة الهوية والصيرورة (٢٠١٣)، ص ص٨٣ -٩٠.

ترجع أصول الدعوة السلفية حديثًا في مصر إلى أواخر السبعينيات من القرن الماضي. (١٤٤)

ويعرف م. عبد المنعم الشحات الدعوة السلفية بأنها "جماعة دعوية إصلاحية تتبنى السلفية منهجًا والعمل الجماعي المنظم أسلوبًا، وتعتبر عضويتها ميثاقًا بين جميع المنتمين إليها على التعاون على نشر هذا المنهج والالتزام بالشرع فيما فيه دليل وبما تنتهي إليه الشورى داخل مؤسسات صنع القرار داخلها فيما يحتمل النظر".

النشأة والتكوين: -

مرت السلفية السكندرية بالمراحل الثلاثة التي مرت بها الحركات السلفية في السبعينيات وهي: -

١- كانت الجماعة الإسلامية الأم في الجامعات، والتي ضمت كل المجموعات الإسلامية في الجامعات التي يجمعهم التوجه السلفي مع اختلافهم في بعض الجزئيات.

٢- دخول الإخوان، الذين خرجوا من السجن للجماعة الإسلامية ومحاولتهم إعادة التنظيم باستقطاب كوادر الجماعة الإسلامية الأم.

٣- رفض الاستقطاب الإخواني، والاستقلال بجماعة مستقلة هي المدرسة السلفية بالإسكندرية، والتي تحولت إلى مسمى الدعوة السلفية بعد ذلك. (١٤٥)

عندما انفصل مؤسسوها -وكانوا طلابًا في كلية الطب بجامعة الإسكندرية- عن الجماعات الطلابية الإسلامية التي كانت تسمى "الجماعات الإسلامية. " وكان من بينهم ياسر برهامي وهو الشخصية المهيمنة في التنظيم إلى فترة إعداد الرسالة. حيث ساهم موقف الدعوة السلفية ضد العنف ورفض الانخراط في الحياة السياسية

(١٤٤) ستيفان لا كروا، شيوخ وسياسيون: نظرة داخل السلفية المصرية الجديدة، (الدوحة:مركز بروكنجز الدوحة، يونيو ٢٠١٢)، ص١.

(١٤٥) أحمد فتحي أحمد هنداوي، الإصلاح والثورة في الفكر السياسي عند ابن تيمية وأثرهما على الجماعات السلفية في مصر، رسالة مقدمة للحصول على درجة الماجستير في العلوم السياسية (القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، ٢٠١٥)، ص١٠٠.

الرسمية في أن تصبح مقبولة نسبيًا لدى نظام الرئيس الأسبق حسني مبارك. وبالتأكيد فقد تعرضت الجماعة في بعض الأحيان للقمع؛ وخضع قادتها لرقابة مشددة ومُنِعوا من السفر خارج الإسكندرية. ومع ذلك، استفادت الدعوة السلفية كثيرًا من الدعم غير المعلن لأجهزة النظام، التي حاولت استخدام السلفيين؛ لتقويض نفوذ جماعة الإخوان المسلمين، وفي ظل هذه الظروف توسعت شبكات الجماعة خارج حدود الإسكندرية عن طريق الطلاب، الذين جاءوا لتلقي تعليم الشيوخ قبل العودة إلى مدنهم. وفي فترة وجيزة شكلت الدعوة السلفية نواة أساسية لمنظمة تضم أقسامًا وفروعًا مختلفة في ظل مجلس إدارة. كما قامت بإنشاء قسم للخدمات الاجتماعية في الأحياء السكنية؛ ليشابه الأنشطة التي تضطلع بها جماعة الإخوان المسلمين، على الرغم من أن معظم أنشطتها بقيت غير معلنة.

وفي العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، سمح النظام لعدد من الدعاة السلفيين، الذين كان من بينهم من له صلة بالدعوة السلفية، إطلاق قنوات تلفزيونية سلفية على الأقمار الصناعية المصرية. وأصبح الخطاب السلفي منذ ذلك الحين متاحًا للجميع، واكتسب جمهورًا كبيرًا من خارج الدوائر الأصلية للدعوة السلفية. وسرعان ما أصبح بعض من هؤلاء الدعاة، ومن بينهم محمد حسان ومحمد حسين يعقوب، أسماء معروفة في جميع أنحاء البلاد. [١٤٦]

ثالثًا: أنماط الحركات السلفية في مصر

السلفية ليست متجانسة في الأيديولوجيات والأفكار، بل هي توجهات وتيارات متعددة متنوعة، متباينة، وفي كثير من الأحيان متضاربة وخاصة في اتجاهاتها السياسية. [١٤٧]

---

(١٤٦) ستيفان لا كروا، مرجع سابق، ص.١

(١٤٧) د.محمد أبو رمان، السلفيون والربيع العربي – سؤال الدين والديمقراطية في السياسة العربية، ط١ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠١٣)، ص٤٧.

وتعاني بسبب ذلك بعض التحليلات ومنها على سبيل المثال التحليلات الأمريكية للتيارات الإسلامية عمومًا من الافتقار للمعايير الدقيقة التي يمكن بها التفريق بين مختلف التيارات، ولذلك يحدث خلط واضح - قد يكون مقصودًا في بعض الأحيان- في التقويم، ومن ثم اقتراح وسائل التعامل.

ومن الجدير بالذكر أن معهد السلام الدولي في واشنطن نشر دراسة تحت عنوان «السياسة الخارجية الأمريكية والتجديد الإسلامي» [١٤٨] أعدها الدكتور عبد السلام مغراوي مدير مبادرة العالم الإسلامي في المعهد، ذكر فيها: «نجد تعريفات خاطئة بواشنطن لمصطلحات مثل «سلفي» و«جهادي» أو «متطرف» حيث إن السياسة الأمريكية تنظر إلى غالبية التيارات الإسلامية من خلال عدسة التدين الراديكالي، دون اعتبار التفاوت الشاسع بين مبادئ، وأهداف التنظيمات الإسلامية المختلفة، ودون تقدير الميول الإصلاحية المعتدلة، التي تتبناها العديد من هذه التنظيمات في الوقت نفسه هذا الخلط يتم استغلاله لتمرير تفسيرات ورؤى معينة متعلقة بالتيارات السلفية، فنجد متخصصًا، مثل "وينزر" يقول في دراسته السابقة: «إن التلاقح بين الوهابية المحافظة اجتماعيًا وثقافيًا بالقطبية «سيد قطب» السياسية الراديكالية أنتج الإسلام السياسي الوهابي، الذي بدوره أنتج تنظيم القاعدة وهكذا، وانطلاقًا من هذا المنهج المغلوط تم الوصل بجرة قلم بين ثلاثة تيارات إسلامية دفعة واحدة. [١٤٩] والواقع أن تلك الاتجاهات والمقاربات لا تقدم إطارا تحليليًا قويًا نظرًا لعدم وضوح الفوارق بين تلك المحددات المعتمدة عليها، فمحتوى الخطاب والموقف من قضايا معينه أمران قابلان للتغير تبعًا للشرط المجتمعي والتاريخي وهذه الدراسة سوف تعتمد على طبيعة الممارسة الاجتماعية، هل هي متبلورة في كيان تنظيمي أم لا؟ هذا على مستوى عام من التصنيف، وفي مستوى أخص نعتمد مدى فاعلية الممارسة

(١٤٨) انظر United States Institute of Peace USIP، special report، washinghton، DC، ٢٠٠٣

(١٤٩) أحمد فهمي، "التيارات السلفية وخيارات المستقبل"، مجلة البيان، التقرير الإستراتيجي الخامس (القاهرة: مركز البحوث والدراسات، ٢٠١٢)، ص ص٣٧٥- ٣٧٦.

السياسية للقوى السلفية كمحدد إضافي وعليه، تعرض الدراسة للتصنيفات التالية لأنماط الحركات السلفية ووفقًا لمعيار التفاعل السياسي [١٥٠]:

أولا: التصنيف على مستوى عام: -

(١) **قوى سلفية منظمة:** - (الجماعة الإسلامية / الجمعية الشرعية / جمعية أنصار السنة المحمدية). وقد تم التعريف بهم سابقا في الدراسة في الفصل الأول.

(٢) **قوى سلفية غير منظمة:** -

رمز سلفي يعتمد على قاعدة كبيرة من المتابعين له. ويراوح خطاب تلك الرموز بين الخطاب العلمي والخطاب الدعوي "التربوي/ التزكوي" والخطاب "الجهادي أو القطبي".

ثانيًا: التصنيف على مستوى فاعلية الممارسة السياسية: -

" يعتمد على فاعلية الممارسة السياسية للقوى السلفية في بيئة ما بعد أحداث ٢٥ يناير ٢٠١١".

ويقصد بها انتظام تلك القوى في حركات أو أحزاب سياسية تنخرط في الحياة السياسية وتتفاعل مع المشهد السياسي.

(١) **قوى غير فاعلة سياسيًا:** -

أ. الرموز السلفية الرافضة لمبدأ المشاركة السياسية.

ب. الجمعية الشرعية.

ج. جمعية أنصار السنة المحمدية.

(٢) **قوى فاعلة سياسيًا وغير مؤطرة حزبيًا:** -

أ. حركات سياسية منظمة مثل "الجبهة السلفية ورابطة النهضة والإصلاح".

---

(١٥٠) انظر **في تلك التصنيفات** طارق عثمان، بحث عن الإخوان المسلمون والسلفيون في مصر - قراءة تحليلية في طبيعة ومسار العلاقة (فلسطين: مركز نماء للبحوث والدراسات، أبحاث نماء ١) .

ب. رموز سلفية تنتظم في كيان كخطوه للاقتراب من مؤسسة "أهل الحل والعقد" تتخذ مواقف سياسية، وتتبنى اختيارات معينة تخرجها بطريقة جماعية بوصفها صادرة عن هيئة علمية سلفية، ومن ثم تمتلك قدرة على التأثير في اختيارات الجمهور السلفي، مثل: ("الهيئة الشرعية للحقوق والإصلاح "/ مجلس شورى العلماء")، وهما يجمعان معظم الرموز السلفية في مصر.

(٣) قوى فاعلة سياسيًا ومؤطرة حزبيًا مثل: -

أ. حزب النور "الذراع السياسية للدعوة السلفية": -

أسست الدعوة السلفية حزب النور، كأول حزب سلفي بعد الثورة (تم ترخيصه رسميًا يوم ٨ يونيو٢٠١١)، وقد عُد ثاني أكبر الأحزاب الممثَّلة في البرلمان فيما بعد، واعتمد تكوينه على الشباب السلفي ومشايخ محليين معروفين في مدنهم، ولم يقف أنصار الحزب عند حدود تيار الدعوة السلفية (غير المنتشر في كل المحافظات) ومشايخها، بل استقطب جمهورًا تشكَّل عبر عقود في مساجد أنصار السنة، وتحلَّق حول رموز السلفية الكبار أمثال حسان ويعقوب والحويني.... إلخ، وهو ما جعله أكبر الأحزاب السلفية وأوسعها انتشارًا.

ترأس الحزب د. عماد عبد الغفور، أحد مؤسسي الدعوة السلفية منذ الثمانينيات، ويُعد من أكثر قادتها حماسةً للعمل السياسي الحزبي. (١٥١)

وقد اعتمد نجاح حزب النور في الانتخابات بالفعل على حشد مختلف الجماعات السّلفية وإن اضطلعت الدعوة السّلفية بشكل أساس بعبء تأسيس الحزب؛ لأنّ

(١٥١) عمار أحمد فايد، السلفيون في مصر، من شرعية الفتوى إلى شرعية الانتخاب (قطر: مركز الجزيرة للدراسات، ٢٠١٢)، ص ص٨-٩.

مجلس أمناء الدعوة السّلفية بمشايخه المعروفين أمثال (محمد إسماعيل المقدم، وياسر برهامي، وأبو إدريس، وسعيد عبد العظيم، وأحمد فريد، وأحمد حطيبة) قد احتلّ موقع الصدارة في دعوة جمهور التيار السّلفي للانخراط في العمل السّياسي - في أعقاب الثورة - وفي تأصيل هذه المشاركة شرعيًا وفقهيًا (بالإضافة إلى تأصيل شرعية المشاركة في الممارسة الديمقراطية والحياة الحزبية).

وقد استلزم هذا فقهًا جديدًا للضرورة والمواءمات يتميّز عن فقه الضرورة الإخواني بخضوعه للضوابط الشرعية بشكل أكثر صرامة، [١٥٢] للحصول على قدر عالٍ من القبول من التيار السلفي في مصر بعد ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١. [١٥٣]

ب. حزب البناء والتنمية "الذراع السياسية للجماعة الإسلامية": -

أسسه قادة الجماعة الإسلامية في ٢٩ أغسطس ٢٠١١، بينما كان طلاب التيار السلفي يتجنبون السياسة، ويبحثون عن العلم في المملكة العربية السعودية، كان هناك تيار آخر، أغلبه في صعيد مصر، احتفظ بمسمى الجماعة الإسلامية ووجد مرجعيات أخرى في (كتابات سيد قطب، وعمر عبد الرحمن)، وقد خاض ضد الدولة والمجتمع مواجهة فكرية وصراعًا مسلحًا، انتهت بمراجعات فكرية أواخر تسعينيات القرن الماضي، بعد حسم الدولة للمواجهة بأدواتها الأمنية. تختلف تجربة هؤلاء كثيراً عن تجربة التيار السلفي؛ لكن حزب البناء والتنمية، اختار التحالف مع حزب النور، ربما لأن صيغة التحالف "الإسلامي" أكثر قبولًا من تحالف يضم أحزابًا ليبرالية ويسارية وقومية،

---

(١٥٢) محمّد عبد الغفور الشيوخ، تأثير ثورات الربيع على ظاهرة الإسلام السياسي وعمليات الإصلاح في الوطن العربي، دراسة استشرافية للانعكاسات العامة للثورات العربية على التيارات الدينية السّياسية والقوى الإصلاحية في المملكة العربية السعودية (٢٠١١-٢٠١٣)، رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير (الدنمارك: كلية القانون والعلوم السّياسية- قسم القانون والعلوم السّياسية بجامعة الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك، ٢٠١٤)، ص١١٤.

(١٥٣) أشرف الشريف، عن أزمة حزب النور وتحديات الحركة السلفية في مصر، ٢٠١٣/٣/١

http://www.jadaliyya.com/pages/index

خاصة أن الجماعة الإسلامية لم تألف التحالفات السياسية بسبب طبيعة مسيرتها وخياراتها السابقة.

أظهرت نتائج انتخابات مجلس الشعب حضوراً قوياً للحزب في الصعيد، حيث حسم عدداً من المقاعد الفردية التي اعتاد الإخوان الهيمنة عليها حتى في معاقل حزب النور، لتبلغ كتلة الحزب في البرلمان ١٣ نائبًا، بينهم عشرة على المقاعد الفردية، جميعهم في محافظات الصعيد (سوهاج، أسيوط، قنا، المنيا، أسوان (باستثناء نائب عن السويس) [١٥٤]

ج. حزب الأصالة: -

اتجه الشيخ محمد عبد المقصود الرمز السلفي القاهري مع مجموعة من تلامذته إلى مشروع لحزب سلفي (حزب الفضيلة وقتها (، وتقدم اللواء عادل عبد المقصود شقيق الشيخ لرئاسته. وبعد مضي ثلاثة أشهر، أعلن الأخير في ١١ يوليو٢٠١١ انسحابه من مشروع الفضيلة مع العديد من المؤسسين، والبدء في تأسيس حزب الأصالة، مؤكدًا على دعم الشيخ محمد عبد المقصود وغيره من مشايخ التيار السلفي لهذه الخطوة، وقد" أعلن المحامي ممدوح إسماعيل أن حزب النهضة تحت التأسيس سينضم لحزب الأصالة، وتم إشهار الحزب بتاريخ ٢٨ أغسطس٢٠١١، برئاسة اللواء عادل عفيفي، واختير ممدوح إسماعيل نائبًا له.

تحالف حزب الأصالة مع حزب النور في الانتخابات البرلمانية، واستطاع حصد خمسة مقاعد، تراجعت لثلاثة مقاعد مع استقالة ممدوح إسماعيل من الحزب، على خلفية خلاف لم تتضح تفاصيله، والنائب علي ونيس المنضم إلى حزب النور. [١٥٥]

د. حزب الفضيلة: -

(١٥٤) عمار أحمد فايد، مرجع سابق، ص٩.

(١٥٥) المرجع سابق، ص٩.

يعد هذا الحزب أول مشروع سياسي سلفي يطرح في مصر بعد الثورة، ففي ٢٠١١/٣/٢٤ أطلق نشطاء من التيار السلفي مبادرة حزبية جديدة بالإعلان عن تأسيس "حزب الفضيلة" الذي وصفه المؤسسون بأنه " حزب سياسي يسعى: لنشر قيم العدالة والمساواة، وإعادة الصدارة لمصر في مختلف الميادين بما يتفق مع مبادئ الشريعة الإسلامية"، وأعلن محمود فتحي وكيل مؤسسي الحزب في بيانه التأسيسي أسماء المكتب السياسي للحزب، الذي يقوده الدكتور لواء عادل عبد المقصود عفيفي، رئيسا للحزب وهو الشقيق الأكبر للداعية السلفي المعروف محمد عبد المقصود. ولخلافات داخلية- شخصية وإدارية- بين مؤسسيه تأخر في تقديم أوراقه حتى قدمها فتحي في ٢٠١١/١٠/١٧ حيث قررت لجنة شئون الأحزاب قبول تأسيس الحزب، والذي اعتذر عن المشاركة في الانتخابات البرلمانية لضيق الوقت المتاح أمامه للإعداد لها نتيجة لتأخر قرار التأسيس. [١٥٦]

يضم المكتب السياسي للحزب م. محمود فتحي، والدكتور محمد عبده إمام أستاذ القانون بجامعة الأزهر، ود. خالد سعيد (المتحدث باسم الجبهة السلفية (، والناشط حسام أبو البخاري.

هـ. حزب الإصلاح: -

يعتبر ممثلًا لتيار السلفية القريب من مشايخ الصحوة في السعودية، ترأس الحزب عند تأسيسه في ٢٠١١/٦/١٣ د. عطية عدلان نائب الحزب الوحيد في برلمان الثورة وبرز سلفيو البحيرة كقادة للحزب (هشام برغش نائب رئيس الحزب خالد منصور

(١٥٦) محمد سليمان أبو رمان وآخرون، مؤتمر"التحولات السلفية" الدلالات، التداعيات والآفاق الأول من تموز٢٠١٣ (عمان: مؤسسة فريدريتش، ٢٠١٣)، ص١٦.

متحدثًا رسميًا هشام العقدة عضو الهيئة العليا. شارك الحزب في تحالف الحرية والعدالة الانتخابي، وفاز بمقعد وحيد في محافظة المنوفية. [١٥٧]

ويُعدَّ حزب الإصلاح "الحزب الرابع" الذي انبثق عن التيار السلفي، معبرًا عن جيل الشباب داخل الحركة السلفية؛ فمؤسسوه ليسوا من القيادات السلفية المعروفة، وإنما معظمهم من الشباب الذين شاركوا في فعاليات ما بعد ثورة ٢٥ يناير، وأرادوا الابتعاد – بشكل أو بآخر- عن المظلة السلفية التقليدية، التي تضم الأحزاب السلفية السابقة؛ لذا فقد كان لافتا للنظر تأكيد مؤسسي الحزب على أن مرجعية حزبهم الفكرية منبثقة عن أفكار الأزهر، وليس عن التيار السلفي كالمعتاد [١٥٨]

و. حزب الإصلاح والنهضة: -

في ١٧ يوليو ٢٠١١، قبلت لجنة شئون الأحزاب تأسيس حزب "الإصلاح والنهضة"، الذي لا يُعتبر حزبًا سلفيا تقليديا، بل رافدًا لمشروع الإصلاح الاجتماعي، الذي بدأ نشاطه في الإسكندرية عام ١٩٩٧ على يد هشام مصطفى عبد العزيز، الذي أصبح رئيسًا للحزب. [١٥٩]

لا يضم الحزب رموزًا سلفية معروفة، ولم يحظ بشهرة رغم تأسيسه المبكر نسبيًا، وانضم للتحالف الديمقراطي الذي أسسه حزب الحرية والعدالة، لكنه لم يمثَّل في البرلمان [١٦٠].

---

(١٥٧) عمار أحمد فايد، مرجع سابق، ص٩.

(١٥٨) خليل العناني، دور الدين في المجال العام في مصر بعد ثورة ٢٥يناير (الدوحة: المركز العربي للأبحاث والدراسات، ٢٠١٢)، ص٤٠.

(١٥٩) وهو في الأربعينيات من عمره، نشأ في المملكة العربية السعودية وتأثر بعلمائها، درس في كلية العلوم جامعة عين شمس، ثم اتجه إلى الدراسات الشرعية والإدارية.

(١٦٠) عمار أحمد فايد، مرجع سابق، ص٩.

مما سبق يتضح لنا أن الخريطة السلفية في مصر تتسم بدرجة عالية من التعدد والتنوع، حيث إن هناك العديد من الجمعيات والأحزاب السياسية السلفية. وعلى الرغم من وجود حد أدنى من القواسم المشتركة بين معظمها فإن هناك اختلافات وتفاوتات فيما بينها على مستوى بعض الرؤى والمواقف.

المبحث الثاني

أسباب الممارسة السياسية للسلفيين في مصر

ليس من الصعوبة ملاحظة دور الدين وحضوره فيما أطلق عليه "ثورات الربيع العربي" وذلك من خلال المظاهرات ذات المرجعية الدينية. (١٦١)

وقد انقسم المشهد السلفي المصري عشية الثورة بين جماعات وجمعيات سلفية تاريخية لعبت دورًا في نشر الفكر السلفي والتعريف به، بعيدًا عن اللعبة السياسية، وحركة كبيرة العدد مركزها في الإسكندرية، تتمثل بالدعوة السلفية، واتجاهات سلفية أخرى، أخذت طابعًا مختلفًا، مثل سلفية القاهرة، الأقرب إلى الإطار الحركي أو القطبي مع وجود تجليات للاتجاه الجامي (طاعة ولي الأمر)، ودعاة سلفيين مستقلين مشهورين مدعومين بقنوات فضائية سلفية لها جمهور عريض، وسلفية جهادية

(١٦١) د. هاني خميس أحمد عبده، الدين والثورات السياسية- الحالة المصرية نموذجًا (الإسكندرية: كلية الآداب بجامعة الإسكندرية، ٢٠١٣)، ص٤٧.

قامت بمراجعات تخلت خلالها عن العمل المسلح، وقبلت بالعمل السلمي مع الحفاظ على أصول الدعوة السلفية. [١٦٢]

اتسع المجال العام المصري في أثناء ثورة ٢٥ يناير ليشمل حركات الإسلام السياسي، التي تضم الفاعلين السياسيين الإسلاميين، الذين يستخدمون النصوص والمرجعية الدينية والرموز الإسلامية في تحديد هويتهم، ورسم الأطر العامة لنشاطاتهم داخل الفضاءات السياسية والاجتماعية، فمنهم من يسعى إلى تأسيس نظام سياسي إسلامي، مستندًا إلى مبادئ الشريعة الإسلامية، وهناك من يستخدم الإسلام نقطة للمرجعية دون تبني أجندة إسلامية مع التأكيد أن القيم الإسلامية متوافقة مع النظام السياسي الليبرالي. [١٦٣]

ويتناول هذا المبحث، موقف السلفيين من ثورة ٢٥ يناير، وأسباب تنامي المشاركة السياسية في مصر.

أولًا: موقف السلفيين من ثورة ٢٥ يناير: -

كان موقف التيار السلفي من ثورة الخامس والعشرين من يناير موقفًا واضحًا، فمنذ بدء التظاهرات يوم ٢٠١١/١/٢٥، قام محمد حسان [١٦٤] – المحسوب على التيار السلفي- بإلقاء خطبة يؤكد على عدم شرعية الخروج على الحاكم وحث المصريين على عدم الانسياق وراء التظاهرات التي ستوقع البلاد في دوامة الفوضى، ومع اشتداد وتيرة المظاهرات والاعتداء على المتظاهرين السلميين من قبل النظام السابق، ناشد الشيخ مصطفى العدوى عضو مجلس شورى العلماء السلفي في مداخلة تليفونية له

(١٦٢) محمد سليمان أبو رمان وآخرون، مؤتمر التحولات السلفية الدلالات التداعيات والآفاق، مرجع سابق، ص١٣.

(١٦٣) أماني الطويل، الإخوان والثورة المصرية أي مستقبل (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، مارس ٢٠١١)، ص٢.

(١٦٤) **محمد حسان** ولد (٨ أبريل ١٩٦٢)، وهو داعية إسلامي مصري. حاصل على درجة الدكتوراه مع مرتبة الشرف من جامعة الأزهر، المقدمة بعنوان (منهج النبي في دعوة الآخر)، بكالوريوس من كلية الإعلام بجامعة القاهرة انظر: جريدة اليوم السابع، ٥ /٢٠١٢/٤.

على إحدى القنوات الفضائية يوم ٢٠١٢/٢/٤ عودة المتظاهرين إلى بيوتهم وأن من يقتل لا يمكن اعتباره شهيدًا. [١٦٥]

وتنقسم في الإجمال مواقف السلفيين من هذا الحدث إلى عدة مواقف رئيسة:

١- موقف تأييد الثورة ودعم نشطائها.

٢- موقف معارض للثورة.

٣- موقف الصامت الذي لا يعلن عن موقفه.

كما يمكن تقسيم السلفيين في هذا الإطار إلى كتل، أو مجموعات، أو مدارس إلى جانب بعض المواقف الفردية لرموز من التيار السلفي من غير المنضمين إلى مدارس أو كتل سلفية بعينها، وتعرض الدراسة فيما يلي الاتجاه العام للمواقف السلفية:

١. السلفيون المؤيدون لثورة ٢٥ يناير: -

يمثل تيار الحركة السلفية من أجل الإصلاح موقف المؤيدين – الذي يضم "محمد عبد المقصود" [١٦٦] – الذي شارك المتظاهرين في ميدان التحرير، ولقد أخذ أنصار هذا التيار موقفًا متقدمًا عن بقية التيارات السلفية، حين دعت إلى المشاركة في تظاهرات ٢٥ يناير في بيان صدر عنها يوم ٢١ يناير من أجل رفض النظام الحاكم. كما أصدرت الحركة بيانًا ثانيًا دعت فيه إلى المشاركة في "جمعة الغضب" واعتبرت أن مشاركة كل المسلمين أصبحت "ضرورة شرعية لا يجوز تأخيرها"، وناشدت الحركة كل العلماء والدعاة أن يشاركوا الشباب ثورتهم على الظلم وأن يكونوا معهم في الميدان. [١٦٧]

---

(١٦٥) Jonathan Brown، "Salafis and Sufis in Egypt" (Washington: Carnegie Endowment for International Peace، ٢٠١١)، P.P٦-٢٦.

(١٦٦) **محمد عبد المقصود محمد عفيفي** (٢٦ شعبان ١٣٦٦هـ الموافق ١٤ يوليو ١٩٤٧ بالمنوفية -) فقيه ومن مشايخ التيار السلفي في مصر. تخرج في كلية الزراعة ثم حصل على درجة الماجستير والدكتوراه من كلية الزراعة بجامعة الأزهر. ويعمل أستاذًا متفرغًا بمعهد البحوث الزراعية قسم وقاية النباتات. انظر: ملتقى أهل الحديث.

http://www.ahlalhdeeth.com/vb/showthread.php?t=١٧٦٢٥٢

(١٦٧) أميمة عبد اللطيف، السلفيون في مصر والسياسة (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ديسمبر ٢٠١١)، ص٤.

كما أيد أيضا الشيخ نشأت أحمد والشيخ فوزي السعيد اعتصامات ميدان التحرير طوال أيام الثورة من ٢٥ يناير وحتى تنحي الرئيس مبارك يوم ١١ فبراير.

ثم دشن عدد من علماء الأزهر وعلى رأسهم الدكتور نصر فريد واصل مفتي مصر الأسبق والدكتور علي السالوس والدكتور عبد الستار سعيد وبعض رموز التيار السلفي في مصر مثل الدكتور محمد يسري والشيخ نشأت أحمد والدكتور هشام عقدة، وبدعم الشيخ محمد عبد المقصود وشيوخ الدعوة السلفية في الإسكندرية "الهيئة الشرعية لحماية الحقوق والحريات المشروعة"، حيث أصدرت عدة بيانات قبل وبعد إسقاط مبارك. (١٦٨)

شارك السلفيون في الانتخابات بعد ٢٥ يناير بعدما روج بعضهم إلى أن الموانع التي كانت تؤدي إلى عدم المشاركة قد ضعف بعضها مع وجود الدافع للمشاركة –من وجه نظرهم- وهو الفكر الليبرالي الذي ينادي بالحرية المطلقة التي لا تتقيد بالشرع، ويحاول أصحابه أن ينشئوا دستوراً يحمل هذا الفكر، وأنه سوف يكون بعيدًا عن نهج القرآن والسنة، مما دفع السلفيين إلى ضرورة الدخول للبرلمان والتصويت لمن يحافظ على هوية البلد الإسلامية. (١٦٩)

٢. السلفيون المعارضون لثورة ٢٥ يناير ٢٠١١: -

تمثلت المعارضة لثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ في نوعين: -

النوع الأول: وهى المعارضة تماما: شكلت جماعة أنصار السنة المحمدية موقف المعارضة تماما، حيث أصدرت بيانًا يؤكد تحريم التظاهر والخروج على شرعية الحاكم، وحث المتظاهرين على العودة إلى منازلهم، كما استخدم علماء الدين والدعاة وسائل الإعلام لحث المتظاهرين على فض التظاهرات، وذلك بعد الإصلاحات

(١٦٨) المركز العربي للدراسات الإنسانية، حقيقة موقف السلفية المصرية من ثورة ٢٥ يناير. http://www.arabcenter.org

(١٦٩) محمد فتحي حصان، مرجع سابق، ص١٦٥.

التي أعلنها الرئيس المصري الأسبق محمد حسني مبارك إبان التظاهرات. [١٧٠] وقد وقف أغلب العلماء والدعاة المستقلين من أبناء التيار السلفي، مع الاتجاه ذاته. فقد تبنى الشيخ مصطفى العدوي موقفا ثابتا من أصل عدم مشروعية التظاهرات حيث رأى إلا يشارك المسلمون في هذه التظاهرات؛ لأنها لم ترد عن الرسول (ص) ولا أصحابه. وبعد بدء الاحتجاجات في ٢٥ يناير ظهر الشيخ مصطفى العدوي على شاشة التليفزيون المصري ودعا المتظاهرين إلى العودة إلى منازلهم، نافيًا صفة الشهادة عن ضحايا الثورة. [١٧١]

النوع الثاني: المعارضة غير الثابتة: -

وأبرز هذه المدارس وأهمها الدعوة السلفية بالإسكندرية والتي تمثل أكبر تكتل سلفي في مصر والتي جاء رفضها لثورة ٢٥ يناير عبر فتوى للدكتور ياسر برهامي أحد أهم رموز هذه المدرسة ثم أصدرت الدعوة السلفية عقب ذلك ثلاثة بيانات بشأن الأحداث، التي أعقبت ثورة ٢٥ يناير والتي تمثلت في انتشار بعض مظاهر الفوضى والتخريب وحالات السلب والنهب بعد انسحاب جهاز الشرطة من واجهة الأحداث وفرار الكثير من السجناء.

وقد رأى الدكتور ياسر برهامي في مداخلة له بقناة المجد الفضائية أن رأيه بشأن عدم تأييد هذه الثورة صواب يحتمل الخطأ، ولكنه شدد أن رأي غيره من الرموز المؤيدة لهذه الثورة خطأ يحتمل الصواب؛ ومن ثم فلا بأس من الترحم على ضحايا هذه الثورة واعتبارهم من الشهداء لحسن نيتهم واتباعهم لفتوى علماء معتمدين في هذا الإطار. [١٧٢]

---

(١٧٠) أميمة عبد اللطيف، مرجع سابق، ص ص٥-٦.

(١٧١) نواف بن عبد الرحمن القديمي، الإسلاميون وربيع الثورات المُمارسة المنتجة للأفكار (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ٢٠١٢)، ص٤٥.

(١٧٢) بيان الدعوة السلفية بشأن الأحداث (١) "، الدعوة السلفية بالإسكندرية، موقع أنا سلفي،٢٠١١/١/٢٩ **www.anasalafy.com.**

يبدو أنّ مخزون الفتاوى الفقهية تجاه رفض المشاركة السياسية ألقى بظلاله على الموقف تجاه المشاركة في الثورة، إذ عجزت رياح التغيير في عدد من دول العالم العربي والتي بدأت في تونس وانتقلت إلى مصر عن إحداث تغيير في هذه الفتاوى الداعية إلى عدم المشاركة، فمع انتشار الدعوات للتظاهر يوم ٢٤ يناير ٢٠١١، رفضت الدعوة السلفية وعلى لسان ياسر برهامي هذه المظاهرات، وذلك تغليبا للمصلحة وتجنبا للفتنة، مع عدم الرضا عن الظلم الذي أصاب أفراد المجتمع وخاصة تغييب شرع الله. (١٧٣)

وقد أصدر ياسر برهامي بيانًا في فبراير ٢٠١١، نفى فيه تغيير موقف الدعوة السلفية تجاه المشاركة السياسية، وذكر "أننا لا يمكن أن نوقع لشباب الإنترنت في التظاهرات على بياض، فليس من حقهم تقرير مصير الأمة بل هم جزء منها. (١٧٤)

ثم جاء البيان الثاني للدعوة السلفية داعيًا المتظاهرين إلى أن يحفظوا مصرَ، وأن يحموها ممن يريدون تخريبَها وترويعَها... إلخ" وتضمن البيان عددا من النقاط تتعلق بحرمة الدماء والأعراض والممتلكات العامة والخاصة وحث على التكاتف والتراحم والتكافل لعبور الأزمة. (١٧٥)،

ثم جاء البيان الثالث يوم ١فبراير ليحمل رفضًا للثورة، (١٧٦) وأوضح البيان أن أقطاب هذه المدرسة قد وقعوا على بيان اللجنة الشرعية الأول والسابق الإشارة إليه بتأييد المظاهرات وهنا وقع اللبس.

---

(١٧٣) ياسر برهامي، "التغيير الذي نريد.. إن الله لا يغير ما بقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم (خطبة مقترحة) "، موقع صوت السلف، ٢٠١١/١/٢٧ http://www.salafvoice.com/article.php?a=٥١٣٦

(١٧٤) ياسر برهامي، ""حول ما فهمه البعض من كلام الشيخ "محمد إسماعيل" من تغير موقف الدعوة إلى تأييد المظاهرات والمشاركة فيها، ٢٠١١/٢/١٠"، موقع أنا سلفي، http://www.salafvoice.com/article.php?a=٥١٣٦

(١٧٥) بيان الدعوة السلفية بشأن الأحداث (٢) "، الدعوة السلفية بالإسكندرية، موقع أنا سلفي،٢٠١١/١/٣١ www.anasalafy.com.

(١٧٦) بيان الدعوة السلفية بشأن الأحداث (٣) "، حول معالجة الموقف الراهن، الدعوة السلفية بالإسكندرية، موقع أنا سلفي٢٠١١/٢/١ .www.anasalafy.com

وهنا حاول الشيخ برهامي الإجابة على هذا التناقض في موقعهم على الإنترنت بأن المشاركة في المظاهرات غير تأييدها فهم يؤيدون المطالب، ولكنهم يرون حرمة المشاركة في الفتن والمخالفات الشرعية المصاحبة لها.

ولكن الدعوة السلفية بالإسكندرية حاولت استغلال هذه الأحداث بتجميع صفوفها والالتحام بالجماهير فعقدت عدة مؤتمرات في الإسكندرية ودمنهور وطنطا والمنصورة والقاهرة والزقازيق وهذه المدن هي عواصم للمحافظات المهمة في الوجه البحري.

وركزت هذه المؤتمرات حول التحذير السلفي المعتاد من المساس بالمادة المتعلقة بالشريعة، حيث نقل عن بعض الأفراد المقربين للدكتور برهامي- وهو القائد الفعلي لهذه المجموعة – أن هذه التحركات تستطلع الدور السياسي الممكن للسلفيين.

٣. موقف الصامتين: -

يأتي موقف الشيخ أبو إسحاق الحويني على رأس هذا الجانب فالرجل أغلق تليفوناته، ولم يحدد موقفه الذي لم يفهم حتى الآن ولكنه فسر بأنه صمت، وأعرض عن التعرض للموقف [١٧٧].

وبعد ذلك خرج الحويني في درس ألقاه في مسجد العزيز بالله، وقد شبه الثوار بالرعاع الصارخين بلا عقل مستدلا بحديث للبخاري عن ابن عباس وحوارٍ طويلٍ بينه وبين عمر رضي الله عنهما، حتى قال: "إن الشاهدَ من هذا الحديث أنّ رعاع الناس إن اجتمعوا... "، وبأن هؤلاء الصَامتين عن الحق هم العقلاء الأطباء الذين لا يصرخون. [١٧٨]

مما سبق يتبين لنا من اختلاف موقف التيارات السلفية المصرية من ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ في مصر، التي أسقطت حكم الرئيس الأسبق مبارك، أنّ أغلب هذه التيارات

---

(١٧٧) المركز العربي للدراسات الإنسانية، حقيقة موقف السلفية المصرية من ثورة ٢٥ يناير، مرجع سابق.

(١٧٨) درس الحويني تحت عنوان "لماذا تأخّرَت كلمتي حتى الآن"!

https://www.youtube.com/watch?v=OsflGّhy٦VE٢٠١١/٣/١٦

قد أعادت تعريف مواقفها الأيديولوجية ورؤاها السياسية بما يتناسب مع التحول في الواقع السياسي، وعملت على "التكّيف" مع الواقع الجديد، بما فرضه من تحديات مختلفة عن السابقة.

ثانيًا: أسباب تنامي المشاركة السياسية للحركات السلفية

قبل ثورة ٢٥ يناير وبالتحديد على مدار ٣٠ عاما، نستطيع حصر الأحزاب التي وافقت لجنة شئون الأحزاب على تأسيسها، والتي بلغت ٢٤ حزبا معظمها أحزاب تحمل أفكارا وتوجهات سياسية فرضت نفسها خلال هذه الفترة سواء لأصحاب الفكر الشيوعي أو الليبرالي أو الاشتراكي. وهى أحزاب سمح النظام الأسبق بتأسيسها لمعرفته وإدراكه بعدم فاعليتها وتأثيرها على الوضع السياسي. (١٧٩).

بمجرد إعلان الرئيس الأسبق حسنى مبارك تخليه عن حكم مصر ونجاح ثورة ٢٥ يناير أصبح من الصعوبة حصر الأحزاب التي أعلنت عن تأسيسها. حيث انقسم الملايين الذين تجمعوا في ساحة ميدان التحرير على مدار ١٨ يوما إلى مئات من التجمعات والحركات المختلفة لتعلن كل حركة عن نيتها ورغبتها في تأسيس حزب وتبدأ في نشر أفكارها وتوجيهاتها معلنة أنها صاحبة الفضل في نجاح الثورة وذلك لاستقطاب المؤيدين من بسطاء الشعب المصري، الغريب أن معظم هذه الحركات انشقت عن أحزاب ما قبل الثورة، بعد أن أدركت أن أحزابها (الأم) لم يعد لها تأثير في الشارع المصري في محاولة منها لتتواكب مع متطلبات الحياة السياسية الجديدة.. فضلا عن سقوط الحزب الوطني الذي كان يسيطر على الحياة السياسية طيلة ٤٠ عاما. وبمجرد التدقيق في مدى جدية هذه الحركات نرى أن بعضها كان يحمل نوعا من الحماس والرغبة في التغيير والسيطرة على الحياة الحزبية، إلا أنه بعد أن أعلنت رئاسة الوزراء أن الحكومة لن تقوم بتمويل الأحزاب الجديدة لعدم وجود ميزانية

(١٧٩) عمرو حمزاوي ومارينا أوتاوي، فُرص التعددية وحُدودُها – واقع القوى السياسية في العالم العربي (مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي)، ص ص٩١-٩٢.

كافية لهم.. وبعد أن اشترط قانون الأحزاب وجود ٣٠ ألف توقيع للموافقة على تأسيس الحزب أي بمعدل ٣٠ جنيهًا للعضو الواحد بما يوازى ٩٠ ألف جنيه، بدأت بعض الحركات تتنصل عن رغبتها في إنشاء أحزاب لعدم قدرتها على جمع كل هذه التوقيعات والأموال؛ حيث اعتقدت أن إنشاء الأحزاب سيكون بالإخطار، في حين لجأت حركات أخرى إلى تشكيل ائتلاف حركي لإنشاء حزب، وهى السمة، التي انتشرت في الأوساط السياسية خلال هذه الفترة، ليس هذا فقط بل إن هناك حركات وجماعات دينية أعلنت نيتها تأسيس أحزاب ذات مرجعية دينية وهو ما يخالف قانون الأحزاب الجديد الذي حظر إنشاء أحزاب ذات مرجعية دينية أو طائفية أو فئوية. [١٨٠]

وترجع أسباب تنامي المشاركة السياسية للحركات السلفية إلى أسباب عدة أبرزها:

-

١- ثورة ٢٥ يناير: -

عندما اندلعت الاحتجاجات الشعبية في مصر في يناير ٢٠١١ كانت من أجل المطالبة بتحقيق العدالة الاجتماعية، والحفاظ على الكرامة الإنسانية، وضمان إشباع الحاجات الأساسية، ودعم الحريات السياسية لجميع أفراد المجتمع المصري دون تمييز، ومن ثم يمكن القول إن ما يعرفه بعض الباحثين بـ"ثورة ٢٥ يناير" لم يكن ثورة دينية، بل كان هناك حضور ديني Religious Presence في فعاليات الثورة وأنشطتها. فالدين Religion يشكل مكونًا أساسيًا في حياة الأفراد داخل المجتمعات الإنسانية، وخصوصًا داخل المجتمعين العربي والمصري. [١٨١]

(١٨٠) جودت العوني، هل تولد الحياة الحزبية من جديد بعد ثورة ٢٥ يناير؟، ٣١ مارس ٢٠١١، ص ص ١-٢، http://www.almorakeb.com/sys.asp?browser=view_article&ID=٥٢٩٠

(١٨١) د. هاني خميس أحمد عبده، مرجع سابق، ص ص٣٦- ٣٧.

كما أنتجت الثورة المصرية في ٢٥ يناير، بيئة سياسية تتسم بالتعددية؛ حيث تكونت أحزاب وحركات ليبرالية، وأخرى يسارية.

وكذلك تشكل عدد كبير من الأحزاب الإسلامية، لعل كان من أهمها حزب "الحرية والعدالة" المنبثق عن جماعة "الإخوان المسلمين"، وعدد من الأحزاب السلفية، الوافدة حديثا للمجال السياسي، والذي كان يُعد حزب "النور" أبرزها. [١٨٢]

لعلّ إحدى الإجابات التي تطرحها هذه الدّراسة عن مدى إدراك القوى والحركات السياسيّة والاجتماعيّة المقموعة، لتغير هيكل الفرص السياسيّة المتاحة أمامها، بناءً على تغير الأوضاع السياسية، واستغلال فرص الانفتاح السّياسي، من أجل تمديد نفوذها وتوسيع وجودها وتأثيرها في الفضاء العام. وتتنوّع أدوات هذا التمدّد من التأكيد على الهويّة الخاصة بهذه الجماعات، إلى زيادة التعبئة الأيديولوجية والتّنظيميّة، أو للسّعي للحصول على اعترافٍ رسميّ من القوى والأطراف الأخرى.

٢- المراجعات الفكرية والتحول من العنف إلى العمل المؤسسي: -

أتاحت الثورات التي اندلعت في عدد من الدول العربية الفرصة للسلفيين ليصبحوا أكثر تأثيرا في المشهد العربي العام. وعلى الرغم أن هناك بعض التحولات في المنهج السلفي، خاصة فيما يتعلق بالمشاركة السياسية، فإنّ هذه لم تكن موحّدة بين مختلف التيارات السلفية؛ فلم تشهد كل التيارات هذه التحولات بل كان هناك مستوى كبير من التباين في التحول بين الاتجاهات الأيديولوجية المختلفة وأيضا بين الحركات السلفية في الدول المختلفة. غير أن المناهج السلفية المختلفة قد تأثرت بالظروف والتحولات السياسية والاجتماعية الفعلية التي حدثت في الدول العربية.

(١٨٢) طارق عثمان، بحث عن الإخوان المسلمون والسلفيون في مصر - قراءة تحليلية في طبيعة ومسار العلاقة (فلسطين: مركز نماء للبحوث والدراسات، أبحاث نماء ١)، ص١.

كما اعتمد مستقبل هذه المناهج على ظروف الاستقرار ونضج المناخ السياسي العام في كل بلد. [١٨٣]

وعليه فقد مثلت الثورات العربية نقطة تحوّل تاريخية في المسار المعاصر العام للتيارات السلفية، إذ قررّت جماعات وتوجهات سلفية ولوج بوّابة العمل السياسي والحزبي، والمشاركة في النقاشات الإعلامية والثقافية في المجال العام، ابتداءً من المشهد المصري، مرورا بالمشهدين التونسي واليمني.

قبل ذلك كان التيار السلفي بصورة عامة، مع استثناءات قليلة في العالمين العربي والإسلامي، منعزلًا عن المشاركة السياسية والعمل الحزبي، مركزًا جهوده على العمل التعليمي والدعوي والتربوي، مع رفض الولوج إلى "اللعبة السياسية" بذرائع وأسباب متعددة ومختلفة. [١٨٤]

ويبدو أنّ أكثر التّيارات الفكرية والسّياسية إصابة بالصّدمة ممّا جرى في الثورات العربيّة، وتأثّرًا بما حدث فكريا وسياسيا؛ هو التيار السلفيّ. فقد استطاعت الثورات في لحظةٍ تاريخيّةٍ خاطفةٍ، أن تنقله إلى فضائين مُختلفين في الفكر والسّياسة، لم يعتد عليهما. فقد كان يتعامل مع الفكر بقدرٍ من القطيعة والتّعالي، ويتعاطى مع كثيرٍ من المسائل السياسية من بوابة "الفتوى".

ويتكوّن التيّار السّلفي بطبيعته من مجموعاتٍ وشيوخٍ، لديهم قدر من التّباينات في بعض المواقف الفكرية والسّياسية؛ ولكنهم يتّفقون على مساحةٍ واسعة من المُشترك الفكري التّأسيسي. ولهذه المساحة معالم واضحة ومُحدّدة من ناحية المُصطلحات والأدوات، وغالبها مُرتبط بشكلٍ عضوي بالتّراث السّياسي في التّاريخ الإسلامي المحفوظ في كتب السياسة الشّرعيّة والأحكام السّلطانيّة. [١٨٥]

---

(١٨٣) محمد سليمان أبو رمان، مرجع سابق،ص٧.

(١٨٤) المرجع السابق، ص١٠.

(١٨٥) نواف بن عبد الرحمن القدمي، مرجع سابق، ص٢٣.

لم تكن المرحلة الجديدة بلا التزامات، ففي مقابل المكاسب السياسية والظهور على العلن والبروز الإعلامي، والنفوذ الجديد في المجال العام، بصورة خاصة في الدول التي اندلعت فيها الثورات العربية، وضعت هذه الثورات السلفيين تحت الأضواء، وأصبحوا موضوعًا إعلاميًا ساخنًا، وتصاعد حجم الخصومة السياسية لهم في العالم العربي، والتخويف من مشروعاتهم الاجتماعية والثقافية، ومن أهدافهم السياسية.

يضاف إلى ما سبق أن الثورات الديمقراطية والتحولات الجديدة خلقت لدى أغلب الاتجاهات السلفية مناظرات وخلافات داخلية كبيرة، حول مشروعية هذه التغيّرات، فالقبول بالديمقراطية واللعبة السياسية وشروطها واستحقاقاتها والاختلافات الجوهرية بين طبيعة العمل الحزبي والدعوي، كل ذلك لم يكن موضع اتفاق وتوافق كامل في الأوساط السلفية العربية عمومًا، إذ بقيت هنالك تيارات ترفض هذا التحوّل وتصرّ إما على رفض العمل السياسي جملة وتفصيلًا، أو على ولوج التغيير من غير البوابة الديمقراطية، مثل السلفيين الجهاديين.

وقد انعكس هذا وذاك على طبيعة الالتزام السلفي الجديد بالعملية الديمقراطية، إذ حاول السلفيون التمييز بين الأسس الفلسفية للديمقراطية وآلياتها معلنين التزامهم بالثانية لا الأولى، وقبولهم بصناديق الاقتراع وتداول السلطة، مع عدم التنازل عن هدفهم الأسمى "أسلمه الحياة العامة"، أو الدولة الإسلامية، ما أثار قلقا وتشكيكًا من التيارات السياسية الأخرى فيما إذا كانت هذه التحولات السلفية تخدم المرحلة الانتقالية نحو تكريس نظم ديمقراطية تعددية في النظام السياسي العربي الجديد أم أنّها تشكّل تحولًا دائمًا [١٨٦].

تعد المراجعات الفكرية والفقهية التي قامت بها الجماعات المتشددة المصرية نقطة تحول كبرى في تاريخ هذه الجماعات.

---

(١٨٦) محمد سليمان أبو رمان، مؤتمر "التحولات السلفية" الدلالات، التداعيات والآفاق الأول من تموز٢٠١٣، مرجع سابق، ص١٠.

ويمكن تعريف المراجعات الفكرية، التي قامت بها هذه الحركات من خلال قراءة مزدوجة، **الأولى** للأفكار التي كانت تتبناها هذه الحركات، **والثانية** للممارسات التي قامت بها في الماضي، تتضمن هذه الإعادة المزدوجة للقراءة عمليتين تسيران بشكل متواز ومتداخل، الأولى هي النقد العميق والجذري لأفكار الماضي وممارساته، والثانية صياغة نسق فكري أيديولوجي جديد منقطع الصلة بالماضي ليصبح المحدد لحركتهم في الحاضر والمستقبل. (١٨٧)

بالرغم من اختلاف وتباين مواقف السلفيين من الثورة المصرية (٢٥ يناير ٢٠١١ (، إلا أنّ التيار السلفي العام اتجه غداة الثورة إلى العمل الحزبي والسياسي، وبرز الوزن الأكبر في الانتخابات لحزب النور (قاعدته الدعوة السلفية في الإسكندرية (، وتأسست أحزاب جديدة مثل الأصالة (أقرب إلى سلفية القاهرة الحركية (، وحزب البناء والتنمية (قاعدته الجماعة الإسلامية)، والسلامة والبناء (قاعدته تنظيم الجهاد). ولم يكن من الممكن القيام بهذه الاستدارة التاريخية نحو الانخراط في العمل السياسي والحزبي من دون القيام بمراجعات للموروث الفكري السلفي تجاه الديمقراطية والحزبية وتداول السلطة وجملة من شروط الدخول في اللعبة السياسية والالتزام بقواعدها العامة.

إلا أنّ المراجعات السلفية لم تكن مكتملة، في رأي مراقبين وباحثين، وتركت مساحةً رمادية واسعة وتساؤلات وشكوكا كبيرة في مدى الالتزام السلفي بالديمقراطية والتعددية واحترام الحقوق الفردية والحريات العامة، وهواجس من مشروع "الأسلمة" الذي يصر عليه السلفيون.

---

(١٨٧) ضياء رشوان، المراجعات: المعنى – السياق – الدلالات، في مجموعة باحثين، المراجعات من الجماعة الإسلامية إلى الجهاد (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، ٢٠٠٨)، ص١٢. ويوسف القرضاوي، الصحوة الإسلامية بين الجمود والتطرف، كتاب الأمة (قطر: رئاسة المحاكم الشرعية والشؤون الدينية، ١٤٠٢هـ) . **للمزيد من المعلومات حول المراجعات الفكرية** انظر: عبد المنعم منيب، مراجعات الجهاديين: القصة الخفية لمراجعات الجهاد والجماعة الإسلامية داخل وخارج السجون (القاهرة: مكتبة مدبولي، ٢٠١٠)، وفهمي هويدي، أزمة الوعي الديني (صنعاء: دار الحكمة اليمانية، ١٩٨٨) . ومحمد الغزالي، السنة النبوية بين أهل الفقه وأهل الحديث، ط ٨ (القاهرة: دار الشروق، ١٩٩٠) .

ذلك أنّ التنظير السلفي الجديد مع إعلانه القبول بالديمقراطية وتداول السلطة، وأظهر مرونة في الحوار والتحالف مع القوى السياسية المختلفة، إلا أنّ الاتجاه السلفي العام رفض الإقرار بالدولة المدنية وأصر على هدف "إقامة الدولة الإسلامية"، ودخل في سجالات ساخنة مع التيارات العلمانية حول الدستور والشريعة، وأصبح جزءا رئيسًا من حالة الاستقطاب التي استغرقت مصر وتونس حول هوية الدولة والعلاقة بين الدين والدولة والمجال العام. (١٨٨)

أ. تحولات بنيوية:

ظل المقصود بالسلفية المصرية منذ ظهورها في بداية القرن العشرين، بالسلفية التقليدية الخيرية ممثلة بجمعية أنصار السنة المحمدية، وبعد السبعينيات من القرن الماضي بدأ يتكون ما يعرف بالسلفية السياسية والتي تنقسم إلى ثلاث جماعات رئيسية متمايزة: السلفية العلمية ممثلة في جماعة الدعوة السلفية بالإسكندرية، والسلفية الحركية، أو ما تسمى بسلفية القاهرة والسلفية المدخلية. أدت الحالة الثورية وحالة السيولة السياسية والسلفية غير المؤطرة في أي كيان موجود إلى ظهور كيانات جديدة بدأت تظهر على الساحة المصرية مثل "الجبهة السلفية" وهي: رابطة تضم عدة رموز إسلامية وسلفية مستقلة؛ كما تضم عدة تكتلات دعوية من الاتجاه نفسه ينتمون إلى محافظات مختلفة من الجمهورية ولا تشترط الذوبان الكامل ولا الاتفاق على كل الخيارات وإنما يحتفظ الجميع بخياراتهم المستقلة داخل الصف الإسلامي ويجتمعون على أهداف ومبادئ هذه الجبهة، ومؤخرا تعمل على الجبهة على إنشاء حزب يكون الذراع السياسية لها. (١٨٩)

(١٨٨) محمد سليمان أبو رمان، مؤتمر "التحولات السلفية" الدلالات، التداعيات والآفاق الأول من تموز٢٠١٣، مرجع سابق، ص ص١٣-١٤.

(١٨٩) حزب النور/ حزب الفضيلة / حزب الأصالة / حزب الإصلاح / حزب الوطن، انظر المرجع السابق، ص ص١٥-١٦.

ب. تحولات فكرية: -

أجاد الفكر السلفي (في إطار التغيير العنفي (، التعامل مع هذه المرحلة؛ فهي تدور في فضائه التّداولي، حيث يمتلك إرثًا فقهيًا وسياسيًا طويلا في التّعامل مع حالاتٍ كهذه. حيث انقسم التيار السّلفي في مواجهة مسألة التّغيير العنفي الذي شهده العالم العربي إلى:

- مجموعاتٍ ارتضت هذا السّلوك، وقدّمت له تأصيلًا ينسجم مع أرضيّتها الشرعيّة.

- ومجموعاتٍ كان موقفها يراوح بين القبول بجزء من هذا السّلوك والتّحفّظ على بعضه. وذلك كالقبول باستخدام العنف ضدّ الأمريكيّين، أو الغربيّين، سواء في دولهم فقط، أو في الدّول الإسلامية؛ مع رفض استخدام العنف ضدّ المسلمين فقط، وذلك برفض استخدامه في الدّول الإسلامية سواء كان ضدّ المسلمين، أو غيرهم.

- مجموعاتٍ كانت ترفض استخدام العنف تمامًا ضدّ الغربيين أو المسلمين، سواءً في الدّول الغربية والإسلامية. ولهم في ذلك اعتبارات شرعية تفصيلية تتّكئ على مسائل مثل: "احترام العهود والمواثيق" و"المصلحة الشّرعية"، و"عدم الجهاد سوى خلف إمامٍ شرعي" وغير ذلك، وإذا ما كانوا لا يرفضون مبدأ "الخروج المُسلّح" كأصل شرعي؛ فإنّهم يختلفون في طبيعة شروطه واعتباراته وتحقّق المصلحة فيه. (١٩٠)

من العوامل الداخلية المحددة للفكر السلفي كثرة التحولات داخل الجماعات السلفية، إذ إنها تؤدي إلى تراجع فكرة ما أو تقدمها في اتجاه معين؛ وبالتالي ما يترتب

(١٩٠) نواف عبد الرحمن القديمي، الإسلاميون وربيع الثورات الممارسة المنتجة للأفكار، مرجع سابق، ص ص٢٣-٢٤.

عليها في الممارسة العملية، كما حصلت مع السلفية العلمية حين خرجت من عزلة السياسة إلى العمل السياسي. [١٩١]

من اللافت للنظر في توجه التيار السلفي نحو المشاركة السياسية سرعة تحوله الفكري نحو العمل السياسي، فبعد أن كان هناك قطاع داخل التيار السلفي يمنع العمل السياسي، وتيار آخر يقاطع المشاركة السياسية، هرول التيار السلفي نحو المشاركة السياسية، بعد ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ بشتى صورها، وهو ما اعتبر تحولًا فكريًا كبيرًا في فترة قصيرة ومن المعلوم أن التحول الفكري غالبًا ما يحتاج إلى وقت طويل. [١٩٢]

وعامة فقد اشتركت جميع التيارات السلفية في رفض المشاركة البرلمانية اتساقًا مع موقفها الرافض للديمقراطية وهو ما دفع بعض هذه الاتجاهات لعمل نوع من التراجعات فيما يخص شرعية العمل الحزبي، وكان أسبقها سلفية القاهرة بالإعلان عن إنشائها لحزب "الفضيلة" وهو **أول حزب سلفي يعلن** عن تأسيسه بمرجعية الشيخ محمد عبد المقصود، رغم أن أدبياته كانت ترفض العمل السياسي، تلاها إعلان مجموعة من سلفيي الإسكندرية العمل على إنشاء حزب النور وسْطَ صمت من شيوخ الدعوة تجاه دعمهم المباشر لهذه التجربة، أما خطاب السلفية المدخلية فلم يطرأ عليه أي تغيير. [١٩٣]

ولقد كان أول ما كشف عن الخلل في البنية الفكرية هو فشلهم في إيجاد نموذج تطبيقي يوفق بين الإسلام من ناحية، ومبادئ الديمقراطية من ناحية أخرى. فرغم نجاح التيار الإسلامي عمومًا والتيار السلفي خصوصًا في الوصول إلى السلطة من

---

(١٩١) محمد جلال محمود القصاص، مرجع سابق، ص ص٩٩-١٠٠.

(١٩٢) أ.د. جهاد عودة، ومحمد عبد الجليل عبد العال، إشكاليات ومعضلات الصعود الاستراتيجي السياسي للسلفيين في مصر (معهد الربيع العربي، ٢٠١٢)، ص٨٨.

(١٩٣) محمد سليمان أبو رمان، مؤتمر "التحولات السلفية" الدلالات، التداعيات والآفاق الأول من تموز٢٠١٣، مرجع سابق، ص ص١٦-١٧.

خلال آلية الانتخابات، أحد أهم أدوات الديمقراطية، ومشاركتهم في الانتخابات التشريعية في وقت كان بعضهم يرفضها بشكل قاطع. اقتصرت تحولاته في مرحلة ما بعد ثورة يناير٢٠١١ على القبول عمليًا بفكرة الحزب السياسي والمشاركة في الانتخابات، ترشيحًا، وتصويتًا، والعمل من داخل البرلمان، والقبول بفكرة المشاركة في وضع "التشريعات الوضعية" بينما ظلت مواقفه الأيديولوجية من هذه الأفكار كما هي تقريبًا دون إجراء أية مراجعات فكرية، أو فقهية على هذه الإيديولوجيا استنادًا إلى واقع الممارسة السياسية. (١٩٤)

استطاع التيار السلفي أن يقوم بتحولات فكرية لعدد من القضايا في وقت قصير للغاية لا يتجاوز بضعة أشهر. حيث لم يسبق له الاقتراب منها أو مناقشتها من قبل؛ نظرًا لتصادمها مع معتقداته، مثل: قضية المواطنة، وحقوق الأقباط، وسيادة القانون، والدولة المدنية وتجديد الخطاب الديني، وما شابه ذلك من القضايا. (١٩٥)

وبسبب ارتباك اللحظة التاريخية، التي عاشتها الدعوة السلفية، لم يسبق لمشاركتها السياسية أي تنظير شرعي وإنما حدث التنظير بعد اتخاذ القرار، وما يساعدنا في تفهم هذا التحول النظر إلى طبيعة الفكرة السلفية لدى الدعوة خاصة، وتطبيقاتها المختلفة لدى غيرها من الكيانات الإسلامية عامةً، وهذا عكس منهج أنصار السنة المحمدية التي لا تمانع في ذلك، فحسب رئيسها العام د. عبد الله شاكر: "لا حرج في هذا. من يرد أن يترشح لمجلس الشعب حتى لو قيادي لا أمانع فهذا عمل داخل الدولة إن قبلوه فلا حرج". كذلك كان موقف الإخوان المسلمين الذي تبنى منهج

(١٩٤) د. محمد فايز فرحات، تجربة الإسلاميين في حكم مصر الانكشاف الفكري والتنظيمي، كراسات إستراتيجية، العدد ٢٤٨ (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية،٢٠١٤)، ص٥.

(١٩٥) أ.د. جهاد عودة، ومحمد عبد الجليل عبد العال، مرجع سابق-٨٩.

التغيير التدريجي، وشارك قدر المستطاع في الحياة السياسية سواء في النقابات أو البرلمانات المختلفة قدر المساحة السياسية التي توافرت له. [١٩٦]

كشفت ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١، المشهد السّياسي المصري بشكلٍ غير مسبوقٍ. وغدت ساحة المُنافسة الحزبيّة والجماهيرية مُشرعة على مصراعيها، وبات الطريق إلى التّأثير والسّلطة والقرار يمرّ بالضّرورة عبر البرلمان والعمل الحزبي. وهنا صار التيّار السّلفي أمام وسطٍ سياسي يتضادّ فيه المبدأ مع التّأثير والنفوذ، وهو الأمر الذي استدعى أن يتم التّعاطي بشكلٍ مُختلفٍ مع هذا الواقع الجديد، حتّى لو أدّى ذلك إلى اتخاذ خطوات سريعةٍ للتّنظير السّياسي السّابق؛ بحيث يُقدِّم إلى الجمهور تفسيرا لسبب تغيّر الموقف من المُمارسة الدّيمقراطية.

دخل المشهد السّلفي المصريّ في فضاء صاخبٍ من الجدل حول مشروعية المشاركة في الانتخابات، وتكوين الأحزاب السياسيّة، وإعلان القبول بالتّعدّدية السياسيّة، وتداول السّلطة. ففي الوقت الذي بقيت فيه بعض الجمعيات والشّخصيات السّلفيّة على موقفها السّابق، الرافض للمشاركة في الانتخابات البرلمانيّة وتكوين الأحزاب قررت الجمعيات والشّخصيات السّلفيّة الأكثر جماهيريّة دخول المُعترك السّياسي، وتكوين أحزابٍ.

ولقد أبدى **الشيخ محمد عبد المقصود** رفضًا صارمًا لمبدأ المشاركة في الانتخابات؛ بسبب تحاكم هذه المجالس إلى غير شريعة الله، وحقّ أعضاء هذا المجلس في رفض الشّريعة، وهو ما رآه "كفرا بإجماع المسلمين. " كما وصف من يرون جواز المشاركة، بأنهم "مُرجئة العصر". وعلى الرّغم من مواقفه تلك؛ فإنه بعد ثورة ٢٥ يناير كان من أوائل من قرر تأسيس حزب سياسي (**حزب الأصالة**) ثم خاض الانتخابات

(١٩٦) محمد سليمان أبو رمان، مؤتمر "التحولات السلفية" الدلالات، التداعيات والآفاق الأول من تموز٢٠١٣، مرجع سابق، ص١٧.

البرلمانيّة. ثمّ شدّد في محاضرة له على وجوب المُشاركة في الانتخابات معتبراً أنّ عدم المُشاركة في الانتخابات، كتمان للشّهادة.

وعلى الرّغم من الموقف الواضح، الذي أبداه شيوخ الدّعوة السّلفيّة بالإسكندرية من النظام الدّيمقراطي، ومن تصريح المتحدّث الرسمي باسم الدّعوة السّلفيّة **عبد المنعم الشحّات** قبل تأسيس حزب النور، "أنّ نظام الأحزاب يخالف النظام الإسلاميّ، وأنّ الدّعوة السّلفيّة بالإسكندرية؛ لن تؤسّس حزباً سياسيا؛ فإنّ الدّعوة السّلفيّة قد قرّرت بعد حينٍ تأسيس حزبٍ سياسي تحت اسم **"حزب النور"**. ومع أنّ قادة الحزب هم قيادات في الدّعوة السّلفيّة؛ فإنّ الشيخ" ياسر برهامي" قد أكّد في حوارٍ له طبيعة العلاقة الأبويّة التي تُمارسها الدعوة السّلفيّة تجاه حزب النور حيث أشار قائلا: " ناقشنا الأمر، وبعد ذلك وافقنا عليه، ووافقنا على أن ندعمهم. **أبناء الدّعوة هم من أسّس الحزب، وهل يخرج الابن عن طاعة أبيه؟"**.

وبعد تكون الحزب السّياسي، وانفتاح قادة الحزب والدّعوة السّلفيّة على المشهد الإعلامي عبر إجراء الكثير من الحواراتِ التّلفزيونيّة والصّحفيّة؛ لمس المُتابع اختلاف تعاطي شيوخ الدّعوة مع فكرة الدّيمقراطية. فبعد أن كانت "كفرا"، صار شيوخ الدّعوة السّلفيّة يلجأون إلى بعض التّفصيل في موقفهم. وبات الحديث يتكرر عن أنّ هناك فرقًا بين آليات الدّيمقراطية، وفلسفتها، وعن إمكانيّة أن نقبل بالآليات ونرفض الفلسفة. وقد كرر الشّيخ "عبد المنعم الشّحّات" هذا الموقف الجديد في عددٍ من البرامج التّلفزيونيّة، كما في حواره مع محمود سعد على التلفزيون المصري؛ إذ أكّد على أنّ: "الدّيمقراطية عبارة عن فلسفة وآليات. [١٩٧]

(١٩٧) حوار عبد المنعم الشحات مع محمود سعد، قناة النهار، ٢٠١٢/١٢/٢
https://www.youtube.com/watch?v=hwMfQT٥bA٠E

واعتبر أن الآليات مقبولة وليس فيها ما يخالف الشّرع، وأمّا الفلسفة، فتحتاج إلى إضافة مرجعيّة الشّريعة الإسلامية. وهنا تجاوز شيوخ الدّعوة السلفيّة مسألة جواز تكوين الأحزاب والمشاركة في الانتخابات، إلى تأثيم مَنْ لم يُشارك فيها.

وفي إشارة لهذا التحول، فقد أكد الشيخ عبد المنعم الشحات، المتحدّث الرسمي باسم الدّعوة السّلفيّة في إحدى محاضراته: "نحن لا نقول فقط إنّ الدّيمقراطيّة حرام، بل الدّيمقراطيّة كفر. (١٩٨)

لكن **بعد الثّورة**، صرح الشّيخ **عبد المنعم الشحات**، على القناة المصرية أنّ السلفيّين لن يفرضوا الشّريعة على الناس بالقوة في حال لم يختاروها، وهنا قابل الكثير من الإسلاميين هذا التصريح بالتّرحاب، بحكم أنّه تطور إيجابي يصبّ في اتّجاه دمج الإسلاميّين في الفضاء السّياسي؛ إلا أن بعض التّصريحات، التي أدلى بها قادة في الحزب، كانت غير مفهومة وغير مُبررة. كالحديث، الذي أجراه يسري حمّاد المتحدّث الرسمي باسم حزب النور مع إذاعة الجيش الإسرائيلي -وهو فعل لم تُقدم عليه أيّ قوة سياسية في مصر؛ لكونه يُعدّ سلوكًا تطبيعيا مع إسرائيل- قال فيه: إنّ الحزب سيحترم اتّفاقيّة كامب ديفيد، وإنّ أيّ تعديلات في الاتّفاقية، ستقع عبر طاولة مفاوضات، وإنّ أيّ سائح إسرائيلي سيأتي إلى مصر سيكون مُرحّبا به بلا شك. هذا إضافة إلى تأكيد يسري حمّاد ما نقله له المراسل الإسرائيلي، من أنّ التّصريحات السّابقة لقادة في حزب النور؛ التي أكدت على احترام معاهدة كامب ديفيد، قد أوجدت ارتياحًا في المُجتمع الإسرائيلي. (١٩٩)

أشارت هذه التّحوّلات في بعض الأوساط السلفيّة، وبمعزل عن تقييمها خلال مدّة وجيزة من عُمر الثّورة إلى أنّ المستقبل يشي بمزيد من التّطور الفكريّ، والانفتاح

---

(١٩٨) محاضرة الشيخ عبد المنعم الشحات ٢٠١١/١٠/٤

http://www.youtube.com/watch?v=٤kFirseQTQE

(١٩٩) حوار يسري حماد في برنامج تلفزيوني، قناة الحياة، تفاصيل مكالمة المراسل الإسرائيلي.

https://www.youtube.com/watch?v=WGX٩Igs٥t٤A٢٠١١/١٢/٢١

الذي ستشهده الحالة السّلفيّة المصريّة إثر دخولها إلى المُعترك السّياسي، وخضوعها لمُتطلّبات والتزامات الوصول إلى البرلمان والمُشاركة في السّلطة. [٢٠٠]

ج. الجدلية بين الفكر والحركة "حزب النور نموذجًا": -

لم تظهر أزمة العلاقة في مشروع حزبي الفضيلة والأصالة كما حدثت في حزب النور بسبب أن مشروع حزب الفضيلة كان بدعوة من الشيخ محمد عبد المقصود الشيخ البارز فيما يسمى بسلفية القاهرة وغيره من المشايخ، وهي ترفض تماما التنظيم والعمل الجماعي؛ وبالتالي فالدعوة في البداية كانت لمشروع حزب برعاية الشيخ عبد المقصود، وبسبب خلافات شخصية صرفة انقسم المشروع وخرج حزب الأصالة لذا لم يتعرض لمثل هذه الأزمة. [٢٠١]

والمتتبع لخطوات حزب النور منذ التأسيس يستطيع ملاحظة أن كل الوقائع، التي حدثت تُشير إلى بوادر أزمة تعصف بحزب النور وقياداته المؤسسين؛ وذلك بسبب سرعة التوجه للعمل السياسي الحزبي وعدم التخطيط المسبق ودراسة هذه التجربة، حيث **مرت العلاقة بين الدعوة والحزب بثلاث مراحل** "التخبط، والإنكار، والسيطرة" وهى المراحل التي تعرض لها الدراسة باختصار.

- **مرحلة التخبط:** - في البداية عانت الدعوة السلفية من حالة من "التخبط" بسبب "ارتباك" وتسارع الخطوات مرحلة ما بعد ثورة يناير٢٠١١، هي فترة فاصلة في حياة الدولة المصرية وفي حياة الدعوة السلفية؛ حيث فشلت الدعوة في إدارة أزمة الثورة المصرية فلم تشارك فيها، ولم تضع أي احتمالات لنجاحها باعتبارها وقفة عادية، مثل غيرها من الوقفات وسوف يقضي عليها النظام، أيضا فرغم تحركهم في الثامن من فبراير عام ٢٠١١، وإقامة أول مؤتمر لهم رغم أن البعض "حاول تأجيله

(٢٠٠) نواف عبد الرحمن القديمي، الإسلاميون وربيع الثورات الممارسة المنتجة للأفكار، مرجع سابق، ص ص٢٣-٢٤.

(٢٠١) محمد سليمان أبو رمان، مؤتمر "التحولات السلفية" الدلالات، التداعيات والآفاق الأول من تموز٢٠١٣، مرجع سابق، ص٤٩- ص٥٣.

أكثر من مرة" إلا أن خطابهم لم يحمل مشروعًا حقيقيًا يدل على التحامهم باللحظة واستعدادهم لها فكان مشروع "الهوية" حيث تحركت الدعوة كقوة ضغط رمزية أكثر منها كلاعب سياسي في هذه اللحظة. وبسبب سوء إدارة الدعوة لحدث "الثورة" وعدم تفاعلها مع مراحلها اعتبر طرح عماد عبد الغفور لفكرة الثورة بمثابة "الصدمة" لديهم فرغم موافقة محمد إسماعيل المقدم على الفكرة إلا أنه كان يرى عدم قدرتهم على هذه الخطوة.

- **مرحلة "الإنكار:** - " للصلة بين الدعوة والحزب أعلن" برهامي" في أوائل أبريل عام ٢٠١١، عن الحزب الذي بدأ في جولاته الميدانية بأن الدعوة السلفية ستظل دعوة، ولن تتحول إلى حزب، هناك أناس في القاهرة والإسكندرية لا أستطيع أن ألغي عنهم وصف السلفيين هم يَروْن مشاركتهم الدعوية ليس لهم كبير مشاركة فيها، وأن لهم رغبة في المشاركة السياسية، وأشار إلى قضية المشاركة السياسية أحد الوسائل، التي يمكن استغلالها في الدعوة إلى الله ومن يُرِدْ أن يشارك بفاعلية أكبر بتكوين حزب أو نحو ذلك فلا يُخرجه عن كونه سلفيًا".

- **مرحلة السيطرة:** - أكد برهامي أنه بعد حالة الزخم، التي بدأ يحققها الحزب كانت مرحلة "السيطرة" على "حزب النور، الذي أسسه أشخاص من الدعوة، بعد مناقشتهم الأمر وبعد ذلك وافقوا عليه ووافقوا على تدعيمهم، وقال: إن أبناء الدعوة هم من أسس الحزب، وهل يخرج الابن عن طاعة أبيه؟ هؤلاء أبناء الدعوة".

في تلك الفترة بدأت تظهر للعلن أولى الأزمات الناجمة عن ازدواجية العلاقة بين الحزب والدعوة وهي استقالة المتحدث الرسمي للحزب د. محمد يسري سلامة وانتقاد الشيخ سعيد عبد العظيم عليه بسبب ثنائه على الروائي الراحل "نجيب محفوظ"، هذه الواقعة رآها برهامي "نوعًا من النقد الداخلي، وحق أن ينتقد طالما أن هناك مخالفة للأدلة الشرعية" وقال إنهم يريدون أن يصنعوا نموذجا فريدا، وأشار

إلى أن ليس هناك تيارات سياسية سابقة عليهم تجذبهم، يريدون تحقيق تجربة مصرية سلفية خالصة جديدة، وأكد على أن أبناء الحزب هم من يقررون، وأشار إلى أن هناك آليات للحزب، والدعوة لن تتخذ القرارات عوضا عن الحزب، تبين حكم الشرع، وتبين لكل واحد وليس للحزب فقط، وعامة الحزب سواء من المؤسسين، أو من أعضائه من أبناء الدعوة الذين يرجعون في شئونهم الدينية إلى مشايخ الدعوة، والباب مفتوح للحزب وللجميع". (٢٠٢)

٣- تعديل قانون الأحزاب السياسية.

بعد قيام ثورة ٢٥ يناير٢٠١١، وسقوط نظام الرئيس الأسبق حسني مبارك وتولي المجلس الأعلى للقوات المسلحة إدارة شئون الحكم في المرحلة الانتقالية عبر آليات الإعلانات الدستورية والمراسيم والقرارات، بدأت عملية مراجعة شاملة للإطار الدستوري والقانوني المنظم للحياة السياسية في مصر على النحو، الذي يعالج التشوهات والاختلالات، التي هيمنت عليها خلال المرحلة السابقة، وبما يحقق ويلبي طموحات المصريين ويتفق وأهداف الثورة ويكرس الحياة الديمقراطية ويرسي دولة القانون والمؤسسات. (٢٠٣)

فحرية ممارسة العمل السياسي، وتشكيل الأحزاب السياسية دون معوقات؛ أتاح الفرصة أمام التيار السلفي، لكي ينشئ الأحزاب السياسية، ويمارس العملية الحزبية. (٢٠٤)

وفى سياق الجهود الرامية لتفعيل النظام الحزبي في مصر، أصدر المجلس الأعلى للقوات المسلحة في ٢٨ مارس ٢٠١١ مرسومًا بقانون رقم (١٢) لسنة ٢٠١١ بتعديل بعض أحكام قانون الأحزاب السياسية رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٧، **وقد تمثلت أهم**

---

(٢٠٢) المرجع السابق، ص ص١٩-٢٠.

(٢٠٣) تطور الأحزاب السياسية في مصر، جريدة أنباء الوطن في الخارج، القاهرة: الهيئة العامة للاستعلامات، ص٦.

(٢٠٤) أ.د. جهاد عودة، ومحمد عبد الجليل عبد العال، مرجع سابق، ص٤٦.

التعديلات والأحكام التي تضمنها المرسوم فيما يتعلق بشروط تأسيس واستمرار الأحزاب في الآتي:

أ- إنشاء لجنة قضائية خالصة تختص بفحص ودراسة إخطارات تأسيس الأحزاب السياسية طبقًا لأحكام هذا القانون على أن تشكل هذه اللجنة برئاسة النائب الأول لرئيس محكمة النقض، أعلى محكمة مدنية في البلاد، وعضوية نائبين لرئيس مجلس الدولة ونائبين لرئيس محكمة النقض واثنين من رؤساء محاكم الاستئناف.

ب-أن يكون تأسيس الحزب وإنشائه بمجرد الإخطار على أن يعرض ذلك الإخطار على اللجنة، التي يتعين عليها الرد عليه، ويمارس الحزب نشاطه السياسي اعتباراً من اليوم التالي لمرور ثلاثين يومًا من إخطار لجنة الأحزاب دون اعتراضها.

ج- عدم تأسيس أي حزب على أساس ديني، أو طبقي ولا تتعارض مبادئه أو أهدافه، أو برامجه، أو سياسته، أو أساليبه في ممارسة نشاطه مع المبادئ الأساسية للدستور، أو مقتضيات حماية الأمن القومي المصري، والحفاظ على الوحدة الوطنية والسلام الاجتماعي والنظام الديمقراطي.

د- أن يوقع على إخطار قيام الحزب٥٠٠٠ عضو مؤسس من عشرة محافظات على الأقل بما لا يقل عن ٣٠٠ عضو من كل محافظة.

هـ- عدم انطواء وسائل الحزب على إقامة أي نوع من التشكيلات العسكرية وعلانية مبادئ الحزب، وتنظيماته ومصادر تمويله.

و- حذف الكثير من الاشتراطات، والعبارات الفضفاضة من نصوص القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٧ومنها مثلًا: - اشتراط أن يمثل برنامج إضافة للأحزاب الموجودة وعدم استغلال المشاعر الدينية.

ز- إلغاء الدعم المادي الذي كان يتم تقديمه للأحزاب عن طريق الدولة وتقليل مدة عضوية الأحزاب إلى خمس سنوات وليس عشر سنوات.

ح- مراقبة تنفيذ الأحزاب للاشتراطات والالتزامات المنصوص عليها في القانون.

ط- المساءلة في حالة وقوع مخالفات لهذه الالتزامات يكون من خلال قوانين العقوبات ويجوز للجنة الأحزاب حل الحزب، وتصفية أمواله إذا ثبت من التحقيقات، التي تجريها جهات التحقيق القضائية أن الحزب يمارس أي نشاط يخالف أيًا من الشروط المنصوص عليها فى القانون. (٢٠٥)

وقد شهدت هذه المرحلة صدور حكم دائرة شئون الأحزاب بمجلس الدولة فى٩ فبراير ٢٠١١ بالموافقة على تأسيس حزب الوسط الجديد وإلغاء قرار لجنة شئون الأحزاب السياسية السابقة برفض تأسيس الحزب وعليه أصبح الحزب يتمتع بالشخصية الاعتبارية والحق في ممارسة نشاطه السياسي. (٢٠٦)

عندما أصدر المجلس الأعلى للقوات المسلحة الإعلان الدستوري نصت المادة ٤ منه على أن: للمواطنين حق تكوين الجمعيات، وإنشاء النقابات والاتحادات والأحزاب؛ وذلك على الوجه المبين في القانون. ويحظر إنشاء جمعيات يكون نشاطها معاديا لنظام المجتمع، أو سريا أو ذا طابع عسكري. ولا يجوز مباشرة أي نشاط سياسي، أو قيام أحزاب سياسية على أساس ديني أو بناء على التفرقة بسبب الجنس أو الأصل.

تشكل الأحزاب الدينية تجذير للتمييز الطائفي. فقد شهدت مصر عددا من الأحداث الطائفية حدثت في الفترة من ٢٠٠٨ إلى ٢٠١٠ بلغت ٥٢ حادثا طائفيا في ١٧ محافظة، ٢١ حادثا في محافظة المنيا وحدها، كما أن الصعيد يستحوذ على نصف الأحداث الطائفية في مصر. وفقًا لتقرير المبادرة المصرية للحقوق الشخصية.

تخلط الأحزاب الدينية الإسلامية بين عدة مفاهيم، مثل الدين والقرآن والإسلام، ويعتبر كل منها نفسه ممثلا لصحيح الدين. وهو ما يضع صعوبات أمام قدرة المواطن المصري المسلم على المفاضلة والاختيار الواعي والتمييز بينها. وتتشابك الصورة والخيوط بين الأحزاب الدينية سواء من حيث الخلفيات الفكرية أو من حيث

---

(٢٠٥) نص المرسوم بقانون رقم (١٢) لسنة ٢٠١١ بتعديل بعض الأحكام القانون رقم ٤٠ لسنه ١٩٧٧ الخاص بنظام الأحزاب السياسية، جريدة الأهرام، ٩ مايو ٢٠١١.

(٢٠٦) تطور الأحزاب السياسية في مصر، جريدة أنباء الوطن في الخارج، مرجع سابق، ص٦.

القيادات ومصادر التمويل. الأمر الذي يحتاج إلى إعادة تركيب الصورة لنصل لمعرفة أعمق لطوفان الأحزاب الدينية الذي يجتاح مصر. [٢٠٧]

بعض العوامل الأخرى التي أدت إلى صعود التيار السلفي منها: -

١. عدم وجود قوى سياسية حقيقة ليبرالية، أو قومية، أو يسارية لها قواعد جماهيرية تستطيع أن تنافس التيار الديني بصفة عامة والتيار السلفي بصفة خاصة؛ مما جعل التيار الديني هو القوى السياسية الأكبر في البلاد. [٢٠٨]

ومنها تثبت الدراسة وجود علاقة طردية بين فقدان الثقة في الأحزاب التقليدية وصعود التيارات الإسلامية في هذا الوقت، ومنها التيارات السلفية.

٢. قوة التيار السلفي على الساحة، والتي تتمثل في: -

- التنظيم الجيد والقوي للجماعة، ووجود الأعداد الغفيرة من الكوادر والشباب، إضافة إلى الإمكانات المالية القوية، والتي ظهرت بوضوح أثناء العملية الانتخابية.

- القدرة الكبيرة على الحشد في الشارع المصري، وهذا ناتج عن سنوات طويلة من العمل الدعوي للجماعة، والتي استطاعت من خلاله التغلغل في الشارع المصري. [٢٠٩]

٣. استخدام الأساليب الدعوية الدينية في الدعاية الانتخابية، مثل استخدام المساجد، وذلك عن طريق الخطباء والوعاظ التابعين للجماعة، وذلك عن طريق

---

(٢٠٧) إلهامي الميرغني، مصر وطوفان الأحزاب الدينية، ٢٠١١/١١/١٤، العدد ٣٥٤٦، ص١.
http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=٢٨٣٣٧٩

(٢٠٨) أ.د. جهاد عودة، ومحمد عبد الجليل عبد العال، مرجع سابق، ص٤٦.

(٢٠٩) علي بكر، صعود سياسي: الخريطة الفكرية للتيارات السلفية في مصر. http://www.siyassa.org.eg

حث الناخبين على التصويت لصالح مرشحي التيار الإسلامي بصفة عامة، والتيار السلفي بصفة خاصة. [٢١٠]

وتسمى هذه العملية في بعض الكتابات بـــ" **تديين السياسة**" فقد أدى هذا التديين السياسي للعملية السياسية، والسلوك التصويتي للناخبين إلى تشويه عملية التحول الديمقراطي في مصر عقب ثورة ٢٥ يناير. ففي الوقت الذي راهن فيه كثيرون، وبشرت فيه العديد من الكتابات والتحليلات بعودة الحياة السياسية إلى مصر بعد انهيار نظام الحزب الواحد المهيمن، خاصة بعد حل الحزب الوطني الديمقراطي، وتنامي ظهور الحركات الاحتجاجية الجديدة، وظهور عدد كبير من الأحزاب السياسية، والأخذ بنظام تأسيس الأحزاب بالإخطار. حاول الإسلاميون التعامل مع التفاعلات السياسية والسيطرة على المشهد السياسي من خلال خطاب ديني سعى إلى تقديم رؤية وتأويلات دينية للتفاعلات، والمنافسات والصراعات السياسية بينهم وبين التيارات والقوى الليبرالية، ساهمت في تكبيل الفعل السياسي. استطاع هذا الخطاب الديني التغلغل داخل شرائح اجتماعية واسعة، خاصة داخل المناطق الريفية وداخل الفئات الفقيرة والمهمشة، وقد ساعد الإسلاميين في تدينهم للعملية السياسية والترويج لهذا الخطاب الديني سيطرتهم على المساجد وتوظيفهم لها في الصراع السياسي مع الليبراليين، هذا بالإضافة إلى نجاحهم في السيطرة على بعض "الأطر" أو "الهيئات" الدينية غير الرسمية التي تطورت بعد ثورة ٢٥يناير٢٠١١، والتي قدمت نفسها باعتبارها المعبر الحقيقي عن المواقف "الشرعية" وموقف "الإسلام" من التطورات السياسية المتلاحقة. ومن أبرز تلك الهيئات "الهيئة الشرعية للحقوق والإصلاح"، التي تأسست هيئةً غير رسمية تضم عددا من مشايخ السلفية للتعبير

(٢١٠) أ.د. جهاد عودة، ومحمد عبد الجليل عبد العال، مرجع سابق، ص٤٧.

عن مواقفهم، كرجال دين، من التطورات الجديدة في البلاد، بعد اندلاع الثورة وقرب سقوط مبارك. [٢١١]

٤. قوة التيار السلفي في العمل الاجتماعي والخدمي، ذلك العمل، الذي يترك أعظم الأثر في نفوس البسطاء والفقراء، والذي يجعلهم يسيرون خلف من يقوم بهذا العمل، ويدعمونه بشتى الوسائل، وعلى رأسها التصويت لصالح المرشح الذي ينتمي لهذا التيار. [٢١٢]

المبحث الثالث

موقف السلفيين من الآخر (ديني/نوعي)

لكل تيار أو جماعة أو حزب قواعد تسير عليها، لا تتعداها ويتم فيها تمييزه عن غيره، وهي كذلك عند السلفية. [٢١٣].

وفي إطار الحديث عن تغيير مواقف بعض الفصائل السلفية يمكن في هذا الصدد الإشارة إلى موقفهم من الأقباط والمرأة على اعتبار أن هذا الموقف يعد من أبرز العلامات التي تشير إلى بعض نتائج المراجعات والمواءمات الفكرية لديهم، يتناول هذا المبحث علاقة السلفيين بالأقباط، وموقف السلفيين من المرأة، وتشير الدراسة فيما يلي لموقف السلفيين من الآخر: -

أولا: السلفيين والأقباط:

يعد الاختلاف بين البشر ظاهرة تكوينية إلهية. وهى اختلافات وضعت "الآخر" في أحيان كثيرة موضع الشك والريبة. بالإضافة إلى أنها طرحت أمراَ جدياً للمناقشة.

---

(٢١١) د. محمد فايز فرحات، مرجع سابق، ص ص١٣-١٤.

(٢١٢) أ.د. جهاد عودة، ومحمد عبد الجليل عبد العال، مرجع سابق، ص٤٧.

(٢١٣) د. محمد أحمد عبد القادر، ملامح الفكر الإسلامي بين الاعتدال والغلو (القاهرة: دار المعرفة الجانبية، ٢٠٠٤ م)، ص ٧٨.

ولطالما كان المسلمون يفاخرون إقرار القرآن الكريم (بالآخر) المختلف سواء أكان من أهل الكتاب، أم غير ذلك، بغض النظر عن جنسه ولونه. [٢١٤]

الموقف السلفي من ترشح قبطي للرئاسة، يرى السلفيون أنه لا يجوز في الإسلام، **أولًا:** لقول الله تعالى (وَلَنْ يَجْعَلَ اللهُ لِلْكافِرِينَ عَلَى الْمُؤمِنِينَ سَبِيلًا)، [٢١٥] أي لا يتحكم غير المسلم في المسلمين في ديار الإسلام، **ثانيًا:** أنه قد أجمع العلماء على أن من يتولى الولاية العامة (الرئيس) هو المسلم الذكر، **ثالثًا:** لأن الأغلبية في هذه الديار للمسلمين وأنها بلاد إسلامية، فكيف يكون رئيسهم على غير دينهم، لاسيما أن المادة الثانية من الدستور تنص على "أن الدين الإسلامي هو دين الدولة وأن الشريعة الإسلامية هي المصدر الرئيسي للتشريع"، **رابعًا:** فقد أجاز الشرع الخروج على الحاكم، الذي صدر منه الكفر البواح، فكيف نحكم حاكمًا هو كافر أصلي يقول الله تعالى (لَقَدْ كَفَرَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّ اللهَ هُوَ الْمَسِيحُ ابْنُ مَرْيَمَ)، [٢١٦] **خامسًا:** لم يشرع الله تعالى أن تتزوج المسلمة بغير المسلم؛ وذلك حتى يكون المسئول عن البيت مسلمًا، فكيف يكون المسئول عن المسلمين كلهم غير المسلم؟! كما أنه لم يحدث ذلك مثلًا في أمريكا أو أوروبا أن حكمهم رئيس على غير ملة أغلبية السكان. [٢١٧]

يرى السلفيون أن أبرز ما تميز به الإسلام كفالته حق الآخر في عدم الاقتناع به، وترك له حرية الاختيار بموجب الآية الكريمة "لا إكراه في الدين" [٢١٨] واعتبر المنتمين للديانات الأخرى أهل الكتاب مكفولي الحقوق في عصر لم يكن سائدًا فيه الاعتراف بالحريات الدينية؛ حيث كان الناس على دين ملوكهم، فشرعية الآخر في الإسلام مبنية على اعتقاده، حقًا كان أم باطلًا، بل هي مبنية على تلك الحقيقة الكلية، التي قدرها

---

(٢١٤) مجموعة باحثين، السلفية، النشأة – المرتكزات – الهوية (بيروت: معهد المعارف الحكمية للدراسات الدينية والفلسفية، ٢٠٠٤)، ص٧٢- ص ٧٧.

(٢١٥) النساء: ١٤١.

(٢١٦) المائدة: ١٧.

(٢١٧) محمد فتحي محمد حصان، مرجع سابق، ص١٢٨.

(٢١٨) البقرة: ٢٥٦

الإسلام منذ البداية، وهى أن البشر لمجرد أنهم بشر لهم حقوقهم في الحصانة، والكرامة، والحماية. [٢١٩]

وبالنسبة للسلفيين والأقباط في مصر. فقد اشتعلت مسألة الطائفية منذ بداية العام ٢٠١٠، (ليلة بداية العام ٢٠١٠). حادث نجع حمادي بصعيد مصر، والذي راح ضحيته عدد من المسيحيين. واستمرت قضايا تغيير الديانة تشغل جزءا من الجدل حول الدين في مصر.

وفي إطار هذا الجدال كان هناك موقف سلفي نظري، وعملي بدرجة ما، فقد رفض السلفيون المصريون تهديد القاعدة للكنيسة المصرية، ولأقباط مصر، ودبج بعضهم الدراسات في تحريم ذلك. [٢٢٠]

ولكن بعد ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١، اتخذت بعض المواقف من السلفيين مغايرة لذلك، من الأحداث كموقفهم من الأحداث الطائفية التي جرت بعد ثورة ٢٥ يناير، مثل هدم كنيسة صول بأطفيح، وانتهاءَ بأحداث إمبابة في ٨ مايو ٢٠١١. [٢٢١]

هذا بالإضافة إلى رفض بعض النواب السلفيين، وبعضهم من حزب النور دعوة رئيس مجلس الشعب سابقا سعد الكتاتني الوقوف دقيقة حدادًا على وفاة البابا شنودة، مما ترك أثر سلبيًا لدى الأقباط في حينها وعكس رؤية محدودة لقواعد المواطنة لدى ممثلي هذا التيار. [٢٢٢]

أما ترشح القبطي في مجلس الشعب، رأى الشيخ ياسر برهامي أن مجلس الشعب له سلطة تشريعية ورقابية، ويمكنه عزل رئيس الدولة، ومحاسبة الحكومة، والمقرر أن كل أنواع الولايات لا يحل للكافر أن يتولاها؛ مستشهدًا بمجلس اللوردات البريطاني

---

(٢١٩) مجموعة باحثين، السلفية، النشأة – المرتكزات – الهوية، مرجع سابق، ص٧٢- ص ٧٨.

(٢٢٠) هاني نسيرة، السلفية في مصر تحولات ما بعد الثورة، مرجع سابق، ص ص ٢٧-٢٨.

(٢٢١) محمد جلال القصاص، مرجع سابق، ص١٥٠.

(٢٢٢) محمد حمدي أبو القاسم، حول مستقبل حزب النور السلفي والانتخابات القادمة، معهد العربية للدراسات، ٢٠١٤/٧/١٩. www.studies.alarabiya.net

وهو أحد مجلسي التشريع باشتراطه أن يكون العضو بروتستانتيًا، واعتبر برهامي أن هذا حال الدولة المسلمة الكاملة، أما الواقع الذي يعيشه المسلمون اليوم؛ فهو واقع أفرزه "الاحتلال الغربي" لبلاد المسلمين، وما نتج عنه من تربية الأجيال العلمانية التي تدور في فلكهم، في: السياسية، والإعلام، والاقتصاد، وغير ذلك من شئون الحياة، فما يفعله المسلمون في هذا الواقع مرتبط بالقدرة والعجز، والمصلحة والمفسدة، وأنه لم يحدث أن وضع على رأس قائمة "حزب النور" رجل نصراني، [٢٢٣] وقد تبين ذلك في موقف السلفيين، عند تعيين محافظ مسيحي لمحافظة قنا في أبريل ٢٠١١، حيث شاركوا بكثافة في الاعتصام استنادا إلى أنه لا ولاية لكافر على مسلم. [٢٢٤]

ثانيا: موقف السلفيين من حقوق المرأة: -

تمثل المرأة هاجسًا أساسيًا في خطب السلفيين، وكتاباتهم، فيرى البعض أن الخطاب السلفي المتعلق بالمرأة يستند إلى أحكام تخلقت في رحم أنساق اجتماعية مخالفة تمامًا للأنساق الاجتماعية المعاصرة في مجتمعاتنا العربية. بحيث يصبح من المستحيل محاولة إيجاد علاقة بينهما، ويرى البعض الآخر من الباحثين أن الخطاب السلفي الخاص بالمرأة يتمسك بحرفية النصوص؛ مما يترتب عليه نتيجتان بالغتا الخطورة **الأولى**: الإساءة للنصوص بإظهارها بمظهر لا يتفق والظرف الحاضر، و**الثانية**: التضييق على المخاطبين بها، وإيقاعهم في حرج شديد، ويكون المطلوب تفسير تلك النصوص وتأويلها بما يتواءم ومستجدات العصر ومتغيراته وهى بالتأكيد تتسع لذلك، كما رأى البعض **الثالث** أن الذكورية السلفية الفقهية والاجتماعية، تحاول السيطرة على المجال الخاص للمرأة انطلاقًا من نظام الزي والنقاب، والدعوة له بوصفه جزءا رئيسًا من العقيدة الإسلامية على خلاف رأي غالب الفقه وعلماء الأزهر الذين يرون في

(٢٢٣) محمد فتحي محمد حصان، مرجع سابق، ص١٣٩.

(٢٢٤) محمد جلال القصاص، مرجع سابق، ص١٥٠.

النقاب عادة اجتماعية، وليست عبادة ولا جزءًا من العقائد الإسلامية وفق رأي الجمهور. [٢٢٥]

وفي شأن المرأة مثلا: يقوم الخطاب السلفي على استبعاد المرأة من المشاركة في المجال العام ويحصر وظيفتها في إطار المنزل، والاعتناء بتربية الأولاد في سياق ما يطلقون عليه "التصفية والتربية" [٢٢٦]، وهو إذ يقر المساواة الوجودية للرجل والمرأة، يقرر أن الأصل في المرأة هو

لزوم البيت لقولة تعالى "وقرن في بيوتكن" [٢٢٧]، وما كان عليه نساء السّلف من عدم التدخل في السياسة. [٢٢٨]

وبالنسبة لتولي المرأة المناصب العليا، يرى السلفيون أن المرأة يجب أن تُمنع من تولي المناصب العليا، كأن تكون وزيرة، أو قاضية، وخاصة رئاسة الدولة؛ لأن في ذلك ظلم للمرأة وافتئات على المصلحة، ويرى السلفيون أن هذا لا يتنافي إطلاقا مع ما للمرأة من دور عظيم في جميع نواحي الحياة وهو ما بينه الله تعالى ورسوله (ص)، وكذلك أحوال الصحابيات رضي الله عنهن، فأم سلمه رضي الله عنها زوج النبي (ص) كانت تشير على النبي (ص) في أصعب الظروف ويقبل (ص) مشورتها، ويكون في المشورة كل خير، فالمرأة لها المكانة المهمة في المجتمع، فهي التي تربي الأجيال، وهى التي ربت العظماء من المسلمين، هي الزوجة التي تهيئ بيت زوجها وأولادها

---

(٢٢٥) محمد فتحي محمد حصان، مرجع سابق، ص١٢٨.

(٢٢٦) يراد **بالتصفية**: عدة أمور، الأول: تصفية العقيدة الإسلامية مما هو غريب، كالشرك، وجحد الصفات الإلهية وتأويلها. الثاني: تصفية الفقه الإسلامي من الاجتهادات الخاطئة المخالفة للكتاب والسنة. الأمر الثالث: تصفية كتب التفسير والفقه من الرقائق وغيرها من الأحاديث الضعيفة والموضوعة.، والرابع: تصفية التأريخ الإسلامي مما أدخله فيه من كذب أما المقصود **بالتربية**: فأريد به تربية الجيل الناشئ على الإسلام المصفى، تربية= =إسلامية صحيحة منذ نعومة أظافرة، دون اي تأثير بالتربية الغربية الكافرة. انظر: للإمام محمد ناصر الألباني، الدعوة السلفية أهدفها وموقفها من المخالفين لها إعداد عصام موسى هادي ص ص ٦٨-٦٩. وأبي أسامة سليم بن عيد الهلالي، الجماعات الإسلامية في ضوء الكتاب والسنة، ط٣ (القاهرة: ١٩٩٧)، ص٣٩٥.

(٢٢٧) سورة الأحزاب: أية ٣٣.

(٢٢٨) د.محمد أبو رمان، مؤتمر"التحولات السلفية" الدلالات، التداعيات والآفاق الأول من تموز٢٠١٣، مرجع سابق، ص٧٦ – ص٧٨.

التهيئة، التي تساعدهم على مواجهة الحياة، وكذلك لها أن تعمل في مجالات العمل المختلفة طالما أنها لا تنافي الشرع، ووقارها وطالما هي في حاجة إلى العمل، أو العمل في حاجة إليها. (٢٢٩)

أما ترشح المرأة للمجالس النيابية، فقد تغير موقف علماء السلفية حول جواز ترشح المرأة لانتخابات مجلس الشعب، قبل ثورة ٢٥ يناير٢٠١١ وبعدها، فقبل الثورة أجاب **الشيخ ياسر برهامي** عن سؤال حول جواز ترشح المرأة لانتخابات مجلس الشعب، قال: (لَنْ يُفْلِحَ قَوْم وَلَّوا أَمْرَهُمْ امرأة) (رواه البخاري)، وأجاب على السؤال نفسه بعد ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١، بأنه لا يمنع من ترشح المرأة على القوائم للأحزاب ذات المرجعية الإسلامية، ومنها: "حزب النور"؛ فالفتوى في واقعنا المعاصر ليست على الحكم المطلق، وذلك لدرء مفسدة ترك البرلمان لليبراليين والعلمانيين يسنون دستوراً يحارب الإسلام. (٢٣٠)

أما **حقوق المرأة والاحتفال بيوم المرأة العالمي**، فيعتبر من وجه نظر السلفيين، عيدا يتخذه أعداء الإسلام من أجل المرأة العربية، والمسلمة كي يلحقوها بالمرأة الغربية؛ لتخريب المجتمعات الإسلامية، وإفساد الأسر المسلمة؛ كي تصبح المرأة العربية والمسلمة كالمرأة الأجنبية

والغربية لا تَرَد يد لامس، وليس لزوجها قوامة عليها، وليس لوليّها سلطة(٢٣١).

ومن وجهة نظر السلفيين أن للمرأة السلفية خصائص تتمثل في (٢٣٢): -

١- أنها تتمسك بكتاب الله وبسنة رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم في حدود ما تستطيع على فهم السلف الصالح.

---

(٢٢٩) محمد فتحي محمد حصان، مرجع سابق، ص١٢٩.

(٢٣٠) محمد فتحي محمد حصان، مرجع سابق، ص١٣٠.

(٢٣١) د.محمد أبو رمان، مؤتمر"التحولات السلفية" الدلالات، التداعيات والآفاق الأول من تموز٢٠١٣، مرجع سابق، ص٧٦ – ص٧٨.

(٢٣٢) محمد جميل حمامي، خصائص المرأة السلفية، شبكة سحاب السلفية ٢٠١٢/١٠/٧

http://www.sahab.net/home/?p=٧٢٤

٢- أن تتعامل مع المسلمين معاملة طيبة بل ومع الكافرين، فإن الله عز وجل يقول في كتابه الكريم: ((وَقُولُوا لِلنَّاسِ حُسْنًا)) [٢٣٣]، ويقول: ((إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَى أَهْلِهَا) [٢٣٤]، ويقول أيضا: ((وَإِذَا قُلْتُمْ فَاعْدِلُوا) [٢٣٥]، ويقول سبحانه وتعالى: ((يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُونُوا قَوَّامِينَ بِالْقِسْطِ شُهَدَاءَ لِلَّهِ وَلَوْ عَلَى أَنْفُسِكُمْ أَوِ الْوَالِدَيْنِ وَالْأَقْرَبِينَ إِنْ يَكُنْ غَنِيًّا أَوْ فَقِيرًا فَاللَّهُ أَوْلَى بِهِمَا فَلَا تَتَّبِعُوا الْهَوَى أَنْ تَعْدِلُوا وَإِنْ تَلْوُوا أَوْ تُعْرِضُوا فَإِنَّ اللَّهَ كَانَ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرًا) [٢٣٦]

٣- يجب عليها أن تلازم اللباس الإسلامي وأن تبتعد عن التشبه بأعداء الإسلام، روى الإمام أحمد في مسنده من حديث عبد الله بن عمر رضي الله عنهما قال: قال رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم: "من تشبه بقوم فهو منهم". ورب العزة يقول في شأن اللباس: (يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ قُلْ لِأَزْوَاجِكَ وَبَنَاتِكَ وَنِسَاءِ الْمُؤْمِنِينَ يُدْنِينَ عَلَيْهِنَّ مِنْ جَلَابِيبِهِنَّ ذَلِكَ أَدْنَى أَنْ يُعْرَفْنَ فَلَا يُؤْذَيْنَ) [٢٣٧] وروى الترمذي في جامعه من حديث عبد الله بن مسعود رضي الله تعالى عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم: "المرأة عورة فإذا خرجت استشرفها الشيطان".

٤- أن تُحسن إلى زوجها إذا أرادت الحياة السعيدة فإن النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم يقول: "إذا دعا الرجل امرأته إلى فراشه فأبت لعنتها الملائكة" متفق عليه. وفي صحيح مسلم: "إلا كان الذي في السماء غاضبا عليها".

٥- تقوم برعاية أبنائها رعاية إسلامية فقد روى البخاري ومسلم في صحيحيهما من حديث عبد الله بن عمر رضي الله عنهما قال: قال رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم: "كلكم راع وكلكم مسئول عن رعيته" وذكر المرأة أنها: "راعية في بيت

---

(٢٣٣) البقرة: ٨٣

(٢٣٤) النساء: ٥

(٢٣٥) الأنعام: ١٥٢

(٢٣٦) النساء:١٣٥

(٢٣٧) الأحزاب: ٥٩

زوجها ومسئولة عن رعيتها" وفي الصحيحين من حديث معقل بن يسار رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم: "ما من راع يسترعيه الله رعيه، ثم لم يحطها بنصحه إلا لن يجد رائحة الجنة" فلا ينبغي أن تشغلها الدعوة عن تربية أبنائها.

٦- أن ترضى بما حكم الله من تفضيل الرجل على المرأة، يقول سبحانه وتعالى: ((وَلا تَتَمَنَّوْا مَا فَضَّلَ اللَّهُ بِهِ بَعْضَكُمْ عَلَى بَعْضٍ)) [٢٣٨]، ويقول سبحانه وتعالى: ((الرِّجَالُ قَوَّامُونَ عَلَى النِّسَاءِ بِمَا فَضَّلَ اللَّهُ بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ وَبِمَا أَنْفَقُوا مِنْ أَمْوَالِهِمْ فَالصَّالِحَاتُ قَانِتَاتٌ حَافِظَاتٌ لِلْغَيْبِ بِمَا حَفِظَ اللَّهُ وَاللَّاتِي تَخَافُونَ نُشُوزَهُنَّ فَعِظُوهُنَّ وَاهْجُرُوهُنَّ فِي الْمَضَاجِعِ وَاضْرِبُوهُنَّ فَإِنْ أَطَعْنَكُمْ فَلا تَبْغُوا عَلَيْهِنَّ سَبِيلًا)) [٢٣٩]

وفي الصحيحين من حديث أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم: "استوصوا بالنساء خيرا فإنهن خُلقن من ضِلع أعوج، وإن أعوج ما في الضِلع أعلاه، فإن ذهبت تقيمه كسرته، وإن تركته لم يزل به عوج" فينبغي للمرأة أن تصبر على ما قدّر الله لها من تفضيل الرجل عليها، وليس معناه أن يستعبدها، الرسول صلى الله عليه وعلى آله وسلم يقول – كما في جامع الترمذي: "استوصوا بالنساء خيرا، فإنما هن عوان عندكم، لا تملكون منهن غير ذلك إلا وإن لكم في نسائكم حقا، إلا وإن لنسائكم عليكم حقا، فحقكم عليهن أن لا يوطئن فرشكم من تكرهون ولا يأذنّ في بيوتكم من تكرهون، وحقهن عليكم أن تحسنوا إليهن في طعامهن وكسوتهن" وفي السنن ومسند الإمام أحمد من حديث معاوية بن حيدة أن رجلا قال: يا رسول الله ما حق زوج أحدنا عليه؟ قال: "أن تطعمها إذا أطعمت، وتكسوها إذا اكتسيت، ولا تضرب الوجه ولا تقبح، ولا تهجر إلا في البيت".

---

(٢٣٨) النساء: ٣٢

(٢٣٩) النساء: ٣٤.

فماذا- بارك الله فيكم – فينبغي أن نتعاون جميعا على الخير، الرجل يعامل امرأته معاملة إسلامية ويعينها على طلب العلم، ويعينها على الدعوة إلى الله، والمرأة تعامل زوجها معاملة إسلامية، وتعينه على العلم وعلى الدعوة إلى الله وعلى حسن التدبير لما في البيت، فإن الله عزوجل يقول: ((وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَى وَلا تَعَاوَنُوا عَلَى الْأِثْمِ وَالْعُدْوَانِ)) (٢٤٠).

ومما سبق يتبين أن الدولة الإسلامية، التي يريدها السلفيون، هي دولة لا تفصل الدين عن الدولة، كما أنهم يختزلون دور المرأة في خدمة المجتمع، وتربية الأبناء، ولا يجوز لها تولي المناصب العليا، وخاصة رئاسة الدولة، والموافقة بترشحها لمجلس الشعب ليس إيمانًا بدور المرأة وحقها في المشاركة السياسية، وإنما لدفع مفسدة أعظم بعدم ترك المجال للتيارات الليبرالية والعلمانية.

وعليه وفي نهاية الفصل يمكن القول إجمالا بأن الهدف النهائي للحركات السلفية من المشاركة السياسية يتمثل في نواحي عدة منها: نشر الدعوة، وأن العمل السياسي ليس سوى وسيلة من وسائل الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وبالتالي فإن استخدام العمل السياسي للدين الذي يطلق عليه عملية "تديين السياسة" أي تغليب الديني على السياسي من أجل تحقيق "سلطة اجتماعيّة" تحقق لهم قدرا من المكاسب السياسية والشعبية. وهو ما يعني تحقيق "الشرعية" من خلال تكثيف استخدام الخطاب الدّينيّ في الفضاء العام.

(٢٤٠) المائدة: ٢

الفصل الثالث
المشاركة السياسية للحركات السلفية وبداية مرحلة الانخراط السياسي

المشاركة السياسية للحركات السلفية وبداية مرحلة الانخراط السياسي

أصبحت الأحزاب السياسية مكونا أصيلا وفاعلا أساسيا في المجتمعات الديمقراطية؛ إذ يصعب الحديث عن وجود نظام ديمقراطي حقيقي بدون وجود نظام حزبي حقيقي، ويرجع ذلك إلى الوظيفة المركزية التي تؤديها الأحزاب السياسية داخل النظام السياسي الديمقراطي، وعلى رأسها وظيفة المشاركة السياسية. (٢٤١)

تُعتبر الأحزاب والحركات الإسلامية، التي اتّخذت خيارها الاستراتيجي بالمشاركة في العملية السياسية الشرعية في دولها، إلى جانب المؤسسات الحاكمة معقّدة إلى أبعد الحدود؛ إذ تخضع لتحولات دائمة بفعل صراعات القوى الداخلية والطريقة التي يُسمح لها من خلالها المشاركة.

وقد أسفرت المشاركة السياسية للأحزاب والحركات الإسلامية عقب ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١، عن بروز مشكلتين أساسيتين في العالم العربي (٢٤٢): -

الأولى: تتعلق بما إذا كانت هذه الأحزاب والحركات ديمقراطية حقًا.

الثانية: ما إذا كانت المشاركة نفسها ستُفضي إلى ترسيخ التزام هذه الحركات بالمعايير والأساليب الديمقراطية من عدمه. ويعتبر هذا التمثيل الواسع للأحزاب السياسية في مجلس الشعب ظاهرة إيجابية تعزز التعددية السياسية، وتدفع عملية التحول الديمقراطي إلى الأمام، خاصة أن معظم الأحزاب السياسية الممثلة في المجلس هي أحزاب جديدة تأسست بعد الثورة وطرحت نفسها على الشعب لأول مرة من خلال هذه الانتخابات، وأتيحت لها فرصة اختلفت من حزب لآخر لتعريف الشعب

---

(٢٤١) د. يسري العزباوي ود. مازن حسن، الخريطة الحزبية في مصر بعد الثورة من التعددية المقيدة إلى التفتت الحزبي، كراسات إستراتيجية، العدد ٢٣٤ (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ٢٠١٢، ص٣.

(٢٤٢) جودت العوني، هل تولد الحياة الحزبية من جديد بعد ثورة ٢٥ يناير؟، ٣١ مارس ٢٠١١، ص١.
http://www.almorakeb.com/sys.asp?browser=view_article&ID=٥٢٩٠

باسمها وقياداتها وبرامجها، كما أنها كسبت عضوية جديدة من خلال الانتخابات. (٢٤٣)

وينقسم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث، يتناول المبحث الأول: قراءة في برامج الأحزاب السلفية (محل الدراسة)، ويوضح المبحث الثاني: المشاركة السلفية في انتخابات مجلسي الشعب والشورى، أما المبحث الثالث: المشاركة السلفية في إعداد الدستور.

(٢٤٣) أ. عبد الغفار شكر، "انتخابات المرحلة الانتقالية والتحول الديمقراطي"، مجلة الديمقراطية، العدد ٤٩، يناير ٢٠١٣، ص٢١.

المبحث الأول

قراءة في برامج الأحزاب السلفية (محل الدراسة)

غيرت ثورة ٢٥ يناير كثيرا من الأوضاع السياسية في مصر؛ فقد أصاب التغيير التيارات السلفية، حيث شاركت في العملية السياسية سواء عن طريق الانضمام للأحزاب، أو إنشاء أحزاب سياسية تنتمي إلى فصائل التيار السلفي، مثل: النور والأصالة والبناء والتنمية.

وتناول هذا المبحث، قراءة في برامج الأحزاب السياسية، حزب النور، والبناء والتنمية، والأصالة.

قراءة في برامج الأحزاب محل الدراسة (التحالف السلفي): -

أنشئ التحالف السلفي في سبتمبر ٢٠١١، ويكاد يكون هو التحالف الوحيد ذا المرجعية الواضحة والإسلامية، وتشكل تحالف الأحزاب السلفية قبل أيام من إعلان باب الترشيح للانتخابات، وضم حزب النور، وحزب الأصالة، وحزب البناء والتنمية، بعد أن فشلت محاولات ضم أحزاب أخرى لهذا التحالف من بينها حزب التوحيد العربي، وحزب العمل وحزب الوسط. وتم وضع معايير لاختيار المرشحين في هذا التحالف من بينها، أن يكون المرشح مؤمنًا بالمرجعية العليا للشريعة الإسلامية، وألا يكون ممن سبق له الانضمام، أو العمل في صفوف الحزب الوطني المنحل، ويكون ممن شاركوا في العمل السياسي، أو الاجتماعي من قبل، ويكون متجردًا من مصالح شخصية، أو حزبية، وأن يكون له سمعة طيبة ومتمتع بحس الخلق ونظافة اليد،

وأن يعمل جاهدًا في خدمة أبناء مصر. ويسعى التحالف صراحة إلى إنشاء دولة إسلامية "تحافظ على حقوق الأقليات" على حد وصف أعضائه. [٢٤٤]

أولًا: حزب النور: -

حسمت الدعوة السلفية موقفها ودَعَت أعضاءها إلى تأسيس حزب النور، كأول حزب سلفي بعد الثورة، [٢٤٥] في ٤-٥-٢٠١١ تقدم د. عماد عبد الغفور- وكيل مؤسسي حزب النور - بأوراق تأسيس الحزب للجنة شئون الأحزاب للمرة الثانية؛ حيث كانت المرة الأولى يوم ١٧ مايو ولم يستطيعوا التقديم بسبب إجراءات روتينية صرفة. تعود فكرة إنشاء الحزب إلى اقتراح من د. عماد عبد الغفور، حيث دارت مناقشات بينه وبين مشايخ الدعوة في أثناء وبعد الثورة، وتلخصت رؤيته في ضرورة أن يكون هناك عمل سياسي منفصل وتحديدًا في شكل حزب سياسي خاصة أن الظروف بدت مواتية لاتخاذ هذه الخطوة بحيث تستمر الدعوة في منهجها وشيوخها مع وجود حزب ينبع من فكر سلفي بكوادره وأفكاره، ولكن يظل في النهاية حزبا سياسيا. وبعد نقاشات مطولة بين شيوخ الدعوة والداعين لفكرة العمل الحزبي، بدأت الفكرة تلقى قبولا بشكل أو بآخر لأسباب عدة. وكان الجدل الشرعي الدائر يتمركز حول هو حرمة المشاركة، أو أحكامها بالنسبة للواقع الموجود والموازنات، وكانت هناك بعد ذلك درجات اقتناع من المشايخ وبعد عدة اجتماعات لمناقشة الفكرة والتصويت عليها تم حسم هذا الأمر يوم ٢٤ فبراير٢٠١١ حيث بدأت الخطُوات الفعلية في تأسيس الحزب، الذي لُقب بالحصان الأسود، حيث مثل القوة الثانية بعد الإخوان والتي حصلت على نسبة ٢٣% من جملة مقاعد البرلمان. [٢٤٦]

---

(٢٤٤) د. يسري العزباوي، الأحزاب المشاركة في انتخابات مجلس الشورى، في انتخاب مجلس الشورى٢٠١٢، د. عمرو هاشم ربيع (محررا) (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، ٢٠١٢)، ص٦٥.

(٢٤٥) عمار أحمد فايد، السلفيون في مصر: من شرعية الفتوى إلى شرعية الانتخابات، مرجع سابق، ص ص٨-٩.

(٢٤٦) محمد سليمان أبو رمان، مؤتمر "التحولات السلفية" الدلالات، التداعيات والآفاق الأول من تموز٢٠١٣، مرجع سابق، ص١٦.

فقد اكتسح الإخوان – حزب الحرية والعدالة- والسلفيون – حزب النور- انتخابات مجلس الشعب وحققوا نسبة ٧٠% من إجمالي المقاعد، وبلغت نسبة التصويت ٦٠% ممن يحق لهم التصويت وهى أعلى نسبة حقيقة في تاريخ مصر المعاصر في هذا الوقت. وبحسب البيانات الرسمية فإن عدد المشاركين بلغ ٣٠ مليون ناخب تقريباً، ولكن عدد من انتخبوا الإسلاميين ٢١ مليون ناخب. (٢٤٧)

وقد دعا المؤتمر الاقتصادي الأول لحزب النور السلفي، إلى وضع حجر أساس لـ"بنك" باسم الحزب يهدف إلى تقوية سوق المصارف الإسلامية؛ الأمر الذي يطرح سؤالا في منتهي الخطورة فكيف لحزب جديد أن يعمل على إنشاء بنك بهذه السرعة؟!

وتدل النتيجة المفاجئة، التي حققتها التيارات السلفية وبخاصة حزب النور في انتخابات مجلس الشعب عن وجود شعبية للحركة في هذا الوقت، كما ينم الأداء الانتخابي أيضًا عن وجود عمل منظم، مع أنّ عملهم في بداية الثورة ظهر عليه بعض الارتباك ما انعكس على التصريحات التي أطلقها السلفيون، لكن سرعان ما تداركوا الموضوع، مما دفعهم؛ ليصبحوا أكثر تنظيمًا وأكثر حذرًا في التصريحات، التي يطلقونها للرأي العام. (٢٤٨). وعليه تم تأسيس حزب النور الديمقراطي ذي المرجعية الإسلامية الذي يدعو إلى مشاركة كل فرد من أبناء وبنات مصر في بناء مصر بناءً جديدًا يقوم على الحرية والعدالة والوحدة. (٢٤٩)

وقد مثّل برنامج الحزب نقطة تحول في الخطاب السياسي للتيار السّلفي بوجهٍ عامٍّ؛ إذ طرح برنامجًا للإصلاح السياسيّ والاجتماعيّ والتعليميّ، مع تأكيده على التزامه

(٢٤٧) أحمد فهمي، مصر ٢٠١٣- دراسة تحليلية لعملية التحول السياسي في مصر: مراحلها، مشكلاتها، سيناريوهات المستقبل، مجلة البيان، العدد ١٤٩، ط١ (القاهرة: مركز البحوث والدراسات، ٢٠١٢)، ص١٢٤.

(٢٤٨) Jonathan Brown، "Salafis and Sufis in Egypt"، O.P.tic، P١٠.

(٢٤٩) السلفيون في مصر.. من الظل إلى "النور"، http://main.islammessage.com/newspage.aspx?id=١١٠٨٣

بالمرجعيّة العليا للشّريعة الإسلاميّة. وهو لا يختلف كثيرا عن برامج الأحزاب الأخرى. (٢٥٠)

وتَركز هدف حزب النور في تحقيق نهضة اجتماعية بتطبيق برنامج متكامل مدروس لمحاربة الفقر، وتوفير حق المواطن في التعليم والصحة والأمن والمعيشة والسكن، كما أشار الحزب إلى عمله في محاربة الفساد، والاحتكار، وتحقيق النهضة التعليمية. ومن أهم مبادئ الحزب حرية الرأي، وحرية الإعلام، وحرية الاعتقاد الديني، وحرية تكوين الأحزاب السياسية، وإلغاء جميع قوانين الطوارئ، والقوانين الاستثنائية.

وجاء تأسيس حزب النور السلفي على خلفية عدد من المعطيات، ومنها المتغيرات التي طرأت على الحالة السياسية في مصر: كان أحد أهم الإشكاليات، التي يواجهها السلفيون من وقت لآخر، موضوع المشاركة السياسية، على اعتبار أنهم أحد أكبر مكونات العمل الإسلامي في مصر، مع رفضهم المتكرر للانخراط في أية مشاركة سياسية.

وخلال الحراك السياسي والمجتمعي، الذي شهدته البلاد في السنوات القليلة الماضية لوحظ خروج حركات شبابية احتجاجية من الأوساط السلفية رافضة لمنهج الشيوخ المتحفظ على أية مشاركة.

ومن أبرز هذه الحركات "حفص" التي يتزعمها، رضا صمدي، وكانت قد شاركت في عدد من التظاهرات والوقفات المنددة باعتقال "كاميليا شحاتة"، إلى جانب عدد آخر من الحركات الشبابية.

وفي ظل المتغيرات، التي باتت تشهدها الساحة المصرية والتي جسدتها ثورة (٢٥ يناير٢٠١١)، التي أطاحت بنظام الرئيس الأسبق محمد حسني مبارك، طلب عدد من علماء التيار السلفي إعادة النظر في مسألة المشاركة السياسية.

---

(٢٥٠) خليل العناني، دور الدّين في " المجال العام" في مصر بعد ثورة ٢٥ يناير، مرجع سابق، ص٣٤.

فقد طالب الشيخ محمد حسان علماء الدعوة السلفيّة بإعادة النظر في كثير من المسلمات، كمسألة الترشح لمجالس الشعب، والشورى، والرئاسة، والحكومة.

يزعم البعض أن السلفيين لا خبرة لهم بالمجال السياسي، بل أنهم حتى لا يملكون برنامجا سياسيا فعالا، يتمكنون خلاله من الدخول والتقدم على الساحة السياسية.

وقد قدم "حزب النور" برنامجا شمل **ثمانية محاور** تتمثل فيما يلي: -

أ- في الداخل ويشمل: -

- **المحور الأول:** - " الثقافة والهوية"

أكد فيه على هوية مصر وثقافتها الإسلامية، عبر التأكيد على الالتزام بالمادة الثانية من الدستور المصري، واعتبارها مرجعية عليا للنظام السياسي للدولة المصرية، ونظامًا عامًا وإطارًا ضابطًا لجميع الاجتهادات السياسية والاجتماعية والاقتصادية، والقانونية. (٢٥١)

كما اعتمد اللغة العربية رمزا للهوية المصرية، وأكد دعمه اللغة العربية الفصحى في مراحل التعليم المختلفة، وكذلك وسائل الإعلام.

وانطلاقا من هذا النص العام أكد الحزب على شرعية أن تكون الشريعة الإسلامية ماثلة في كل الشؤون ومناحي الحياة، ففي التفصيل أوضح برنامج النور "ضرورة تحقيق الديمقراطية" و"المحافظة على الحقوق الأساسية والحريات العامة" في إطار الشريعة الإسلامية.

أما في شأن الموقف من غير المسلمين في المجتمع المصري فرأى الحزب الإقرار بأن مبادئ الشريعة الإسلامية هي المصدر الرئيسي للتشريع بما يضمن تأمين الحرية الدينية للأقباط، وإثبات حقهم في الاحتكام إلى ديانتهم في أمور الأحوال الشخصية

(٢٥١) السلفيون في مصر.. من الظل إلى "النور"، مرجع سابق.

الخاصة بهم، أما غير ذلك من أمور الحياة بكل أنواعها، والنظام العام والآداب فقانون الدولة يسري على المواطنين كلهم، ولا يصح لأحد أن يخرج عنه. (٢٥٢)

كما شكل الأزهر في برنامج النور ركنًا أساسًا في تشكيل الفكر والوعي العام للأمة؛ ولهذا يجب استعادة دوره في نهضة الأمة وتقدمها، واستقلاله السياسي والمالي، وانتخاب شيخ الأزهر من خلال هيئة لكبار العلماء يتم تشكيلها بنزاهة وشفافية.

ودعا البرنامج إلى النهوض بالجانب الثقافي عبر تفعيل دور المكتبات العامة، وإنشاء نواد للعلوم؛ لتنمية الكوادر العلمية والأدبية، ويؤكد النور ضرورة إعادة هيكلة دور قصور الثقافة.

أما **المحور الثاني** فيدور حول **الإصلاح السياسي**، مشيرا إلى أن الإصلاح السياسي هو القاعدة للإصلاح في مناحي الحياة كافة، والنظام الذي يقوم على الاستقرار والثبات للمجتمع، ويدعو الحزب لإقامة دولة عصرية على الأسس الحديثة، تحترم حقوق التعايش السلمي بين أبناء الوطن، بعيدًا عن النموذج الثيوقراطي. (٢٥٣)

ويدعو الحزب إلى **ضرورة تحقيق الدّيمقراطية**؛ في إطار الشّريعة الإسلاميّة؛ وذلك من خلال ممارسة الشعب حقّه في حرية تكوين أحزاب سياسية، وكفالة حرية الأحزاب في ممارسة أنشطتها في ضوء الالتزام بالدستور، وثوابت الأمّة، والتّداول السلمي على السّلطة، عبر انتخابات حرّة مباشرة ونزيهة، وحرية الشّعب في اختيار نوابه وحكّامه، ومراقبة الحكومة ومحاسبتها، وعزلها إذا ثبت انحرافها. (٢٥٤)

وأكد على **استقلال السلطة القضائية**، المتمثلة في المجلس الأعلى للقضاء، ووزارة العدل والمحكمة الدستورية العليا، ومحكمة النقض ونادي القضاة والجمعيات العمومية للمحاكم الابتدائية ومحاكم الاستئناف، ومكتب النائب العام، دون إشراف

---

(٢٥٢) علي عبد العال، قراءة في الفكر السياسي لأحزاب مصر السلفية - دلالة الشريعة في برامج الأحزاب السلفية المصرية (معهد الربيع العربي، ٢٠١١)، ص١٦.

(٢٥٣) برنامج حزب النور عام٢٠١١.

(٢٥٤) خليل العناني، مرجع سابق، ص٣٤.

من رئيس الجمهورية، أو أي سلطة سيادية أخرى إلا هيئة التفتيش القضائي التابعة للمجلس الأعلى للقضاء. [٢٥٥]

ويدعو الحزب إلى **الإصلاح التدريجي** تحت شعار: "الإصلاح الوحيد الذي ننشده هو الإصلاح الذي يمكننا تحقيقه". ويستند هذا الشعار إلى رؤية لمبادئ الإسلام بوصفها إطاراً شاملًا للدين والدولة.

ويؤكد دعم الحزب تقييد صلاحيات رئيس الجمهورية ومراجعة وإلغاء كل القوانين الاستثنائية وإلغاء قانون الطوارئ، وتطوير المنظومة الانتخابية واعتماد نظام الانتخاب بالقوائم ونشر الوعي السياسي الموضح لدور البرلمان من سن القوانين، وتشكيل الحكومة، ومراقبتها، وتحذير المجتمع من الآثار السلبية؛ لاختيار المرشحين على أسس قبلية، أو خدمية. ومراجعة قوانين المحليات بما يضمن إفراز مجالس محلية قوية كما يشمل هذا المحور النهضة بالجانب الإداري. [٢٥٦]

كما أكد على أهمية **حفظ الحقوق الأساسية والحريات العامة،** باعتبارها من أهم أسباب ثورة ٢٥يناير٢٠١١، وذلك في إطار من الشريعة الإسلامية.

كما يشير **المحور الثالث** إلى **الاقتصاد،** وأكد فيه الحزب على أهمية امتلاك مصر للمورد البشري، وخاصة الشباب، وقد اشتمل هذا المحور على مكونين أساسين، **أولهما:** الأهداف الاقتصادية والاجتماعية للبرنامج الاقتصادي، **وثانيهما:** لسياسات الاقتصادية اللازمة لتحقيق تلك الأهداف، [٢٥٧] كما طالب بتفعيل مؤسسات الزكاة والوقف، والتوسع في صيغ التمويل الإسلامية المبنية على المشاركة في الأرباح وفي الإنتاج، وهو ما يتطلب تعديل قوانين اقتصادية منها قانون البنوك والإقراض. [٢٥٨]

---

(٢٥٥) برنامج حزب النور، مرجع سابق.

(٢٥٦) السلفيون في مصر.. من الظل إلى "النور"، مرجع سابق.

(٢٥٧) برنامج حزب النور، مرجع سابق.

(٢٥٨) علي عبد العال، مرجع سابق، ص١٦.

وطالب في السياسة الزراعية، بتشجيع إنتاج السلع الغذائية الاستراتيجية (القمح والأرز والذرة) من أجل تحقيق الأمن الغذائي، وتوفير وتنمية الموارد الدائمة اللازمة لري الأراضي المستصلحة، وأكد على ضرورة القضاء على الفساد الاقتصادي.

ويرى النور أهمية الانفتاح على السودان من خلال تشجيع استثمار بعض رؤوس الأموال المصرية في الزراعة هناك، وإيجاد الفرص الإنتاجية والمعيشية لأبناء وادي النيل. وكذلك الانفتاح على ليبيا، ووضع سياسة لبدء مشروعات مشتركة في مجال البنية التحتية والمدن العمرانية الجديدة. ويشجع الإنفاق البحث العلمي والتكنولوجيا لتصل في حدها الأدنى إلى ٤% من الناتج المحلي الإجمالي. وفي القطاع المصرفي يؤكد النور تطبيق نظم وآليات المصرفية الإسلامية التي تقوم على الاستثمار المباشر للنقد في المشروعات الاستثمارية. [٢٥٩]

ومما سبق في هذا المجال يتضح أن البرنامج ينحاز بوضوح إلى البرجوازية الصغيرة، والمتوسطة، والحرفيين والعمالة غير المنظمة، ويتضمن البرنامج عدة نقاط في مواجهة الرأسمالية الكبيرة، كما يكثر التركيز على دور ما يُسمى بالاقتصاد الإسلامي في تشجيع الاستثمار والنشاط الاقتصادي.

وتناول الحزب في **المحور الرابع: الرعاية الصحية**، وفيما يتعلق بالرعاية الصحية يضع الحزب أفكارا بناءة للنهوض بها في جميع محافظات الجمهورية، ورفع قيمتها في الموازنة العامة للدولة وتعديل نظام التأمين الصحي؛ لتطبيق نظام الشرائح العلاجية ومساهمة القطاع الخاص في تقديم الخدمة، وذلك من خلال وضع خطة طويلة الأمد للرعاية الصحية في جميع محافظات الجمهورية على حد سواء لا تتغير بتغيير الأشخاص، والوزارات، بما يتبعها من التنسيق بين وزارة الصحة وباقي الوزارات المختلفة.

---

(٢٥٩) السلفيون في مصر.. من الظل إلى "النور، مرجع سابق.

وللحزب سياسات دوائية إذا ما طبقت فسوف تنهض بهذا القطاع على رأسها الحفاظ على ملكية الدولة لشركات صناعة الدواء الحكومية، وتشجيع وزيادة عدد المراكز البحثية المتعلقة بأبحاث الدواء، واستخلاص المادة الفعالة، لإنتاج الأدوية الحيوية، وأدوية الأمراض المزمنة، وحماية حقوق الباحثين المصريين. ومكافحة تهريب الأدوية والمستلزمات الطبية وتغليظ عقوبة استيراد المنتجات الطبية المغشوشة.

ويضع النور في برنامجه خطوات علمية لعلاج الإدمان ومكافحة المخدرات عبر حملات توعية وأخرى علاجية. [٢٦٠]

وأكد الحزب في المحور الخامس في مجال التعليم والرياضة، على: -

مجال التعليم: أكد حزب النور في برنامجه على تحرير الجامعات من التدخلات الأمنية في السياسات، والتعيينات، والأنشطة الطلابية تحت أي مسمى، ويطالب بالعمل على زيادة ميزانية التعليم والتوسع الأفقي في بناء المدن الجديدة؛ لزيادة عدد المدارس، وتطوير مناهج كليات التربية وتسهيل التحاق المعلمين بالدراسات العليا، وتحفيز الحاصلين على مؤهلات أعلى تحفيزا حقيقيا، واستمرارية التدريب؛ لربط المعلم بالتطور العالمي في طرق التدريس، وتحديث العلوم، وتطوير الكتب الدراسية؛ لتواكب لغة العصر، مع تنقيح وتطوير كتب التربية الإسلامية؛ لتعليم النشء صحيح الإسلام، وأيضا إضافة مناهج ممارسة الحريات العامة، ومعرفة الحقوق والواجبات ضمن مناهج التدريس، مع الاهتمام بدور المرأة في المجتمع من خلال برامج دراسية تتناسب مع دورها وطبيعتها الخاصة. [٢٦١]

وفي مجال التعليم الأساسي: دعا الحزب إلى إعادة الهيبة المفقودة للمعلم، وإعادة ضبط نظام الأجور والرواتب الخاص بالمعلمين، ووضع برامج زمنية للارتقاء بمستوى

---

(٢٦٠) برنامج حزب النور، مرجع سابق.

(٢٦١) السلفيون في مصر.. من الظل إلى "النور، مرجع سابق.

المعلم، وتناول الحزب حل مشكلة الدروس الخصوصية، التي تواجه الأسرة المصرية من خلال، اهتمام الدولة بوضع برامج تعليمية نموذجية في القنوات التعليمية لجميع المراحل، وإلغاء التقويم الشامل، الذي يعمل على نجاح الطالب في هذه المرحلة بشتى الطرق.

كما أشاد الحزب من خلال برنامجه بدور الأزهر، ومؤسساته التعليمية، التي ينبغي النظر إليها من منظور المحافظة على هوية الدولة. (٢٦٢)

ويشجع النور **التنافس الرياضي** انطلاقا من أهمية الرياضة في بناء الفرد والجماعة، ويحمل برنامجه تأكيدات على توفير الساحات اللازمة بكل مدرسة كشرط للترخيص. وتشجيع الفتيات

على ممارسة الرياضة بإنشاء ساحات مخصصة ومجهزة للنساء. (٢٦٣)

- **في مجال السياحة: -**

أما فيما يتعلق بمجال السياحة، وضع الحزب آليات؛ لتبني أنواع جديدة من السياحة، مثل سياحة المغامرات، والاطلاع على الغرائب، ومراقبة السكان وعاداتهم، وتسلُّق الجبال، والتزلج على رمال الصحراء، وهناك السياحة الترفيهيّة، والثقافيّة، والدينيّة، والعلاجيّة، والتعليمية والبيئية، والبحرية، بالإضافة إلى سياحة المؤتمرات والتسوق، والسياحة الرياضية بأنواعها. وذلك عبر اتباع نظام "السياحة الحلال" التي تتوافق مع الشريعة الإسلامية كأن تضم فنادق لا تقدِّم الكحوليات، ومرافق صحية تفصل بين الرجال والنساء، كما يمنع وجود أندية القمار. وتقدِّم صناعة السياحة الحلال أيضًا رحلات جوية لا تُقَدَّم على متنها المشروبات الكحولية أو لحوم الخنزير. (٢٦٤)

---

(٢٦٢) برنامج حزب النور، مرجع سابق.

(٢٦٣) Jonathan Brown، "Salafis and Sufis in Egypt"، OP.cit، P١٠

(٢٦٤) برنامج حزب النور، مرجع سابق.

وأبرز ما تحدث عنه الحزب في **المحور السابع** من **الناحية الأمنية**، هو تغيير المناهج والمقررات، التي يدرسها أفراد المؤسسات الأمنية، وإعادة تدريب، وتأهيل رجال الأمن المصري مهنيًا وفكريًا ودينيًا، بما يساعد في تطوير الأداء الأمني، وضرورة عدم المساس بأمن المواطن أو حريته أو حقوقه في أثناء العمل على ضرب منابع الجريمة، أو تعقب المجرمين.

وأكد على ضرورة إعادة النظر في قانون العقوبات، بما يتوافق مع المادة الثانية من الدستور المصري، وكذلك ضرورة إعادة النظر في أحوال السجون وتطويرها، وفصل السجناء وتصنيفهم حسب الجريمة وإعادة تأهيلهم أخلاقيًا، ونفسيًا، ودينيًا؛ حتى يخرجوا مواطنين صالحين لخدمة المجتمع. (٢٦٥)

وأشار **في المحور الثامن الخاص بالمجال الاجتماعي**، إلى أهمية الأسرة باعتبارها أهم مكون من مكونات المجتمع المصري، وهى الوحدة الأساسية للمجتمع، وشدد على الاهتمام بالطفل، وتشجيع تكوين جمعيات الخدمات الاجتماعية، التي تستقطب أطفال الشوارع؛ لدمجهم في القطاع المنتج في المجتمع، مع إخضاع تلك المؤسسات للرقابة الجادة، وأكد أن المرأة لا بد أن تنال حقها الكامل، الذي كفله الإسلام لها، واقترح إطلاق حملات التثقيف الإعلامية والاجتماعية والدينية، التي تعمل لتصحيح الصور الذهنية السلبية للمرأة، والتحذير من ظلمها والافتئات على حقوقها (٢٦٦).

ب- في الخارج: -

قدّم حزب النور موجزًا عن فلسفته **في السياسة الخارجية**، مشيرًا بشكل مُوحٍ إلى أن مصر سمحت لدول معادية باستغلال البلاد في الماضي، كما سمحت حتى للدول الصغيرة بأن تمسّ مصالحها إشارة مؤكدة تقريبًا إلى إسرائيل، وتركّز أولويات حزب النور في السياسة الخارجية على الاهتمام المتزايد بإفريقيا، وحوض النيل، فضلًا عن

(٢٦٥) السلفيون في مصر.. من الظل إلى "النور، مرجع سابق.

(٢٦٦) برنامج حزب النور، مرجع سابق.

العالمين العربي والإسلامي الأكبر حجمًا. [٢٦٧]، لتصحيح مسار السياسة الخارجية، واستعادة مكانتها المرموقة في طليعة دول العالم. [٢٦٨]

ويدعو موقع الحزب إلى احترام المعاهدات القائمة، وإعطاء الأولوية لحماية المصالح الحقيقية للشعب المصري. [٢٦٩]

ومن ناحية أخرى أكد على ضرورة تدعيم الدور الدبلوماسي المصري النشط الفعال على المحيط العالمي والإفريقي، خاصة بين دول حوض النيل والسودان بشكل أخص، وكذلك الدور الريادي على المحيط العربي والإسلامي، وتفعيل التعاون الاقتصادي والثقافي مع هذه الدول بما يساهم في استعادة مكانة مصر الدولية. [٢٧٠]

ومما سبق يتضح في هذا المجال أن حزب النور لم يتطرق لنظرته للمرأة، أو شكلها، بل كل ما تطرق له كلام عام لا يضع الحزب في مأزق خاصة بعد الثورة، التي شاركت فيها المرأة بشكل أساسي.

وعلى الرّغم من حداثة نشأة هذا الحزب، وطبيعة مرجعيّته الأيديولوجية؛ فإنّ ممارسته السياسيّة تبدو مرنة وبراغماتيّة، على الأقلّ مقارنة بأداء جماعة "الدّعوة السّلفيّة". ويتجلّى ذلك في وجوه عده: **أوّلها**، أنّ الحزب لا يرى غضاضة في التّعاون مع كلّ الأحزاب، والتيارات السياسيّة على اختلاف مرجعيّاتها الأيديولوجيّة؛ وذلك على عكس الخطاب السّلفي التقليدي، الذي يتبنّى موقفًا أيديولوجيا حادا من بعض القوى العلمانية والليبرالية. و**ثانيها**، أنّ الحزب يبدو منفتحًا على الغرب؛ إذ لبى قادته دعوة وجّهها إليهم البرلمان الأوروبي في "بروكسل" من أجل التعرف على أفكار الحزب ومبادئه وسياساته. و**ثالثها**، كان للحزب دور واضح خلال الحراك السياسي، والشّعبي

---

(٢٦٧) J. Brown ،"Salafis and Sufis in Egypt"، OP.cit، P١٠

(٢٦٨) برنامج حزب النور، مرجع سابق.

(٢٦٩) J.Brown ،"Salafis and Sufis in Egypt"، OP.cit، P١٠

(٢٧٠) برنامج حزب النور، مرجع سابق.

في مرحلة ما بعد الثورة؛ ممّا يعني انتقال الحزب من الحيز الأيديولوجيّ المغلق إلى الفضاء السّياسي الواسع. **ورابعها**، أنّ خطاب الحزب لا يخلو من جرأة سياسيّة ربما تبدو مفاجئة؛ وذلك نظرا لحداثة عهده بالسّياسة. فعلى سبيل المثال، أعلن الحزب المنافسة بقوة في الانتخابات البرلمانيّة؛ وذلك من أجل ضمان تشكيل الحكومة، على حدّ تعبير المتحدّث الرسمي باسم الحزب يسري حماد، وقد أدّت هذه المواقف إلى حدوث بعض التوتّر النسبي بين الحزب وبعض قيادات الدّعوة السلفية؛ فقد وجّه الشّيخ سعيد عبد العظيم أحد قيادات الجماعة تحذيرا شديد اللّهجة للحزب، يطالبه فيه بألاّ ينساق وراء اللّيبراليين والعلمانيّين، أو يقلدهم. وهو ما دفع قيادات الحزب إلى التّراجع عن تصريحاتهم، التي أشادوا فيها بالدّيمقراطية، واعتبار أنها قد فهمت خطأ وحرفتها وسائل الإعلام. (٢٧١)

ثانيًا: حزب الأصالة:

هو ثاني الأحزاب، التي خرجت من رحم التيار السلفي. وقد تشكّل في أغسطس ٢٠١١، إثر انشقاق مجموعة من أعضاء المكتب السّياسي لحزب الفضيلة عن تنظيمهم؛ يتزعّمهم في ذلك اللّواء عادل عبد المقصود (الأخ الشّقيق للشّيخ محمد عبد المقصود، مؤسّس حزب الفضيلة) وقد برر مؤسسو "حزب الأصالة" خطوتهم تلك بتغير منهج "حزب الفضيلة"، وابتعادهم عن المبادئ التي جرى الاتّفاق عليها، وأهمّها: الالتزام بالشّرعية، وسيادة القانون، والمنهج الإسلامي السّلفي المعتدل. (٢٧٢) ويبدو حزب الأصالة السلفي كما أوضح عديد من المحللين أقرب إلى الفكر القطبي منه إلى الفكر السلفي العلمي، فهو ينص على الحاكمية، وسط مبادئ خمسة أخرى، حيث يؤكد الحزب أن مبدأه الأول هو الحاكمية وأن من خصائص الربوبية تشريع الله لخلقه وتطبيق هذا التشريع، وإبطال كل الأحكام المخالفة لحكم الله، وعدم

(٢٧١) خليل العناني، مرجع سابق، ص٣٦.

(٢٧٢) المرجع السابق، ص٣٧.

التحاكم بالقوانين الوضعية في مقابل شرائع الله وتسعى الأحزاب الإسلامية والهيئة الشرعية للإصلاح إلى توحيد جهود الإسلاميين لوضع دستور إسلامي لمصر. [٢٧٣]

دخل الحزب في تحالف مع حزب النور في برلمان ٢٠١١ وحصل على أربعة مقاعد. تمركزه الأساسي في محافظة القاهرة وبعض المحافظات القريبة منها. [٢٧٤]

تم تأسيس حزب الأصالة من قبل مجموعة من السلفيين يتخذون القاهرة مقرًا لهم بقيادة عدد من الشيوخ يحظون بتأييد قوي، كان أبرزهم محمد عبد المقصود وكان يطلق عليه تلاميذه "فقيه القاهرة". وخلافًا لشيوخ الإسكندرية، لم يتردد عبد المقصود أبدًا في التشكيك علانية في شرعية نظام مبارك. وقد تعرض للسجن بسبب آرائه، التي صرح بها في عدة مناسبات، وقضى وقتًا تحت الإقامة الجبرية في منزله. وقد اكتسب مزيدًا من المكانة؛ لكونه أول شيخ سلفي أيّد الثورة في ٢٨ يناير٢٠١١. ونظرًا للتأييد الذي يتمتع به حزب الأصالة في القاهرة، فقد خاض مرشحو الحزب الانتخابات بشكل أساسي على قوائم التحالف السلفي في العاصمة. [٢٧٥]

ويبدو أنّ كثيرين من أبناء الحركة السلفيّة ينظرون إلى "حزب الأصالة" باعتباره الأقرب لتوجّهات الحركة وأهدافها؛ لاسيّما في ما يتعلّق بالالتزام بسلميّة العمل السياسي، والالتزام بتطبيق الرؤية الإسلاميّة للدّولة والمجتمع [٢٧٦].

على عكس "النور" اكتفى حزب "الأصالة" وهو الثاني في ترتيب الأحزاب السلفية من حيث الحصول على الاعتراف القانوني اكتفى بالحديث في عموميات تدلل على التزامه أحكام الشريعة الإسلامية في كل الأمور والشئون لكن لم يشأ أن يفصل في هذه الرؤية أو أن يوضح كيف سيعكسها على قضايا المجتمع المختلفة.

---

(٢٧٣) هاني نسيرة، "سلفيو مصر على أبواب انتخابات فرضتها ثورة وقفوا ضدها بأحزاب كثيرة يجمعها العداء للمواطنية والديموقراطية... وممالأة المجلس العسكري "، جريدة الحياة، ٢٠١١/١٠/٢٣

(٢٧٤) محمد سليمان أبو رمان، مؤتمر "التحولات السلفية" الدلالات، التداعيات والآفاق الأول من تموز٢٠١٣، مرجع سابق، ص١٦.

(٢٧٥) ستيفان لاكروا، شيوخ وسياسيون: نظرة داخل السلفية المصرية الجديدة، مرجع سابق، ص ص١-٢.

(٢٧٦) خليل العناني، مرجع سابق، ص٣٨.

أ- في الداخل: -

نص برنامج الأصالة على أن "النبع الرئيسي للقيم المصرية الأصيلة هو تعاليم الدين الإسلامي"، ولذلك قدم الحزب نفسه بوصفه "حزبًا سياسيًا ذا مرجعية إسلامية في إطار الدستور والقانون، ووفقا لأحكامهما"، وأضاف أيضا أن كل القيم الكريمة، التي يريدها أن تكون متأصلة في الشعب المصري، مثل: الصدق والأمانة، والتسامح إنما هي "مستقاة من الشريعة الإسلامية" [٢٧٧]، تلك الشريعة، التي رأى "الأصالة" في كونها المصدر الرئيسي للتشريع ضمان العدل لجميع طوائف الشعب وحق غير المسلمين في التحاكم إلى شرائعهم فيما يخص أحوالهم الشخصية [٢٧٨].

وفي باب (الحقوق العامة والأساسية للمواطنين) رأى ثاني الأحزاب السلفية، والذي يمكن اعتباره ذراعا سياسية للسلفية الحركية في القاهرة أن العدل والمشروعية وسيادة القانون هي الثوابت الأساسية لإقامة دولة مصرية متقدمة قوية عزيزة تصون حقوق المواطنين، وحرياتهم "في إطار مبادئ الشريعة الإسلامية"؛ ولذلك وضع الحزب على رأس أهدافه إيجاد تنمية فكرية اجتماعية وخلقية عن طريق الرفع من قيمة التقاليد الحسنة وتزكية النفوس وإعلاء قيمة العادات الكريمة التي هي "مستقاة من الشريعة الإسلامية". [٢٧٩]

مما سبق يتضح لنا أن حزب الأصالة أشار إلى أن الدين الإسلامي، هو النبع الرئيسي للقيم المصرية، ولم يوضح كيف سيتعامل معها في قضايا المجتمع.

ب- في الخارج: -

---

(٢٧٧) علي عبد العال، قراءة في الفكر السياسي لأحزاب مصر السلفية - دلالة الشريعة في برامج الاحزاب السلفية المصرية، مرجع سابق، ص١٧.

(٢٧٨) محمد جلال القصاص، مرجع سابق، ص١٥٠.

(٢٧٩) علي عبد العال، "قراءة في الفكر السياسي لأحزاب مصر السلفية - دلالة الشريعة في برامج الأحزاب السلفية المصرية"، جريدة الوفد، ٢٠١١/٩/٢٦، ص١٧.

أشار حزب الأصالة في محور السياسة الخارجية إلى: -

- العمل على إعادة مصر إلى مكانتها الرائدة في العالم الإسلامي عبر دورها في الثورة من خلال النهضة الإسلامية.
- توحيد صفوف العالم الإسلامي ودفعه لمحاربة الظلم.
- رفض اتفاقات كامب ديفيد والسلام مع إسرائيل أو الاعتراف بها [٢٨٠]

ثالثًا: حزب البناء والتنمية:

قامت الجماعة الإسلامية بتأسيس حزب البناء والتنمية، وهي جماعة متشددة في السابق تأسست في أواخر سبعينيات القرن الماضي، ودخلت في صدام شديد مع نظام مبارك لأكثر من ١٥ عامًا قبل أن يعلن قادتها، الذين كان معظمهم في السجن، التخلي عن العنف رسميًا عام ١٩٩٧. وقد جمع المنهج الأيديولوجي للجماعة الإسلامية بين الأفكار السلفية والجهادية. وعندما تخلت الجماعة عن تلك الأفكار الجهادية، اقترب خطابها جدًا من خطاب الدعوة السلفية. في الوقت نفسه، ظلت الجماعة الإسلامية تتكون من عشرات الآلاف من الناشطين، تجمع بينهم التجارب المشتركة من المواجهة العنيفة مع الدولة، وخلافًا لجماعة الجهاد، وهي الجماعة المصرية الرئيسية العنيفة الأخرى، التي كانت قد انتهجت استراتيجية تركز على قطع رأس الدولة، وحاولت ذلك عام ١٩٨١ عن طريق اغتيال الرئيس أنور السادات، حرصت الجماعة الإسلامية على تطوير قاعدة اجتماعية حقيقية عبر إقامة أنشطة اجتماعية ودينية تربطها بالناس العاديين. وقد تمتعت الجماعة تاريخيًا بتأييد قوي في الصعيد، وهي المنطقة التي خاض فيها معظم مرشحي حزب البناء والتنمية المعركة الانتخابية. [٢٨١]

يعتبر الحزب الذراع السياسية للجماعة الإسلامية في مصر تأسس يوم ٢٠ يونيو ٢٠١١. وقاد الحزب المفاوضات لتأسيس تحالف الكتلة الإسلامية مع حزبي النور والأصالة

---

(٢٨٠) برنامج حزب الأصالة عام٢٠١١.

(٢٨١) ستيفان لاكروا، مرجع سابق، ص٢.

السلفيين، وتمثلت مبادئه العامة في "العدالة والمساواة والحرية والتعددية والشورى والتكافل الاجتماعي"، وأعلن عن أربعة وكلاء مؤسسين هم: طارق الزمر، وصفوت عبد الغني، والشاذلي الصغير، وأشرف توفيق، ورفضت لجنة الأحزاب الترخيص للحزب.

وفيما بعد تقدم مؤسسو الحزب إلى اللجنة بعدد ٦٧٠٠ توكيل بعد أن تم استبعاد العشرات من التوكيلات لأعضاء الجماعة الإسلامية الصادر ضدهم أحكام قضائية، وغير المسموح لهم بممارسة العمل السياسي. ثم قضت دائرة الأحزاب السياسية بالمحكمة الإدارية العليا بمجلس الدولة بترخيص الحزب، الذي قرر أن يخوض الانتخابات على ٨٠ مقعدًا لمجلس الشعب. (٢٨٢)

قدم حزب البناء والتنمية برنامجه عبر ثلاثة أبواب رئيسية كالآتي: -

الباب الأول: الهوية والشريعة والانتماء الوطني.

الباب الثاني: الدولة وبناء النظم والمؤسسات.

الباب الثالث: التنمية الشاملة للمواطنين والمجتمع.

أشارت رؤية الحزب لبناء مصر الداخلية من خلال العمل على تنميتها، وتعميرها، ودعم وتقوية دور مصر عالميا وعربيا وإسلاميا وإفريقيا. وشدد على أنه يعتمد أساليب العمل «السلمية» لتحقيق أهدافه، ومقراَ بمبدأ التعددية والمساواة، وتكافؤ الفرص، واحترام الرأي الآخر والحوار الهادف البناء كما أشار إلى أنه يعمل على التقريب بين أطياف المجتمع المختلفة بما يحقق السلام الاجتماعي والاستقرار التام للبلاد.(٢٨٣)

أ- **في الداخل:** - سعى الحزب إلى تحقيق عدة أهداف: -

---

(٢٨٢) إلهامي الميرغني، مرجع سابق، ص ص٥-٦.

(٢٨٣) برنامج حزب البناء والتنمية

* **القضايا الاجتماعية والاقتصادية** من أهمها:

- الحفاظ على الهوية الإسلامية والعربية لمصر.
- ترسيخ القيم الإسلامية القوية في المجتمع؛ لمحاربة الظلم والفساد، والانحطاط الأخلاقي.
- إقامة الحدود الإسلامية، أو العقوبات الجنائية؛ بما في ذلك قطع يد السارق ورجم الزناة حتى الموت، وجلد الذين يشربون الخمور.
- دعم دور الأسرة والمرأة في المجتمع وفقًا لمبادئ الشريعة الإسلامية.
- رفض كل محاولات التغريب والعلمنة.
- نشر قيم ومفاهيم الإسلام السياسية، ومواجهة حملات التشويه، التي تتعرض لها النظريات السياسية الإسلامية.
- تحقيق العدالة الاجتماعية، وتوفير الحد الأدنى للحياة الكريمة، التي تلبي الضرورات من غذاء ورعاية صحية، وتأهيل علمي وسكن آدمي.
- التصدي للفساد والانحراف والتحلل الأخلاقي والقيمي.

* **القضايا السياسية:**

- دعم نظام سياسي جديد يقوم على مبادئ الحرية والعدالة، والتعددية والمساواة، والتداول السلمي للسلطة.
- تشجيع الإصلاح القانوني والدستوري والسياسي، مثل قدر أكبر من الرقابة القضائية على جهاز الأمن الوطني.
- دعم الحلول الخاصة بالتحديات الاجتماعية والسياسية، والاقتصادية والاستراتيجية، التي تأتي من الإسلام، والتطبيق الحديث للشريعة الإسلامية.
- الحفاظ على مكتسبات ثورة ٢٥ يناير.

- العمل على تحقيق الإصلاح السياسي، والدستوري والقانوني، الذي يؤسس لنظام سياسي لا يستبعد تيارا ولا فصيلا. [٢٨٤]

ب- في الخارج: -

تبنى الحزب في برنامجه على صعيد السياسة الخارجية ضرورة العمل على تحقيق المبادئ الآتية: -

- تأكيد دور مصر كدولة قائدة للعالم العربي، والمجتمع الإسلامي.
- دعم حق الشعوب المحتلة باستعادة أرضها، وخصوصًا في فلسطين.
- إقامة علاقات سياسية واقتصادية أقوى مع دول حوض النيل.
- العلاقة بين الشعوب المختلفة والحضارات، علاقة تكامل وتعاون وليست علاقة تنافر وصراع، والمنظمات الدولية ينبغي أن تكون حكمًا بين الجميع لحفظ هذه الحقوق لا أن تستخدمها الدول العظمى في فرض سطوتها وإضفاء الشرعية على أعمالها.
- الالتزام بالعهود وحقوق الإنسان والمواثيق والاتفاقات الدولية المبرمة باسم الدولة سابقًا، أو لاحقًا هو أصل متفق عليه، وإنما تستمد هذه الاتفاقيات والعهود مشروعيتها من توافقها مع مبادئ الدين وتحقيق مصالح الشعب.
- لكل دولة خصوصيتها الثقافية، التي ينبغي أن تحترم وأن تراعي المواثيق الدولية تلك الخصوصية، ولا ينبغي محاولة فرض النموذج الغربي على الحضارات المخالفة في الديانات والأعراف الاجتماعية.

---

(٢٨٤) إلهامي الميرغني، مرجع سابق، ص ص٥-٦.

وأشار الحزب في برنامجه انطلاقا من المبادئ السابقة أنه يؤكد على أن السياسية الخارجية كما تبناها هى: -

* السعي لتحقيق التماسك والترابط داخل المجتمع المصري، وتقوية بنيانه بما يسمح بتحرك في السياسة الخارجية.
* دعم العلاقات العربية وتنمية الروابط الفكرية الاقتصادية مع الدول العربية، والحفاظ على الثقافة المشتركة، لتحقيق التكامل بين الشعوب.
* دعم العلاقات مع الدول الإسلامية.
* العلاقات مع الدول الإفريقية تصبح ضرورة حيوية في حماية الأمن القومي المصري. (٢٨٥)

ومما سبق يتضح أن الأحزاب السلفية تتفاوت في تعاطيها مع قضية "الشريعة الإسلامية" من خلال نصوص البرامج، التي قدمتها للحصول على شرعية مزاولة العمل السياسي، وإن اتفقت جميعها في التأكيد على ضرورة تحكيم الشريعة في مصر بعد الثورة، وإزالة كل العوائق في طريق ذلك.

(٢٨٥) إلهامي الميرغني، مرجع سابق، ص ص٥-٦.

المبحث الثاني

المشاركة السلفية في انتخابات مجلسي الشعب والشورى

تعد الانتخابات عملية اختيار شخص من بين عدد من المرشحين، ليكون نائبا يمثل الجماعة التي ينتمي إليها.

فالانتخابات هي تمرين يقوم من خلاله الناخبون بالتعبير عن اختيارهم من الأحزاب السياسية والمرشحين، أي آلية اختيار الممثلين والحكومات. وتنطوي العملية الانتخابية على معنيين وهما غاية في الأهمية لما يترتب عليهما من آثار، فالانتخابات تعني من ناحية **الاختيار**، فالشعب يختار بإرادته الحرة ممثليه أشخاصًا، أحزابًا، سياسيات، ... .)، أما المعنى الثاني فهو "**التفويض**" بحيث يفوض الشعب نوابه بسلطاته السيادية من خلال تلك الانتخابات. (٢٨٦)

وتمثل الموقف السلفي من الانتخابات بما جاء على لسان **الشيخ عبد المنعم الشحات** (الدعوة السلفية بالإسكندرية) الذي رفض المشاركة في الانتخابات، نظرًا لرفضهم القاطع للعلمانية والديمقراطية كنظرية تجري على أسسها العملية السياسية في مصر، مشيرًا إلى أن الديمقراطية "ليست هي الشورى" لأن الشورى الإسلامية "مقيدة بالوحي"، لافتًا إلى أن إضافة جملة "عدم مخالفة الشرع" للديمقراطية وهو ما يقترحه بعض الإسلاميين يجعلها شيئا آخر ليس هو الديمقراطية ولا هو الإسلام حيث انتقد

(٢٨٦) منى خيري مصطفى الشورى، دور منظمات المجتمع المدني في مراقبة الانتخابات - دراسة حالة: المنظمة المصرية لحقوق الإنسان، رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير (القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية - قسم البحوث والدراسات السياسية، ٢٠٠٩)، ص ص١٣-١٤.

ما اعتبره "التنازلات" التي قدمها الإسلاميون في سبيل المشاركة الانتخابية، خاصة ما يتعلق بولاية غير المسلم و"ولاية المرأة". [٢٨٧]

من جانبه أوضح الشيخ **محمد إسماعيل المقدم**، أن مشاركة الدعوة الإسلامية في البرلمانات أو الاندماج عمومًا في العمل السياسي فيها أقوال كثيرة مشددًا على **أن "دخول البرلمان الأصل فيه الحظر"**، معتبراً أن أخطر ما في الموضوع هو أن الشعب يكون مصدر السلطات، فعند المسلمين أن الله سبحانه وتعالى هو الحاكم وهو مصدر السلطات [٢٨٨]، مستندًا لقوله تعالى: إِنِ الْحُكْمُ إِلا لِلَّهِ أَمَرَ إِلا تَعْبُدُوا إِلا إِيَّاهُ ذَلِكَ الدِّينُ الْقَيِّمُ [٢٨٩].

ويتناول هذا المبحث المشاركة السلفية في انتخابات مجلسي الشعب والشورى ٢٠١١/٢٠١٢.

أولا: المشاركة السلفية في انتخابات مجلس الشعب ٢٠١١ /٢٠١٢: -

تعد الانتخابات البرلمانية ٢٠١١/٢٠١٢ هي الأولى التي يخوضها السلفيون في مصر، وحيث لم يوفق الإسلاميون في تشكيل تحالف انتخابي واحد يجمع أحزابهم وجماعاتهم المتعددة في البلاد بعدما اختار "الإخوان المسلمون" تشكيل تحالف انتخابي مع عدد من القوى والأحزاب غير الإسلامية، فإن السلفيين وهم الفصيل الأكبر المنخرط حديثا في العملية السياسية، خاضوا هذه الانتخابات من خلال "تحالف من أجل مصر" وهو التحالف المكون من أحزاب (النور، والأصالة، والبناء والتنمية،

---

(٢٨٧) علي عبد العال، حوار للشيخ عبد المنعم الشحات يوضح الموقف السلفي من الانتخابات المصرية، ٢٠١١/١٠/٢١ http://www.maghress.com/essanad/٦٤٣١

(٢٨٨) الشيخ الدكتور محمد بن إسماعيل المقدم، موقف الدعوة السلفية من الانتخابات البرلمانيةhttp://forum.islamstory.com

لمزيد من المعلومات انظر: الشيخ عبد الخلاق، الصحوة الإسلامية: مناهج ومدارس وحركات، ط ١ (بيروت: دار سبيل الرشاد، ١٩٩٩)، ص٣٢٦ – ص٣٤٠.

(٢٨٩) يوسف: ٤٠

والإصلاح "تحت التأسيس") معتمدا على قاعدة عريضة من الإسلاميين أصحاب المنهج السلفي.

فبينما تشغل السلفية حيزًا كبيرًا من المشهد الإسلامي العام في مصر فإنها تتوزع على عدد من الجماعات، والكيانات وليس كيانا واحدا. وإذا كان الإخوان المسلمون يمكن اعتبارهم كتلة واحدة منظمة، ومتماسكة في قراراها واختيارها، وتحركها في الشارع؛ استجابة للقرار السياسي الذي تصدره قيادات الجماعة، فمن المهم الإشارة إلى التنوع الحاصل داخل الطيف السلفي، وانعكاس هذا التنوع على القوة الانتخابية والتصويتية للسلفيين، وأثره في مسألة الاستجابة لدعم التحالف الانتخابي، والتصويت له، والسير معه حتى آخر المشوار الانتخابي. (٢٩٠)

لاشكّ أنّ انتخابات مجلس الشّعب في مصر لعام ٢٠١١ هي الحدث الأبرز منذ تنحّي الرّئيس الأسبق حسني مبارك عن السّلطة في ٢٢ فبراير٢٠١١؛ فالجميع كان يعرف أنّ لحظة الانتخابات هي اللّحظة الحاسمة التّالية للحظة التّنحّي، وأنّ سلوك جميع المشاركين فيها النّاخبين، والأحزاب، والقوى السياسيّة، والمجلس العسكريّ سيحدّد ملامح جمهوريّة مصر العربيّة لسنوات قادمة. (٢٩١)

واستمدت هذه الانتخابات أهميتها الكبرى من كونها أتت بمجلس تشريعي، أحد مهامه الأساسية انتخاب جمعية تأسيسية من مئة عضو لكتابة دستور جديد للبلاد. (٢٩٢)

كما أصدر المجلس قرارًا رقم (١٩٩) لسنة ٢٠١١، وتنص المادة الأولى منه على: الناخبين المقيدة أسماؤهم في قاعدة بيانات الناخبين بالتطبيق لأحكام القانون رقم

---

(٢٩٠) على عبد العال، التنوع في البيت السلفي وأثره على تحالفهم الانتخابي في مصر التوزيع الجغرافي للسلفيين. تاريخ الدخول ٢٠١١/١١/٢٨ http://www.almokhtsar.com/node/٢٥٣٤٨

(٢٩١) د. مازن حسن، الخريطة الحزبية المصرية لانتخابات ٢٠١٢ – سلسلة ملفات (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ديسمبر ٢٠١١)، ص١.

(٢٩٢) وحدة تحليل السياسات في المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، تحديات أمام الانتخابات التشريعية في مصر (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسة، أكتوبر٢٠١١)، ص١.

٧٣ لسنة ١٩٥٦ المشار إليه مدعوون للاجتماع في مقار لجان الانتخاب الفرعية المختصة؛ وذلك لانتخاب أعضاء مجلس الشعب.

وأضافت المادة الثانية: تجرى عملية الانتخاب بالكيفية المنصوص عليها في القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٦ المشار إليه على ثلاث مراحل وذلك على النحو التالي:

المرحلة الأولى في محافظات: القاهرة - الفيوم - بورسعيد - دمياط - الإسكندرية - كفر الشيخ - أسيوط - الأقصر - البحر الأحمر.

وجرت عملية الانتخاب في دوائرها يوم الاثنين الموافق ٢٨ نوفمبر ٢٠١١ وفى الحالات التي تقتضى إعادة الانتخابات جرت الإعادة يوم الاثنين الموافق ٥ ديسمبر ٢٠١١. (٢٩٣)

أما **المرحلة الثانية** جرت الانتخابات في محافظات: الجيزة - بنى سويف - المنوفية - الشرقية - الإسماعيلية - السويس - البحيرة - سوهاج – أسوان، يوم الأربعاء الموافق ١٤ ديسمبر ٢٠١١، وجرت الإعادة يوم الأربعاء الموافق ٢١ ديسمبر ٢٠١١.

وأخيرًا جرت **المرحلة الثالثة:** في محافظات المنيا - القليوبية - الغربية - الدقهلية - شمال سيناء - جنوب سيناء - مطروح - قنا - الوادي الجديد، في دوائرها يوم الثلاثاء الموافق ٣ يناير ٢٠١٢، بينما جرت الإعادة يوم الثلاثاء الموافق ١٠ يناير ٢٠١٢. (٢٩٤)

وفي العموم رغم الانتقادات التي وجهت للمجلس الأعلى للقوات المسلحة، نتيجة لما بدا أنه ارتباك في إصدار وصياغة القوانين، واضطراره أكثر من مرة لتعديل القوانين

(٢٩٣) مركز الجزيرة للدراسات، تقرير عن البنية القانونية للانتخابات القانونية والتشريعية للانتخابات المصرية ٢٠١١، ١٧ ديسمبر ٢٠١١، (الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، ٢٠١١)، ص١١.

(٢٩٤) رامي محسن، اختار مصر -النظام الانتخابي ٢٠١١ (٢) (القاهرة: المركز الوطني للأبحاث والاستشارات، ٢٠١١)، ص٢.

المنظمة للعملية الانتخابية، فإن الصورة الإجمالية لقوانين مباشرة الحقوق السياسية، سواء الواردة في الإعلان الدستوري أو في القوانين المكملة له، كانت أفضل مقارنة بما كانت عليه البنية التشريعية والقانونية المنظمة للعملية الانتخابية قبل ثورة الخامس والعشرين من يناير، وإن لم تحز رضا القوى والأحزاب السياسية التي كانت تسعى لإجراء الانتخابات وفقًا لنظام القائمة النسبية. [٢٩٥]

وبالنسبة **للإطار العام للانتخابات** جرت الانتخابات بالجمع بين نظامي القوائم والنظام الفردي. ففيما يتعلق بانتخابات مجلس الشعب قسمت البلاد إلى ٤٦ دائرة على صعيد نظام القوائم و٨٣ دائرة فيما يخص النظام الفردي بينما قسمت البلاد فيما يتعلق بانتخابات مجلس الشورى إلى ٣٠ دائرة سواء فيما يخص النظام الفردي ونظام القوائم.

- ووفقا **للنظام الفردي** انتخب عن كل دائرة عضوان كان أحدهما على الأقل من العمال والفلاحين.
- *وبالنسبة* **لنظام القوائم الحزبية** *نص القانون على:*

أ- أن يكون عدد المرشحين على أي من القوائم مساويا لعدد المقاعد المخصصة للدائرة.

ب- أن يكون نصف المرشحين على الأقل من العمال والفلاحين.

ج- أن تبدأ القائمة بمرشح عن العمال والفلاحين.

د- أن يلي في القائمة مرشح الفئات مرشحا من العمال والفلاحين.

هـ- أن تتضمن كل قائمة مرشحا من النساء على الأقل.

و- يجوز أن تتضمن القائمة الواحدة مرشحي حزب واحد أو أكثر.

---

(٢٩٥) مركز الجزيرة للدراسات، تقرير عن البنية القانونية للانتخابات القانونية والتشريعية للانتخابات المصرية ٢٠١١، ١٧ ديسمبر ٢٠١١، مرجع سابق، ص ص١١-١٢.

ز- يخصص رمز موحد على مستوى الجمهورية لقوائم الحزب أو الأحزاب المتآلفة. [٢٩٦]

شهدت مصر منذ عام منذ عام ٢٠١١ العديد من الاستحقاقات الانتخابية التي جرت في ظل بناء أحزاب ما بعد ثورة ٢٥ يناير٢٠١١ مما فرض على هذه الأحزاب، سواء القديمة التي كانت تعيد هيكلة نفسها أو الجديدة التي مازالت في طور البناء، الدخول في هذه الاستحقاقات عبر تحالفات.

فقد بدأت فكرة التحالفات بعد ثورة يناير مع الانتخابات البرلمانية ٢٠١١، حيث تمخضت عنها ٤ تحالفات رئيسية: التحالف الديمقراطي الذي قاده حزب الحرية والعدالة، وشارك فيه حزب الكرامة، والتحالف السلفي الذي قاده حزب النور والأحزاب الخارجة من عباءة السلفية سواء العلمية أو الجهادية، وتحالف الكتلة المصرية بقيادة حزبي المصري الديمقراطي والمصريين الأحرار، وتحالف الثورة مستمرة الذي كان محوره أحزاب التحالف الشعبي وممصر الحرية والتيار المصري.[٢٩٧]

يمكن التمييز في هذا الإطار بين أربعة تحالفات رئيسة:

١- **التحالف الديمقراطي:** أنشئ في يوليو ٢٠١١، وضمّ أحزاب: الحريّة والعدالة (المنبثق عن جماعة الإخوان المسلمين (، والغد الجديد (ليبراليّ ويرأسه السياسي المعروف أيمن نور (، والكرامة (ناصريّ يساريّ (، بالإضافة إلى ثمانية أحزاب أخرى صغيرة معظمها لا يتمتّع بأيّ شهرة.

(٢٩٦) محمود قنديل وعلاء قاعود، اعرف حقوقك الانتخابية- انتخابات ما بعد ثورة ٢٥ يناير٢٠١١ (القاهرة: المنظمة العربية لحقوق الإنسان، أكتوبر ٢٠١١)، ص ص٤٩-٥٠.

(٢٩٧) رانيا زادة وآخرون، دليل الأحزاب السياسية لبناء التحالفات، ط١ (منتدى البدائل العربي للدراسات، ومؤسسة الشركاء الدوليين للحوكمة، ٢٠١٤)، ص٣.

وقد بدأ التّحالف واسعا، وبمشاركة العديد من الأحزاب وفي مقدّمتها الوفد الليبراليّ والنور السّلفيّ، إلا أنّ خلافات واسعة حول وثيقة المبادئ الدّستورية، ومساحة تمثيل الأحزاب داخل القوائم المغلقة قد أدّت إلى انسحاب حزبي الوفد والنور، ليكون الحريّة والعدالة هو القائد الفعليّ لهذا التّحالف.

وقد خاض التحالف الانتخابات في كلّ دوائر الجمهورية وعلى جميع المقاعد، واحتلّ مرشّحو الحريّة والعدالة نحو ٧٠% من قوائمه، و٩٠% من ترشيحات التحالف للمقاعد الفرديّة. وسعى التحالف إلى إنشاء دولة مدنيّة بمرجعيّة إسلاميّة يحدّد معالمها "الحريّة والعدالة" الشّريك الأكبر والقائد في هذا التّحالف.

٢- **الكتلة المصريّة**: أنشئت في أغسطس ٢٠١١، بتحالف واسع ضمّ أربعة عشر من الأحزاب الليبراليّة واليساريّة، بهدف الوقوف في وجه التكتّلات الإسلاميّة، إلا أنّ انشقاقات عديدة قلّصت الكتلة لتخوض الانتخابات بتحالف ثلاثة أحزاب فقط، وهي: المصريّون الأحرار (ليبراليّ ومحسوب على رجل الأعمال الشّهير نجيب ساويرس واحتلّ ٥٠% من قوائم الكتلة (، والحزب الديموقراطيّ الاجتماعيّ (يسار الوسط واحتلّ ٤٠% من قوائم الكتلة (، إضافة إلى حزب التجمّع (يساري واحتلّ ١٠% فقط من قوائم الكتلة) ونافست الكتلة في ٤٦ دائرة، بينما خاضت الانتخابات بمقاعد مبعثرة في الدّوائر الفرديّة. واتّفق أعضاء التحالف سياسيًا حول الطبيعة المدنيّة العلمانيّة للدّولة، ولكنهم اختلفوا بين يساريّ وليبراليّ على النّحو سالف الذّكر.

٣- **التّحالف السلفي** (تحالف النور): وقد أنشئ في سبتمبر ٢٠١١، وكاد يكون التّحالف الوحيد ذا المرجعيّة الواضحة وغير المتقاطعة (المرجعيّة الإسلاميّة (، وتكوّن من حزبي النور والأصالة السلفيّين، بالإضافة لحزب البناء والتّنمية التابع للجماعة الإسلاميّة.

فالتحالف السلفي: - هو تكتل انتخابي تكون منتصف ٢٠١١، وتميز بالاتساق الفكري والأيدلوجي إلى حد كبير، إذ غلب على أعضائه تبني المنهج السلفي بمدارسه المختلفة (السلفية العلمية، والحركية، والجهادية). وتألف من أحزاب: النور "المنبثق عن الدعوة السلفية"، والأصالة والفضيلة والإصلاح. (٢٩٨)

وقد تألف هذا التحالف الانتخابي بعد خروج حزب النور من التحالف الديمقراطي من أجل مصر، اعتراضًا على ترتيب مرشحيه على رؤوس القوائم الانتخابية. (٢٩٩).

وقاد التّحالف حزب النور السلفيّ، وخاض الانتخابات في معظم الدوائر الخاصّة بالقائمة والفرديّ، وأُعتبر الأكثر محافظة بين التّحالفات والقوى السياسيّة الأخرى. وسعى صراحة إلى إنشاء دولة إسلاميّة "تحافظ على حقوق الأقلّيات" على حدّ وصف أعضائه.

٤- **تحالف الثورة مستمرّة:** وهو تحالف انبثق عن الكتلة المصريّة، وضمّ في عضويّته حزب مصر الحرية، وحزب التيار المصريّ الليبراليّين، وحزب التّحالف الشّعبي الاشتراكي اليساري.

ونافس التّحالف في ٣٣ دائرة انتخابية بثلاثمائة مرشّح فقط على القوائم، وخمسين مرشّحا على المقاعد المستقلّة، ودافع عن مدنيّة الدولة وعلمانيّتها مع ضمان برامج الضّمان الاجتماعيّ للمواطنين. (٣٠٠)

وقد خاض السلفيون الانتخابات البرلمانية بمجموعه من البرامج المتشابهة، والفكرة الجوهرية الجامعة بين هذه البرامج هي أن "الانتخابات البرلمانية والمحلية وسيلة

---

(٢٩٨) أحمد عبد ربه، الأحزاب المصرية وانتخابات البرلمان المصري ٢٠١١/٢٠١٢ – سلسلة ملفات (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، نوفمبر/ ٢٠١١)، ص ص٣-٤.

(٢٩٩) محمد عبد العاطي، تقرير التكتلات الانتخابية في مصر.. المشهد بعد ثورة يناير، ١٧ ديسمبر ٢٠١١ (الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، ٢٠١١)، ص١٠.

(٣٠٠) أحمد عبد ربه، مرجع سابق، ص ص٣-٤.

من وسائل التمكين للدعوة، ونشرها بين فئات المجتمع" واعتبروا تطبيق الشريعة الإسلامية أحد أهم أولوياتهم.

وقد استند التحالف السلفي في استراتيجيته الانتخابية على مقومات أساسية منها:

-

١. تحويل أعداد السلفيين المنتشرين في معظم المحافظات [٣٠١] إلى أصوات انتخابية.

٢. الاستفادة من شعبية الشيوخ [٣٠٢] السلفيين إلى قطاعات وفئات مختلفة من الشعب المصري خاصة في الأرياف، واستثمار جهد هؤلاء الشيوخ في الدعاية الانتخابية لمرشحي التيار السلفي، خاصة في القنوات الفضائية ذات التوجهات السلفية مثل " الناس والرحمة".

٣. التواصل مع الناخبين مع التركيز على الوصول إليهم عبر الصفحات التي تحظى بنسب زيارة عالية في مواقع التواصل الاجتماعي (الفيس بوك وتويتر).

٤. البروز كفصيل ثالث يقف في منطقة وسط بين الاستقطاب الليبرالي، والإسلامي الحاصل في الساحة السياسية المصرية.

وعلى مستوى التمثيل البرلماني، أدت الانتخابات إلى تمثيل ١٦ حزبا وقوى سياسية بما فيها المستقلون.

(جدول رقم ١: التركيب الحزبي والفئوي لمجلس الشعب ٢٠١٢ محل الدراسة) [٣٠٣]

الحزب	الأعضاء		التوزيع الفئوي			الخبرة البرلمانية	
	عدد	%	فئات	عمال	فلاح	جدد	قدامى

(٣٠١) الإسكندرية، ومرسى مطروح، والبحيرة، والدقهلية، وكفر الشيخ، ودمياط، والسويس، والإسماعيلية، وبورسعيد.

(٣٠٢) الشيخ محمد حسان، ومحمد يعقوب، ومحمد عبد المقصود، وعبد المنعم الشحات،...إلخ.

(٣٠٣) عمرو هاشم ربيع، نتائج الانتخابات البرلمانية ٢٠١٢/٢٠١١ في انتخابات مجلس الشعب٢٠١١ /٢٠١٢ (عمرو هاشم ربيع محررا) (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام،٢٠١٢)، ص٣٨٣-ص٣٨٥.

النور	١١٢	١،٢٢	٦٣	١٨	٣١	١١١	١
البناء والتنمية	١٢	٤،٢	١	٤	٧	١٢	٠
الأصالة	٣	٦،٠	٢	٠	١	٣	٠

المصدر: د. عمرو هاشم ربيع (محررا)، نتائج الانتخابات البرلمانية ٢٠١١/٢٠١٢ في انتخابات مجلس الشعب٢٠١١ /٢٠١٢.

ونرى أن تحالف النور السلفي قد استحوذ حزب النور فيه على نحو ٨٥% من مرشحي التحالف، الذي اتخذ من كلمة "النور" اسمًا له، ويرجع ذلك إلى أن السلفيين استطاعوا أن يحشدوا جمهورهم الدعوى الضخم، كما أدت الحملات الإعلامية الكبيرة والتشوهات، التي تعرض لها التيار السلفي، إلى تعاطف قطاع كبير من الشعب المصري عامة والناخبين خاصة مع مرشحي هذا التيار. ومن ناحية أخرى، ساهم في قيام السلفيين بحصد الكثير من الأصوات، جذب الكثير من المواطنين المتدينين والذين يمنحون أصواتهم إلى الإخوان المسلمين، حيث بدأ يفرق داخل التيار الإسلامي بين الإخوان والسلف. هنا يبرز أمران مهمان: **الأول**، لم تعد جماعة الإخوان في أذهان الكثيرين هي الممثل الوحيد لتيار الإسلام السياسي. الأمر **الثاني**، هو أن حملة التشويه، التي قادها الليبراليون في الإعلام عامة والفضائيات خاصة، أفادت السلفيين. [٣٠٤]

ويرجع البعض هذا النجاح لحداثة عهدهم بالسياسية، وإلى نجاحهم في تحويل رأسمالهم الاجتماعي والدعوي، المعتمد على شبكاتهم الاجتماعية والدعوية والخيرية الممتدة عبر قرى ومدن مصر إلى رأسمال سياسي في فترة زمنية قصيرة. [٣٠٥]

(٣٠٤) د. يسري العزباوي ود. مازن حسن، الخريطة الحزبية في مصر بعد الثورة من التعددية المقيدة إلى التفتت الحزبي، مرجع سابق، ص ص٢٠-٢١.

(٣٠٥) محمد فتحي حصان، مرجع سابق، ص١٦٦.

ثانيا: المشاركة السلفية في انتخابات مجلس الشورى ٢٠١١/٢٠١٢: -

تعتبر انتخابات مجلس الشورى هي الانتخابات الثانية التي تم إجراؤها منذ سقوط مبارك ٢٠١١، وتقع إدارة الانتخابات تحت سلطة اللجنة القضائية العليا للانتخابات باعتبارها السلطة القضائية المشرفة على الانتخابات. [٣٠٦]

إن مجلس الشورى هو الغرفة الثانية للبرلمان المصري، ويبلغ إجمالي مجموع أعضائه٢٧٠ عضواً، يتم انتخاب ثلثيهم (١٨٠) بالاقتراع السري العام المباشر، ونصفهم على الأقل من العمال والفلاحين، ويتم تعيين الثلث الباقي (٩٠) من رئيس الجمهورية، ومدة العضوية هي ٦ سنوات. ويتم التجديد النصفي لأعضاء مجلس الشورى كل ٣ سنوات، ويمكن إعادة انتخاب، أو تعيين من انتهت مدة عضويتهم. ويتم تحديد الأعضاء التي انتهت عضويتهم في نهاية الثلاث سنوات الأولى من خلال القرعة، التي يجريها المجلس وفقًا للقواعد، التي يضعها في لائحته الداخلية. [٣٠٧]

١- النظام الانتخابي: -

أجريت الانتخابات بالجمع بين نظامي الانتخاب الفردي والانتخاب بالقوائم الحزبية بحيث يكون ثلث الأعضاء المنتخبين في المجلس منتخبا عن طريق النظام الفردي، والثلثين منتخبين عن طريق القوائم الحزبية المغلقة؛ لذا فقد قسمت جمهورية مصر العربية إلى ٣٠ دائرة تخصص للانتخاب بالنظام الفردي، ٣٠ دائرة انتخابية تخصص للانتخاب بنظام القوائم الحزبية ووفقا للانتخاب بالنظام الفردي ينتخب عن كل دائرة عضوان يكون أحدهما على الأقل من العمال والفلاحين، ويعرف القانون المصري العامل بأنه من يعتمد بصفة رئيسة على دخله بسبب عمله اليدوي أو الذهني في

---

(٣٠٦) The Carter center، Center Preliminary Statement on the First Round of Voting in Egypt's Shura Council Elections) (Cairo: The Carter center، ٤ Feb.، ٢٠١٢)، p٢.

(٣٠٧) معهد الربيع العربي، نظرة عامة على النظام الانتخابي لانتخابات مجلس الشورى المصري، ص١.

الزارعة أو الصناعة أو الخدمات ولا يكون منضما إلى نقابة مهنية أو يكون مقيدا في السجل التجاري أو من حملة المؤهلات العالية، أما الفلاح فهو من تكون الزارعة عمله الوحيد ومصدر رزقه ويكون مقيما في الريف ولا يحوز هو وزوجته وأولاده القصر مالكا أو إيجارا أكثر من ١٠ أفدنة.

أما بالنسبة للانتخاب بنظام القوائم الحزبية فينتخب عن كل دائرة أربعة مرشحين وفقا للقواعد التالية: -

- يكون نصف المرشحين على الأقل من العمال والفلاحين.
- يجب أن يلي في القائمة مرشح الفئات مرشحا من العمال والفلاحين.
- يجب أن تتضمن كل قائمة مرشحا من النساء على الأقل.
- يجوز أن تتضمن القائمة الواحدة مرشحي حزب واحد أو أكثر.
- يخصص رمز موحد على مستوى الجمهورية لقوائم الحزب أو الأحزاب المتآلفة. [٣٠٨]

وبناء على ذلك يتم انتخاب ثلثي أعضاء مجلس الشورى (١٢٠عضواً) في ٣٠ دائرة انتخابية، بنظام القوائم النسبية المغلقة، والثلث الآخر (٦٠عضواً) بنظام الانتخاب الفردي في ٣٠ دائرة انتخابية. وفي النظامين يجب أن يكون نصف عدد الأعضاء المنتخبين على الأقل من العمال والفلاحين.

- يقوم الناخبون بوضع اختياراتهم في صندوقين للاقتراع، الأول لقائمة واحدة من المرشحين، والثاني للدائرة التي تضم مقعدين والتي يقوم الناخبون فيها باختيار اثنين فقط من المرشحين. [٣٠٩]

---

(٣٠٨) شبكة الانتخابات في العالم العربي، تقرير متابعة انتخابات مجلس الشورى المصري ٢٠١٢ (عمان: شبكة الانتخابات في العالم العربي، ٢٠١٢)، ص٥.

(٣٠٩) معهد الربيع العربي، نظرة عامة على النظام الانتخابي لانتخابات مجلس الشورى المصري، مرجع سابق، ص١.

٢- البيئة الانتخابية:

على عكس انتخابات مجلس الشعب التي حظيت باهتمام محلي ودولي واسع، لوحظ أن انتخابات مجلس الشورى اتسمت بالافتقار إلى الاهتمام، حيث ساهم الغموض حول قيمة ودور مجلس الشورى، بالاقتران مع الطريق والاتجاه الذي سلكته المرحلة الانتقالية ككل، في المستوى المنخفض من مشاركة الناخبين، والمرشحين، والأحزاب السياسية، ووسائل الإعلام ومنظمات المجتمع المدني.

ولم تحظ انتخابات مجلس الشورى، والتي تمت تحت إشراف اللجنة القضائية العليا للانتخابات، إلا باهتمام قليل من قبل الناخبين، والمرشحين، والأحزاب السياسية، ووسائل الإعلام، ومنظمات المجتمع المدني. وبينما بدت النتائج وكأنها تعكس إرادة من شاركوا فيها؛ فإن المستوى المتدني لحضور الناخبين طرح سؤالًا حول أهمية انتخابات مجلس الشورى في المرحلة الانتقالية في مصر. (٣١٠)

وبدا أن النجاح الذي حققه حزبا الحرية والعدالة، والنور في انتخابات مجلس الشعب، ٤٦% و٢٢،١%على التوالي، قد أثر على الحسابات السياسية للمنافسين في انتخابات مجلس الشورى؛ حيث إن زخم هذه الانتصارات تم النظر إليه باعتباره مقدمة لنتيجة حتمية. وأيضا فإن الصفة الاستشارية لمجلس الشورى، وإمكانية تأثيره على صنع القرار البرلماني أصبحت ضئيلة.

هذه الأبعاد السياقية للبيئة، التي جرت فيها انتخابات مجلس الشورى ساهمت في افتقارها إلى الكثافة والمنافسة السياسية.

وقد اتسمت انتخابات مجلس الشورى بمعدل منخفض جدا من الاهتمام والمشاركة بين الناخبين، والأحزاب السياسية، والمنظمات غير الحكومية. ومن بين التفسيرات الشائعة لهذا، عدم اليقين فيما يخص الهدف، أو الغرض من وجود مجلس الشورى؛

---

(٣١٠) The Carter center، Carter Center Preliminary Statement on Egypt's Shura Council Election، op.cit، p١-p٥.

=**انظر أيضا:** مركز كارتر، بيان تمهيدي لمركز كارتر حول انتخابات مجلس الشورى في مصر، ٢٨ فبراير ٢٠١٢، ص ص٥-٦.

ويرجع هذا، جزئيا، إلى التثقيف غير الكافي للناخبين، أو الإجهاد الذي أصاب الناخب. وبينما وصلت نسبة الحضور في انتخابات مجلس الشعب إلى أكثر من ٥٥% شهدت انتخابات مجلس الشورى انخفاضا حادا وصل إلى ما يقل عن ١٤% في الجولات الأولى، وأقل من ٧% في جولات الإعادة[٣١١]

٣- طبيعة النظام الانتخابي: -

كما في انتخابات مجلس الشعب، اتبع المشرع "النظام المتوازي بالنسبة لشكل النظام الانتخابي"، وهو نظام يجمع بين النظامين الفردي والقوائم الحزبية. وداخل هذا الأخير تبني المشرع نظام القوائم النسبية المغلقة. وبالنسبة للمقاعد الفردية، لم يأخذ المشرع على عكس كافة النظم الفردية في العالم بنظام فوز شخص واحد في الدائرة، بل بفوز شخصين، وذلك تحقيقا لنسبة العمال والفلاحين عند إعلان النتيجة.

أما فيما يتعلق بنسبة الفردي إلى القوائم، فقد أخذ المشرّع بنسبة الثلث إلى الثلثين في العلاقة بين النظامين، من ناحية أخرى وضع المشرّع نسبة نصف الأصوات المقترعة على مستوى الجمهورية لكل قائمة (حزبا وتكتلا انتخابيا) كحاجز انتخابي لفوز القوائم بمقاعد في مجلس الشورى. كما أقر بوضع كوته مرنة للمرأة، بإقرار وجودها في أي مكان في القائمة، بدلا من النصف الأول منها كما كان مقرراً، مما أثر على نتائج الانتخابات لصالح الرجل. [٣١٢]

جدول رقم (٢) يوضح عدد الأحزاب الممثلة في مجلس الشورى٢٠١٢، ومنها: - [٣١٣]

م	اسم الحزب	عدد الأعضاء
	الحرية والعدالة	١٠٥
	النور	٤٦

(٣١١) Carter Center Preliminary Statement on Egypt's Shura Council Election،The Carter center، op.cit p٦.

(٣١٢) د. عمرو هاشم ربيع، الإطار الدستوري والقانوني لانتخابات مجلس الشورى ٢٠١٢، في د. عمرو هاشم ربيع (محرراً) انتخابات مجلس الشورى ٢٠١٢ (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ٢٠١٢)، ص ص٢٣-٢٤.

(٣١٣) مركز المعلومات للأمانة العامة لمجلس الشورى ١٨ مارس ٢٠١٢.

	الوفد	١٤
	المصري الديمقراطي الاجتماعي	٦
	الحرية	٣
	المصريون الأحرار	٢
	البناء والتنمية	٢
	الجيل الديمقراطي	١
	السلام الديمقراطي	١
	الكرامة	١
	الأصالة	١
	الحضارة	١
	مستقل	٣
الإجـــمالـــي		١٨٠

المصدر: "مركز المعلومات للأمانة العامة لمجلس الشورى ١٨ مارس ٢٠١٢"

وأشارت النتائج النهائية لانتخابات مجلس الشورى، التي أعلنتها اللجنة العليا للانتخابات، فيما يتعلق بالنظامين الفردي والقوائم، إلى تفوق كاسح للإسلاميين، والمتأمل لهذه النتائج قد يخلص إلى ما يلي: -

١- أن ثمة ميلا واضحًا لدى الناخبين إلى دعم التوجهات الإسلامية على اختلاف أيديولوجياتها.

٢- التراجع الواضح للأحزاب التقليدية، خاصة حزب الوفد الذي حل في المرتبة الثالثة رغم تاريخه الطويل.

٣- بزوغ الأحزاب الصغيرة ذات التوجهات المختلفة، والتي استطاع بعضها بالكاد أن يحصل على بعض المقاعد.

٤- أن الانتخابات لم تكن معبرة عن إرادة سياسية شعبية بقدر ما كانت انتخابات شكلية لم تشهد إلا خروجًا انتخابيًا ضعيفًا[٣١٤]

(٣١٤) عمرو هاشم ربيع، انتخابات مجلس الشورى ٢٠١٢، مرجع سابق، ص ص١٥٧-١٥٨.

ونستنج من التجارب السابقة أن التحالفات الناجحة تقوم على أساس الأهداف والمصالح الواضحة والمشتركة، إلا أنها تتأثر بشدة بالسياسية المحيطة. ورغم بداية ثقافة التحالفات والعمل الجماعي خلال السنوات الثلاث الماضية فإنها مازالت في طور التكوين وتحتاج إلى مزيد من الممارسة والخبرات خاصة على مستوى الإدارة، وتطوير آلياتها لتكون أكثر تحديدًا ووضوحًا وشمولًا. كما يجب التفريق بين التحالف الانتخابي والتحالف السياسي طويل الأمد وأن يتم تحديد طبيعة هذا التحالف من اللحظة الأولى، فالتحالف السياسي يتطلب منظومة خاصة من الضوابط والتوازنات، بحيث يكون لدى الأحزاب المشاركة فيه رؤية مشتركة وواضحة، وأن تقرر من البداية ما يجب القيام به وما هي الإنجازات التي يجب تحقيقها. أما التحالفات الانتخابية فالأفضل لها محاولة تشكيل تحالفات مع الجماعات والأفراد الأخرى، التي يمكن أن تعمل بفاعلية والتحرك معا لمواصلة تمثيلها أمام البرلمان. وعلى المدى القصير هناك بعض المسائل العملية التي يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار، مثل: عدد المقاعد في كل قائمة، التي سيحصل عليها كل حزب، وتقدير عدد المقاعد في كل قائمة، التي سوف يحصل عليها منافسيهم، وتحديد المتحدثين باسم التحالف، إلا أنه حتى التحالفات الانتخابية يجب أن تتسم بقدر من التجانس، فالتحالفات التي تضم أحزابًا متعارضة هي تحالفات قصيرة الأمد غير مرشحه للاستمرار داخل البرلمان؛ إذا تمكنت أن تستمر خلال الحملة دون انشقاقات أو انسحابات. [٣١٥]

ثالثًا: مجلس النواب ٢٠١٥:

بناء على التعديلات الدستورية التي أعقبت أحداث ٣٠ يونيو ألغى مجلس الشورى، وعادت أمور التشريع لغرفة واحدة منتخبة تحت اسم مجلس النواب، ويُشكل

(٣١٥) رانيا زادة وآخرون، مرجع سابق ص٧.

مجلس نواب من ٥٩٦ عضو، ينتخبون بالاقتراع العام السري المباشر، ويجوز لرئيس الجمهورية تعيين ما لا يزيد على (٥%) من أعضائه. وينتخب ٢٠% منه بنظام القائمة المغلقة تقسم فيها الجمهورية لأربعة قوائم فقط، و٨٠% بنظام الفردي. [٣١٦]

أجريت الانتخابات البرلمانية بناء على ثلاث قوانين رئيسة هي: -

١- قانون تنظيم مباشرة الحقوق السياسية والذي صدر بقرار رئيس الجمهورية بقانون ٤٥ بتاريخ ١٨ يناير ٢٠١٤ وتعديلاته التي صدرت بقرار رئيس الجمهورية في قانون رقم ٩٢ والذي صدر في ٢٩ يونيه ٢٠١٥، والمنوط به تنظيم حقوق الناخبين والمرشحين وتنظيم وصلاحيات الهيئة المشرفة على الانتخابات، فضلا عن الإجراءات التنظيمية لمراحل الترشح والدعاية والاقتراع والفرز.

٢- قانون مجلس النواب والذي صدر بقرار رئيس الجمهورية رقم ٤٦ في ٥ يونيه ٢٠١٤ وتعديلاته التي صدرت بقرار رئيس الجمهورية في قانون رقم ٩٢ والذي صدر في ٢٩ يونيه ٢٠١٥. والذي ينظم عدد أعضاء المجلس ونظام الاقتراع وعدد كل من المقاعد الفردية وعدد المقاعد المخصصة للقوائم، كما يحدد القانون شروط الترشح لعضوية المجلس والصفات الانتخابية، وحقوق وواجبات أعضاء المجلس واللائحة الداخلية للعاملين بالمجلس.

٣- قانون تقسيم الدوائر الصادر بقرار رئيس الجمهورية بقانون رقم ٢٠٢ في ٢١ ديسمبر ٢٠١٤ بشأن تقسيم دوائر مجلس النواب وتعديلاته الصادرة بقرار رئيس الجمهورية بقانون رقم ٨٨ الصادر في ٩ يوليو ٢٠١٥. والمنوط به تقسيم الجمهورية جغرافيا وتعريف حدود الدوائر الانتخابية جغرافيا على حسب الكتل السكانية للنظام الفردي وأيضا لنظام القوائم.

تعرض قانوني تقسيم الدوائر ومباشرة الحقوق الدستورية للطعن أمام المحكمة الدستورية العليا والتي أصدرت حكما ببطلان المادة الثالثة من قانون تقسيم الدوائر

---

(٣١٦) سميحة عبد الحليم، مجلس نواب مصر.٢٠١٦. https://www.egynews.net

والذي أدى بدوره إلى وقف الانتخابات البرلمانية بناء على هذا الحكم في الأول من شهر مارس ٢٠١٥، وشهدت الساحة السياسية آنذاك ترحيب الكثير من الأحزاب بالحكم، حيث إن الأحزاب ارتأت أن هذا الحكم يعد خطوة لتعديل القوانين المتعلقة بالانتخابات البرلمانية ولتجنب أي عوار دستوري يعيق إتمام العملية الانتخابية، وبعد هذا الحكم وجه رئيس جمهورية مصر العربية - عبد الفتاح السيسي- بتشكيل لجنة تتولى عملية تعديل قانون تقسيم الدوائر، ثم رئيس مجلس الوزراء في ٢ مارس بإصدار قرار رقم ٤٧٠ لسنة ٢٠١٥ بتشكيل لجنة لإعداد مشروع قرار بقانون تقسيم دوائر انتخابات مجلس النواب.

وقد أُجريت من مارس عام ٢٠١٥ ثلاث جلسات من الحوار بين الحكومة بحضور رئيس الوزراء وعددٍ من الأحزاب السياسية حول تعديلات القوانين المنظِّمة للانتخابات البرلمانية. هذا وقد أُجريت مناقشات عديدة حول الانتخابات البرلمانية، وشارك في جلسات الحوار المجتمعي ٧٥ حزبًا.

وما حدث فعليًا أن اللجنة المكلفة بتعديل قوانين الانتخابات أجرت تعديلات طالت القوانين الثلاثة المنظِّمة للعملية الانتخابية، متمثلة في انتخابات مجلس النواب، وتقسيم الدوائر الانتخابية، ومباشرة الحقوق السياسية، في ضوء الأحكام الصادرة عن المحكمة الدستورية العليا، وفي مقدمتها زيادة عدد مقاعد مجلس النواب للنظام الفردي، مع الإبقاء على عدد مقاعد القائمة والمحددة سلفًا بـ١٢٠ مقعدًا، ليَصبح إجمالي عدد مقاعد مجلس النواب ٥٩٦ بعد إضافة الـ٥%، وهي نسبة المعينين. كما تضمنت التعديلات تعديلا خاصًا بشرط الجنسية المصرية، بحيث لا يُشترط أن تكون الجنسية منفردة.

وبناء على هذه التعديلات وقبل صدورها، قررت أحزابٌ ما سمي بالتيار الديمقراطي (وتضم أحزاب: الكرامة، والعدل، ومصر الحرية، والتحالف الشعبي، والدستور) عدمَ المشاركة في القوائم المطلقة، والمشاركة في الترشح على المقاعد الفردية.

وبعد صدور تعديلات القوانين لاحقت المشاكل القانونية الانتخابات البرلمانية، حيث انهالت الدعاوى القضائية على محاكم القضاء الإداري في مختلف المحافظات، تطالب بوقف الانتخابات لأسباب عدّة. وتتنوّع هذه الأسباب بين ما هو شخصي، لعدم قبول أوراق ترشح أشخاص بعينهم، ومنها ما هو عام هدد بوقف الانتخابات ككل أو تأجيلها، لطعنه بنصوص قانونية، وإحالتها إلى المحكمة الدستورية العليا، تمهيدًا لإلغائها. وتم عدم قبولها أو تحويل بعضها إلى الدستورية العليا للنظر فيها. [٣١٧]

وبالنسبة للإطار العام للانتخابات حددت اللجنة العليا للانتخابات في مصر موعد إجراء الانتخابات البرلمانية لتكون على مرحلتين بدءاً من يومي ١٨ و١٩ أكتوبر ٢٠١٥.

وستجرى الانتخابات على ٤٢٠ مقعدا فرديا و١٢٠ مقعدا من القوائم المغلقة في أنحاء الجمهورية.

ولا يوجد في هذه الفترة برلمان في مصر، إذ تم حل مجلس الشعب (الذي غير اسمه في دستور ٢٠١٤ إلى مجلس النواب) في يونيو/حزيران ٢٠١٢، وحُل مجلس الشورى في يوليو/تموز ٢٠١٣. وتولى الرئيس المصري – طبقا للدستور – صلاحية التشريع حتى انتخاب مجلس النواب. [٣١٨]

شارك في الانتخابات البرلمانية ٤٤ حزباً من أصل ما يزيد عن ١٠٥ أحزاب ولم يحصل منهم على مقاعد سوى ٢٠ حزباً فقط، ويوضح الشكل التالي نسبة عدد الأحزاب التي شاركت والتي لم تشارك في العملية الانتخابية وأيضا الأحزاب التي حصلت على مقاعد.

هذا وشكلت الأحزاب في هذا المجلس نسبة ٤٣% تقريبا بعدد ٢٣٩ من العدد الإجمالي لمقاعد المجلس وشغل المستقلين ٥٧% بعدد ٣١٦ من إجمالي عدد النواب

---

١) وفاء شعيرة، التقرير الختامي لنتائج متابعة الانتخابات البرلمانية مصر ٢٠١٥)

http://www.rosaelyoussef.com/news

(١) **الانتخابات البرلمانية في مصر على جولتين بدءا من ١٨ و١٩ أكتوبر**
http://www.bbc.com/arabic/middleeast/٢٠١٥/٠٨/١٥

وعلى الرغم من تمثيل الأحزاب (بـ ٢٠ حزباً) من أصل ٤٤ تقدمت لخوض انتخابات فإنها نسبة قليلة مقارنة بعدد الأحزاب المصرية الذي وصل إلى ما يزيد عن ١٠٥ أحزب، وكان عدد المقاعد التي حصلت عليها الأحزاب كالتالي: -

الحزب	**عدد المقاعد**
حزب المصريين الأحرار	٦٥
حزب مستقبل وطن	٥٠
حزب الوفد	٤٥
حزب حماة الوطن ١٧ مقعدًا.	١٧
حزب الشعب الجمهوري ١٣ مقعدًا	١٣
حزب المؤتمر	١٢
حزب النور	١٢
حزب المحافظين	٦
حزب السلام الديمقراطي	٥
حزب المصري الديمقراطي	٤
حزب الحركة الوطني	٤
حزب مصر الحديثة	٤
حزب الإصلاح والتنمية	٣
حزب الحرية	٣
حزب مصر بلدي	٣
حزب التجمع	واحد
حزب العربي الناصري	واحد
حزب الصرح	واحد

حزب حراس الثورة	واحد
حزب الريادة	واحد

المصدر: أحمد عبد الله - بوابة الوفد- "ماعت" تصدر التقرير الختامي لنتائج متابعة الانتخابات البرلمانية مصر ٢٠١٥ https: //alwafd. org

فيما أعلن عدد محدود من الأحزاب مقاطعته للعملية الانتخابية وكان على رأسها أحزاب (مصر القوية، العدل، التحالف الشعبي الاشتراكي، مصر الحرية)، وأكد حزب البناء والتنمية الذراع السياسية للجماعة الإسلامية، عدم مشاركة الحزب في الانتخابات البرلمانية القادمة، كما أكد عدم دعمه لأية جهة أو مرشح في هذه الانتخابات.

وإعلان حزب البناء والتنمية، الذراع السياسية للجماعة الإسلامية، عدم مشاركة الحزب في الانتخابات البرلمانية في بيان له، له عدة أسباب جعلته يتخذ قرار عدم المشاركة في الانتخابات، مؤكدًا أنه لن يكون جزءا من الأزمة ولكنه سيظل دومًا جزءًا من حلها، موضحًا أنه لن يألوَ جهدًا بالتعاون مع المخلصين من أبناء الوطن من أجل إيجاد حل سياسي عادل وشامل يحفظ الحقوق ويلبى مطالب الجميع – بحسب البيان. (٣١٩)

فإن ٤ من أعضاء الحزب ترشحوا إلى مجلس "النواب". وهم أشرف عجور، بدائرة دار السلام بسوهاج، وعدلان محمود بدائرة جهينة بسوهاج، وبيومى إسماعيل بأسيوط، ولحظى نجدى بدائرة طهطا بسوهاج. من جانبه قال أشرف عجور، المرشح المستقل بسوهاج، إن ترشحه جاء تلبية لمطالب أهالي الدائرة، وإنه لم يكن ينتوي خوض ماراثون الانتخابات، إلا أنه اضطر للموافقة بعد أن أعلم الحزب بموقف دائرته، موضحا أن الحزب تفهم الموقف ووافق له على الترشح. عجور أوضح، أن الحزب قرر مقاطعة الانتخابات لظروف معينة خاصة به، لكن الدائرة كانت بحاجة إليه،

(١) اليوم السابع http://www.youm٧.com/story/٢٠١٥/٩/٢٣

خصوصا بعد ارتفاع معدلات القتل والثأر، التي وصلت إلى ٨٠٠ قتيل بعد الثورة، ما أسفر عن ١٠ آلاف قضية وأحكام تتعلق بالثأر والقتل. [٣٢٠]

وقد أظهر حزب النور مرونة تفاوضية في عدة مواقف، بداية من مشاركته في وضع خريطة المستقبل مع القوات المسلحة والقوى المدنية، بدعوى الحفاظ على التمثيل الإسلامي، مروراً باشتراكه في لجنة الخمسين لتعديل الدستور، بدعوى الحفاظ على مواد الهوية والشريعة. وخاض حزب النور معركة الانتخابات البرلمانية الأخيرة ٢٠١٥، بمفرده دون الانضمام إلى تحالفات انتخابية.

ومثلت الانتخابات الأخيرة تحدياً حقيقيَا لحزب النور سواء على المقاعد الفردية أو مقاعد القائمة، في ظل تراجع جماعة الإخوان المسلمين وباقي القوى الإسلامية. حيث مثلت محدودية قدرة الحزب على التأثير على الكتلة السلفية السائلة التي تفتقر للانضباط والالتزام، التي بدأت بالتذمر بسبب مواقف الحزب والدعوة السلفية في الإسكندرية، بعد ٣٠ يونيو، وهو ما عمل على تقليل فرص الحزب في حصد نسبة كبيرة من مقاعد مجلس النواب لعام ٢٠١٥. [٣٢١]

ويرجع البعض أسباب سقوط حزب النور إلى:

أولا: خروج مجموعة كبيرة من التيار السلفي وقادته من الحزب سواء قبل ثورة ٣٠ يونيو وما بعدها وتأسيسهم لأحزاب منافسة استقطبت مجموعات سلفية كبيرة وقواعد شعبية لديهم، مثل حزب الوطن بقيادة عماد عبد الغفور، وحزب الأصالة بقيادة إيهاب شيحة، وهو ما أدى لتفتت التيار السلفي وانعكس ذلك بشكل مباشر على نتائج الحزب في الانتخابات الحالية جعلته يفقد كثيرا من فرص التواجد البرلماني كما كان في برلمان ٢٠١١.

---

(٢) http://www.tahrirnews.com/posts/٢٣٢٠٣٨

(٣٢١) أحمد كامل البحيري، ورقة بحثية عن التحالفات الانتخابية المصرية في ظل بيئة سياسية مضطربة (القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية)، ص٣.

ثانيا: موقف الحزب من ثورة ٣٠ يونيو وانحيازه للدولة أفقده تعاطف قواعده الشعبية الميالة للإخوان، والتي كان يستند إليها وجعلته يخسر حتى في معاقل نفوذه كالإسكندرية والبحيرة ومطروح، فضلا عن الحملات التي شنتها جماعة الإخوان ضد الحزب وقياداته ودعوتها لأنصارها بعدم التصويت له.

ثالثا: الخطاب الملتبس للحزب والذي شكك الكثيرون في موقفه وخلطه للدين والدعوة بالسياسة، مما أفقده ميزة اكتساب قواعد جماهيرية أخرى تعوضه عن قواعده التي فقدها عقب ثورة ٣٠ يونيو وانشقاق أغلب قياداته عنه.

رابعا: شيطنة الإعلام لحزب النور وتصويره بأنه الحزب الذي يسعى لخلافة الإخوان واتهامه بالتعامل مع الغرب على حساب المصالح الوطنية المصرية، وهو ما أدى لتراجع شعبية الحزب تماما، فضلا عن أن الحزب بوضعه الحالي أصبح لا يمثل سوى ١٠% من التيار السلفي.

خامسا: محمود نفادي منسق عام "ائتلاف لا للمصالحة" يكشف أسبابا أخرى لسقوط حزب النور في الانتخابات، منها أن الناخبين المصريين أصبحوا رافضين تماما لفكرة وجود التيار الإسلامي في السياسة بعدما كشفت التجربة السابقة عن عدم درايتهم بشؤون الحكم وتفضيلهم لمصالحهم الحزبية على حساب مصلحة الوطن.[٣٢٢]

(٣٢٢) أشرف عبد الحميد، لماذا سقط حزب النور في انتخابات مصر ؟
http://www.alarabiya.net/ar/arab-and-world/egypt/٢٠١٥/١٠/٢١

المبحث الثالث

المشاركة السلفية في إعداد الدستور٢٠١٢

واجهت عملية الانتقال الديمقراطي في مصر تحدّيا مهّما يوم السّبت ١٩ مارس ٢٠١١ حيث اقترع المصريون، لأوّل مرّة منذ عقود، في انتخابات حرّة ونزيهة وفي أوّل استحقاق سياسي بعد ثورة ٢٥ يناير، وذلك للاستفتاء على مواد الدّستور التسع، التي عملت على تعديلها لجنة دستورية شكلها المجلس الأعلى للقوّات المسلحة برئاسة المستشار طارق البشري، وعضويّة ستّة أعضاء (ثلاثة قضاة من المحكمة الدستورية العليا، وثلاثة من أساتذة القانون الدستوري). وتتعلق التعديلات بشروط ترشح رئيس الجمهورية ومدّة الرّئاسة وضمانات العملية الانتخابية، وقواعد إعداد دستور جديد، فيما لم تتطرّق للموادّ المتعلقة بالصّلاحيات الممنوحة للرئيس (نحو ٣٦ مادة (، وحيث تشكل التّعديلات الدستورية في حال -الموافقة عليها دستورا مؤقتا يحكم المرحلة الانتقاليّة، وينظم عمليّة الانتخابات البرلمانية والرّئاسية القادمة لحين إعداد دستور جديد. أمّا في حال رفض التّعديلات فإن ذلك من شأنه أن يمدّد المرحلة الانتقالية ويشكل تحدّيا صعبا للمجلس العسكري، الذي يسعى لإقرار التعديلات؛ لتكون بمثابة إعلان دستوري يحكم المرحلة الانتقالية وينظم الاستحقاقات السياسية القادمة. وكان الإعلان الدستوري الذي أصدره المجلس العسكري يوم ١٣ فبراير٢٠١١، قد عطل العمل بدستور ٧١ وبذلك انتقلت إليه السلطات الدستورية كافة[٣٢٣]

(٣٢٣) معهد الدوحة، الاستفتاء الشعبي على التعديلات الدستورية في مصر – سلسلة ملفات، مرجع سابق، ص١.

تناول هذا المبحث مشاركة السلفيين في استفتاء ١٩مارس ٢٠١١، والمشاركة في الجمعية التأسيسية لوضع الدستور، والمشاركة السلفية في استفتاء دستور.

أولا: مشاركة السلفيين في استفتاء ١٩مارس ٢٠١١.

بدأت المشاركة السياسية الفعلية للتيار السلفي، عقب ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١، بحشد الشارع المصري للتصويت بنعم على التعديلات الدستورية الأخيرة؛ حيث دخلت التيارات السلفية في سياق محموم ضد القوى السياسية الأخرى الموجودة في البلاد، والتي ترغب في التصويت بلا. (٣٢٤)

وهذا الاستفتاء الذي أجراه المجلس العسكري في مارس ٢٠١١، تضمن تعديلات على دستور١٩٧١؛ لينظم المرحلة الانتقالية؛ فيما بعد الثورة، الذي اتخذ فيها كل من الإخوان والسلفيين موقفًا سياسيًا واضحًا؛ أن يصوتوا "بنعم" على التعديلات الدستورية وقد تم بالفعل تمرير التعديلات بنسبة ٧٧%تقريبًا. (٣٢٥)، ويرجع ذلك إلى حشد التيارات السلفية في هذا السباق السياسي كل قوتها من أفرادها وقادتها ومشايخها ودعاتها بشتى صورهم وأطيافهم الفكرية، ثم سرعان ما بدأت التيارات السلفية عقب الاستفتاء على التعديلات بالإعلان عن إنشاء الأحزاب السياسية. (٣٢٦)

واستشهد الطرفان بفتوى نسبت للشيخ أحمد المحلاوي رئيس لجنة كبار العلماء بالإسكندرية وخطيب جامع القائد إبراهيم "بوجوب التصويت بالموافقة على هذه

J. Brown ،"Egypt's Constitutional Ghosts" ،"Egypt's Constitutional Ghosts" ،Foreign Affairs، puplished by The Council on Foreign Relation، February ١٥، ٢٠١١.p ١.

(٣٢٤) أ.د. جهاد عودة، ومحمد عبد الجليل عبد العال، مرجع سابق، ص٨٨.

(٣٢٥) طارق عثمان، بحث عن الإخوان المسلمون والسلفيون في مصر قراءة تحليلية في طبيعة ومسار العلاقة، مرجع سابق، ص٣٢.، د. عمرو الشوبكي، التعديلات الدستورية – رؤية سياسية، سلسلة أوراق بدائل (القاهرة: منتدى البدائل العربي للدراسات ومؤسسة فردريش إيبرت)، ص ص٧-٨.

(٣٢٦) أ.د. جهاد عودة، ومحمد عبد الجليل عبد العال، مرجع سابق، ص٨٨.

التعديلات شرعا"، مبررا ذلك في فتواه بأنه "سيعيد البلاد لحالتها الطبيعية ويضعها على جادة طريق الاستقامة والرشاد" [٣٢٧]

في ١٩ مارس ٢٠١١، جرى استفتاء لتعديل الدستور وقد شكلت هذه التعديلات الإطار القانوني لانتخابات (شعب/ شورى/ رئاسية)، ومن أهم التغييرات:

١. تقليص فترات ولاية الرئيس إلى فترتين متتاليتين مدة الفترة الواحدة أربع سنوات.
٢. إلزام الرئيس باختيار نائب خلال ٣٠ يوماً من انتخابه.
٣. إضافة معايير جديدة لاختيار المرشحين الرئاسيين تتضمن شرط بلوغ المرشح لسن٤٠ عاماً على الأقل، وعدم زواجه من غير مصرية.
٤. الإشراف القضائي على العملية الانتخابية بالكامل.

وصل معدل التصويت في الاستفتاء إلى ٤١,٢% من إجمالي ٤٥ مليون ناخب يتمتع بحق الانتخاب، وافق ٧٧% منهم على التغييرات.

نظمت تلك التعديلات انتخابات مجلس الشعب التي جرت في ٢٠١١-٢٠١٢ وانتخابات مجلس الشورى التي جرت. ٢٠١٢ [٣٢٨]

وقد سمحت طبيعة البيئة المصرية الدينية بصعود التيار السلفي المجتمعي ومن ثم السياسي بالتبعية بما يتمثله من محتوى ديني وبما سجله من حضور مجتمعي داخل الطبقة المتوسطة بالمقام الأول، على مدار الفترة السابقة.

---

(٣٢٧) الإخوان والسلفيون الدعاية للتعديلات الدستورية على طريقة "قل نعم لتدخل الجنة"، جريدة البديل، الخميس،١٧ مارس ٢٠١١.

(٣٢٨) المعهد الانتخابي للديمقراطية المستدامة في أفريقيا، تقرير بعثة متابعة الانتخابات – انتخابات مجلس الشعب والشورى نوفمبر ٢٠١١/ فبراير، ٢٠١٢، ط١ (جنوب افريقيا: المعهد الإنتخابي للديمقراطية المستدامة، ٢٠١٢)، ص٨.

وقد احتل الصعود السياسي للتيار السلفي، وبما حققه من نتائج عالية في الانتخابات المرتبة الثانية في البرلمان بعد حزب الحرية والعدالة، وهو ما أجمع الخبراء على أنه فُرض عليه حزمة من التحديات، التي تلزمه بصياغة خطاب سياسي متكامل، يجيب عن تساؤلات الجمهور السلفي وكذا يتعاطى مع ما يثيره المجتمع السياسي من قضايا تخص تصوره لشكل الدولة القادم، وخطته التنموية، ووضع الأقلية القبطية، وتصوره للوضع الثقافي والفني، وكذا علاقة مصر بالمحيط الإقليمي والدولي، وصياغة القوى السلفية لهذا الخطاب المتكامل عامل رئيس في حفظ صعودها السياسي واستمراريته في البيئة السياسية الجديدة. [٣٢٩]

ثانيا: مشاركة السلفيين في استفتاء يناير ٢٠١٤.

أثار قرار حزب النور السلفي في مصر بالمشاركة في الاستفتاء على الدستور الجديد، ودعوته الشعب للتصويت عليه بنعم، خلافا جديدا بين قادة الحزب من جهة، وأنصاره من جهة أخرى. وفي حين ركزت قيادات الحزب على حتمية التصويت بنعم في الظرف الدقيق الذي تمر به البلاد، فإن أنصارا للحزب أبدوا استياءهم من استمرار مشاركته في مساندة الحكومة التي أطاحت حكم الرئيس السابق محمد مرسي وجماعة الإخوان المسلمين التي ينتمي لها.

وقال رئيس الحزب يونس مخيون في مؤتمر صحافي أذيع تلفزيونيا: "حزب النور سوف يشارك في هذا الاستفتاء وسوف يشارك بنعم، حرصا منا على الوصول إلى حالة الاستقرار وتحقيق المصلحة العليا للبلاد، وحتى نجنب البلاد مزيدا من الفوضى أو الوقوع فيما لا يحمد عقباه". وقال المتحدث باسم الحزب نادر بكار: "الحزب يدعو الشعب المصري أن يكمل مشواره، وأن يقول نعم للتعديلات الدستورية".

(٣٢٩) طارق عثمان، الصعود السياسي السلفي: دلالات واستحقاقات – مقالات وتحليلات، المركز العربي للدراسات الإنسانية. http://www.arab-center.org/index.php

وأبدى رئيس اللجنة القانونية للحزب طلعت مرزوق تحفظ حزب النور على بعض مواد الدستور مثل المادة التي تجيز محاكمة المدنيين عسكريا، مشيرا إلى أن الحزب "يأمل في تغييرها مستقبلا". لكن عددا من أنصار الحزب يرون دعوة قادته للتصويت بنعم على دستور مصر المعدل "طعنة لمشروع الحكم الإسلامي في البلاد، وخيانة لمبادئ الحزب". وإن "هذه الدعوة طعنة للإسلام الدين المفترض أنه أساس الحزب وركيزته". (٣٣٠)

ثالثا: المشاركة السلفية في الجمعية التأسيسية لوضع الدستور٢٠١٢. (٣٣١)

طبقا لخطة نقل السلطة، التي رسمها المجلس الأعلى للقوات المسلحة، انضم أعضاء مجلس الشورى الـ ١٨٠ إلى أعضاء مجلس الشعب الـ ٤٩٨ لاختيار مائة عضو للجنة كتابة الدستور، ووفقا لخطة المجلس العسكري، قامت هذه اللجنة بإعداد دستور جديد يجرى عليه الاستفتاء فيما بعد. (٣٣٢)

فقد انتخب البرلمان المصري رسمياً، وللمرّة الثانية، الجمعية التأسيسية التي كان وقتها من المفترض أن تكتب الدستور الجديد؛ ليحل محل الإعلان الدستوري الصادر في مارس٢٠١١ عن المجلس الأعلى للقوات المسلحة. (٣٣٣)

---

(٣٣٠) دستور مصر: خلاف بين قادة "النور" السلفي وأنصاره
http://٣arabionline.com/?page=article&id=٧٣٥٨

(٣٣١) **لمزيد من المعلومات حول الجمعية التأسيسية الأولى والثانية انظر:** ممدوح محمد مروك محمد شعبان، صياغة الدستور والتحول الديمقراطي في مصر ٢٠١١-٢٠١٤، رسالة مقدمة للحصول على درجة الماجستير (القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة، ٢٠١٥)

(٣٣٢) The Carter center ،Center Preliminary Statement on the First Round of Voting in Egypt's Shura Council Elections ،OP.Cit ،p٢.

د. سيد رجب السيد، الجمعية التأسيسية لوضع الدستور،
http://digital.ahram.org.eg/makalat.aspx?eid=٩٤٣٧

(٣٣٣) Marina Ottaway ،Egypt: Death of the Constituent Assembly? Carnegie Endowment for international peace ،١٣ JUNE ٢٠١٢.p.١

ووفقا للمؤشرات فقد وقع الاختيار على ٢٥ نائبا في مجلسي الشعب والشورى ينتمون إلى حزب الحرية والعدالة الذراع السياسية لجماعة الإخوان المسلمين و١١ نائبا ينتمون إلى حزب النور السلفي و١٤ نائبا من المستقلين والمنتمين إلى أحزاب أخرى.

أما من وقع عليهم الاختيار من خارج البرلمان، فقد ضمت قائمة الـ٥٠ وفقا للمؤشرات، شخصيات يمثلون اتجاهات كثيرة: بينهم قانونيون ونقابيون ورجال دين ومفكرون وفنانون

ورياضيون. (انظر الملحق) [٣٣٤]

ومع ذلك، بدا أن فرص تمكن الجمعية التأسيسية من القيام بتلك المهمة ضئيلة، نظر إلى أنها تواجه بالفعل تحدّيات سياسية وقانونية. وعلى الرغم من الاتفاق، الذي تم التوصّل إليه يوم ٧ يونيو ٢٠١١، بين الأحزاب السياسية على تشكيل هيئة جديدة، وعندما وافق البرلمان على قائمة الأسماء يوم ١٢ يونيو٢٠١١، انسحب٥٧ نائبًا، ورفضوا المشاركة في العملية. شارك في الانسحاب أعضاء من الأحزاب السياسية الرئيسة في مصر، بما في ذلك المنضمون في كتلة مصر، وتحالف الثورة مستمرة، وبعض أعضاء حزب الوفد وحزب الحرية، وحزب التحالف الشعبي الاشتراكي، وحزب الاتحاد المصري - العربي، وحزب المواطن المصري، فضلاً عن عدد من المرشحين المستقلين. بيد أن انسحاب هؤلاء ليس بكافي لإبطال تشكيل الجمعية التأسيسية، مع أن العديد من الأحزاب تقول بالفعل بأن الجمعية التأسيسية تفتقر إلى الشرعية التي تؤهلها لكتابة الدستور. علاوة على ذلك، ربّما كان الانسحاب مقدمة لاستقالة أعضاء الجمعية التأسيسية المعينين حديثًا. الاستقالات بين الأعضاء قضت على الجمعية التأسيسية الأولى. ففي أوائل أبريل

(٣٣٤) وكالة أنباء الشرق الأوسط، ٢٤ مارس ٢٠١٢

انسحب الأعضاء غير الإسلاميين واحد تلو الآخر مدعين أن الهيئة تخضع إلى هيمنة الإسلاميين، وبعد ذلك بوقت قصير حلت المحاكم الهيئة بصورة رسمية. أحد قضاة المحكمة الدستورية الذي جرى تعيينه في الجمعية التأسيسية الثانية انسحب مباشرة، بحجّة أنه لا يريد توريط المحكمة في معارك سياسية، مع أن تمثيل القضاة، من بين الجماعات المهنية الأخرى، كان واحد من مطالب من ينادون بتشكيل جمعية تأسيسية متنوعة. في اليوم التالي، سحب المجلس الأعلى للقوات المسلحة ممثّله أيضا، مشير إلى عدم وجود "توافق وطني" حول تشكيلها.

ومن المفارقات، أنه قبل يوم من بدء حل مشكلة الاتفاق على تشكيل الجمعية التأسيسية تمكن البرلمان من اعتماد قانون طال انتظاره يحدد القواعد التي يجب أن تسير عليها الجمعية التأسيسية. وهو بالأحرى وثيقة فنيّة تدّعي بشجاعة بأن الجمعية ستعمل على نحو متناغم، وستتمتع بالشرعية والدعم. [٣٣٥]

وأشار القيادي "السفلي" الشيخ محمد سعد الأزهري مدير مركز الفتح للبحوث والدراسات، وعضو الجمعية التأسيسية للدستور، في حواره لـ"اليوم السابع"، حسب رؤيته ووجهة نظره أن هناك "مؤامرات" و"حروب" لإقصاء الشريعة الإسلامية من الدستور المصري الجديد، واستبدالها بقوانين وأنظمة لا تتصل بانتماء مصر الإسلامي وبحضاراتها وثقافتها الإسلامية، مشددًا على أن التيارات الليبرالية، والعلمانية والكنيسة المصرية لديهم "تخوفات" غير منطقية من الشريعة الإسلامية، ويصرون على محاولاتهم لإقصاء الشريعة الإسلامية من الدستور. وكشف "الأزهري" حول الشريعة الإسلامية، أن السلفيين يريدون تطبيق الشريعة الإسلامية بمبادئها، وأحكامها وحدودها، مؤكدًا أن السلفيين وأعضاء جماعة الإخوان المسلمين داخل الجمعية التأسيسية تصدوا معًا لمحاولات الليبراليين الفاشلة لحذف المادة ٣٦ من الدستور والتي تنص على "تلتزم الدولة باتخاذ كل التدابير التشريعية والتنفيذية

(٣٣٥) Marina Ottaway ،Egypt: Death of the Constituent Assembly ،OP.Cit ،p.١

لترسيخ مبدأ مساواة المرأة مع الرجل في ميادين الحياة السياسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية دون إخلال بأحكام الشريعة الإسلامية". [٣٣٦]

إن الفشل في التوافق على المسائل الأساسية قبل البدء في الجوانب الإجرائية لوضع الدستور، قد أحال قضية عضوية الجمعية التأسيسية إلى نوع من التنافس الشخصي على العضوية بلا مدلول حقيقي لاختيار الأعضاء من حيث المعاني السياسية الحقيقية أو القدرات القانونية الفنية، أو حتى السلامة الشخصية في بعض الاختيارات مهما كانت محدودة.

أما عن المنهج فقد جرى الحديث - أولا - عن التمثيل السياسي، أي تمثيل القوى والتيارات المختلفة داخل الجمعية التأسيسية، ولما كانت الأجواء التي شرحناها قد افتقدت إلى التوافق السياسي المطلوب حول أساسيات الدستور، فقد كان من الطبيعي أن يستحيل الوصول إلى تمثيل سياسي حقيقي للقوى السياسية والفكرية التي يمكن أن تثرى الفكر السياسي الدستوري بما يناسب طموح مرحلة ما بعد ثورة يناير، وانصرف الأمر إلى مجرد التمثيل الحزبي. وكأن البحث كان يجرى حول تشكيل ائتلاف حزبي لإدارة دفة الحكم في البلاد، وليس فريقا سياسيا يناقش ويحدد المنهج السياسي الذي يجرى على أساسه وضع الدستور وإبداع نصوصه. [٣٣٧]

أكد ممثلو التيار السلفي داخل الجمعية التأسيسية للدستور، أن انسحاب القوى المدنية، وممثلي الكنيسة من الجمعية التأسيسية، دليل على عدم احترامهم لـ"آلية للديمقراطية" داخل الجمعية التأسيسية، مشددين أن القوى المدنية "لا عهد لهم" ولا يحترمون الديمقراطية، موضحين أن انسحاب ممثلي الكنيسة من الجمعية التأسيسية للدستور غير مبرر وهدفه تعطيل أعمال الجمعية التأسيسية، مشددين على أن ممثلي الكنيسة سبق أن وافقوا على المادة ٢٢٠ المفسرة لمبادئ الشريعة

---

(٣٣٦) جريدة اليوم السابع، ٢٠١٢/١٠/٢٧ http://www.youm٧.com/story/٠٠٠٠/٠/٠/-/٨٢٨٦٩٩#.VkjehtIrLIU

(٣٣٧) أحمد عبد الحفيظ، متاهة ثورة ومأساة دستور- أزمة مشروعية الجمعية التأسيسية، كراسات إستراتيجية، العدد ٢٣٢ (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، ٢٠١٢)، ص١٣- ص٢٧.

الإسلامية، مطالبين الكنيسة باحترام رأى الأغلبية والديمقراطية داخل الجمعية التأسيسية. وقلل الدكتور ياسر برهامى، نائب رئيس الدعوة السلفية وعضو الجمعية التأسيسية للدستور، من انسحاب التيار المدني من الجمعية التأسيسية للدستور، مؤكدًا أن ممثلي التيار المدني داخل التأسيسية وقعوا على كافة المواد التي خرجوا الآن لانتقادها، مضيفًا: "إذا كانت مواد مسودة الدستور تخالف الشريعة الإسلامية وضد الشعب المصري، فلن يقبل بها ممثلو الأزهر والإخوان، والكنيسة التي انسحبت من الجمعية، والشعب هو الذي يقرر في الاستفتاء أن الدستور يحافظ على الشريعة".

من جانبه، أكد الشيخ محمد الكردي، رئيس مجلس إدارة الدعوة السلفية بالجيزة وعضو الجمعية التأسيسية للدستور، أن انسحاب القوى، التي تصف نفسها بـ"المدنية" من الجمعية التأسيسية هدفه "إفشال" عمل الجمعية على مدار الأشهر الماضية بعد أن فشلوا في التأثير على الجمعية، موضحًا أن الانسحابات هدفها الضغط على أعضاء التأسيسية لتعطيل أعمالها لمدة ٣ شهور حتى تظل مصر في فراغ دستوري. [٣٣٨]

رابعا: المشاركة السلفية في استفتاء دستور ٢٠١٢: -

انتهت الجمعية من مشروع الدستور المصري وقام المستشار حسام الغرياني بتسليمه لرئيس الجمهورية في الأول من ديسمبر ٢٠١٢، هذا وقد قرر الرئيس دعوة الشعب للاستفتاء على الدستور في الخامس عشر من الشهر نفسه، وقد جري هذا وسط حالة اضطراب سياسي واتهامات للجمعية التأسيسية بأنها أتمت عملية "سلق الدستور".

(٣٣٨) السلفيون يفتحون النار على "التيار المدني" بعد انسحابهم من التأسيسي، جريدة اليوم السابع، الأربعاء، ٢١ نوفمبر ٢٠١٢

[٣٣٩]، وهى العبارة التي ترددت كثيرًا حينذاك، وتعرض الدراسة لأهم رؤى السلفيين في هذا الإطار.

- **رؤى السلفيين للقضايا المثيرة للجدل في صياغة الدستور:** -

يُفترض بالدساتير أن تشكّل السلطة السياسية، لكن في مصر تساهم السلطات السياسية في صياغة الدستور الذي ستستمد منه سلطتها في المستقبل.

كانت المساومات بين القوى السياسية في مصر بشأن مضمون الدستور صاخبة وعلنية وعاصفة ومثيرة. وفي الواقع، أدخلت تلك الخلافات جهود صياغة الدستور برمّتها في أزمة. [٣٤٠]

إن المخاطر الدستورية في مصر تبدو عالية الوتيرة جدًا، حيث أصبح النقاش انفعاليًا ومشحونًا. فالخطاب بات في غاية الاستقطاب؛ حيث تدّعي القوى السياسية **غير الإسلامية** أن الإسلاميين خطفوا العملية الدستورية، فيما يردّ **الإسلاميون** قائلين إن التعديلات التي يفكرّون بإدخالها طفيفة. ويقول الإسلاميون كذلك إن منتقديهم لا يمكنهم قبول نتائج الانتخابات التي تتمخّض عن تأييد قوي لجماعة الإخوان المسلمين والحركات السلفية.

ومن وجهة نظر مغايرة، يبدو كلا الجانبين في بعض النواحي على حق. فالإسلاميون محقّون عندما يدّعون أنهم يتصرّفون بشيء من التحفّظ وضبط النفس. والدستور الذي يعكفون على وضعه لن تُجرى عليه سوى تعديلات نصّية محدودة ودقيقة في شأن علاقة الدين بالدولة بالمقارنة مع دستور العام ١٩٧١. أما في ما يتعلّق بالقضايا،

---

(٣٣٩) وحدة الدراسات والبحوث البرلمانية، "تقرير حول أداء الرئيس محمد مرسي والحكومة" الفترة من ١ وحتي ١٠ ديسمبر ٢٠١٢ (القاهرة: وحدة الدراسات والبحوث البرلمانية بالمعهد المصري الديمقراطي، ٢٠١٢)، ص١.

(٣٤٠) Nathan J. Brown، Egpyt's stat constitutes itself، foreignpolicy، November ١٩، ٢٠١٢

التي كثر الجدل حولها، مثل الإشارة الصريحة إلى الشريعة الإسلامية، فستكون التغييرات طفيفة للغاية. غير أن منتقديهم محقّون أيضًا. فالإسلاميون يهيمنون على العملية ومن المرجّح أن يقرّوا دستورًا يعبّر عن مصالحهم. لا يكمن السبب في ذلك في الأدوات، التي يصوغها الإسلاميون، بقدر ما يكمن في من سيستخدمون هذه الأدوات إذا ما كانت الانتخابات، التي ستجرى في مصر مستقبلًا شبيهة بالانتخابات الأخيرة. فدستور ٢٠١٢ عمل في بيئة سياسية مختلفة جدًا، بحيث كان يرجّح أن يسفر اعتماد الصياغة اللغوية السابقة عن نتائج مختلفة جدًا. وبهذه الطريقة، لن يحلّ الدستور المصري الجديد جميع الخلافات بل سيتسبّب في فترة من حرب الخنادق الطويلة داخل، وبين، وفي شأن مجموعة من المؤسّسات. (٣٤١)

من أهم القضايا التي بسببها شن نائب رئيس الدعوة السلفية بمصر، الشيخ ياسر برهامي، هجومًا حادًا على أعمال لجنة الخمسين التعديلات التي أجرتها على بعض مواد دستور ٢٠١٢ حيث اتهمها بتغيير هوية الدولة الإسلامية.

ووصف برهامي، في بيان صدر عنه، بعض مقترحات لجنة الخمسين بـ"المستفزة"، كإضافة كلمة "مدنية" كوصف للدولة وهو الوصف، الذي رفض بأغلبية ساحقة في أثناء صياغة دستور ٢٠١٢.

كما ندد برهامي بالمطالبة بحذف خانة الديانة وخانة النوع (ذكر أو أنثى) من باب المساواة بين الرجل والمرأة.

واعترض برهامي أيضًا، وبشدة، على أن يستبدل بجملة "أحكام الشريعة الإسلامية"، فيما يخص المساواة بين الرجل والمرأة، جملة "مبادئ الشريعة الإسلامية". يذكر أن هذه العبارة كان منصوصًا عليها في دستوريّ ١٩٧١ و٢٠١٢.

---

(٣٤١) Nathan J. Brown ،Egypt's Constitution: Islamists Prepare for a Long Political Battle Carnegie Endowment for International Peace، ٢٠١٢.October. ٢٣.

وكان حزب النور السلفي قد أعلن مشاركته في لجنة الخمسين بعد تردد وجدل في أروقة الحزب. وأكد قادته أن موافقة الحزب جاءت لاستشعاره بالمسئولية، ودفاعا عن مكتسبات ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١.

إلا أن الحزب وصف، في الوقت ذاته، تشكيل لجنة الخمسين بأنه "غاية في السوء ويعبر عن سيطرة الفصيل اليساري القومي على اللجنة مع إقصاء متعمد وواضح للتيار الإسلامي". (٣٤٢)

وطالب السلفيون بعدم المساس بالمادة الثانية من الدستور، والتي تنص على أن الدين الرسمي للدولة هو الإسلام وأن الشريعة الإسلامية هي المصدر الرئيسي للتشريع في الدستور وهي المادة التي فعلا يجب أن لا يتم المساس بها وقد قامت الدعوة السلفية بتوزيع ورق للمشاركة في حملة توقيع للمطالبة بعدم المساس بالمادة الثانية من الدستور وكذلك الملصقات على الشوارع للمطالبة بعدم المساس بهذه المادة خاصة بعد مطالبة العديد من الأقليات بعدم الاعتداد بها، ومحاولة إلغائها والضغط من أجل ذلك. هذا وقد بدأت حملة التوقيع في الانتشار في الإسكندرية وبدأ الأهالي في الاستجابة لها من أجل عدم المساس بهذه المادة في الدستور، وطالبت الدعوة السلفية بعدم المساس بها من قريب أو بعيد وسط حالة من الترقب، التي تسود مصر وقتها خاصة بعد أن سارت شائعة عن تغيير المادة الثانية من الدستور، والحملة للتوقيعات تتضمن الموقعين بأسمائهم والرقم القومي بالإضافة للتوقيع وأصبح الجميع في حالة ترقب لما سوف يحدث في الأيام القادمة وذلك خوفا من إشعال فتنه بسبب هذه المادة بين عنصري الشعب، المسلمين والمسيحيين. (٣٤٣)

---

(٣٤٢) مصر.. حزب النور السلفي يعترض على بعض تعديلات دستور ٢٠١٢، قناة العربية = http://www.alarabiya.net/ar/arab-and-world/egypt/٢٠١٣/٠٩/٢١ =

(٣٤٣) السلفيون يطالبون بعدم تغيير المادة الثانية من الدستور http://akhbar.masreat.com/١٠٦٨

بعد أن أعلن عن موعد الاستفتاء على الدستور، شهدت مصر خلافًا كبيرًا بسبب التعجل في الاستفتاء، وكأن الساحة السياسية قد خلت من الخلافات، ليأتي لها خلاف جديد. هنا دعا الرئيس الأسبق محمد مرسي إلى حوار وطني بين الأحزاب والقوى السياسية. وكما جرت العادة في كل مرة تغيب عن الاجتماع ممثلو التيار المدني؛ حيث اعتبروا أن التحاور يعد حجرًا عليهم حول المواد المختلف عليها، بغية طرحها على مجلس النواب المنتخب في جلسته الأولى عقب تشكيله بعد الانتخابات البرلمانية.

وقد انتهت جلسات الحوار الوطني إلى الاتفاق على نحو ١٦٠ تعديلا للدستور، وقد جاء موقف مجلس الشورى بأنه لا يأخذ بمقترحات لجنة الحوار باعتبارها مقترحات غير ملزمة. وقد أسفرت نتيجة الاستفتاء عن مشاركة ٣٢،٩% من الهيئة الناخبة، ومقاطعة ٦٧،١%، وقد نال الدستور موافقة ٦٣،٨% من المشاركين. وقد شكلت هذه النتيجة نصرًا كبيرًا لجماعة الإخوان. وبالمقابل استطاعت جبهة الإنقاذ أن تحقق نصرًا سياسيًا؛ نتيجة عدم موافقة نحو ثلث المقترعين على مشروع الدستور. [٣٤٤]

ومما سبق يتبين أن هناك ميلًا متعاظمًا لدى التّيارات السلفية؛ لتوظيف الدّين في المجال العامّ، وأن العمل السياسي يعتبر وسيلة وليس غاية، من أجل تحقيق "سلطة اجتماعيّة" تحقق لهم قدرا من المكاسب السياسية والشعبية. وهو ما يعني تحقيق "الشرعية" من خلال تكثيف استخدام الخطاب الدّينيّ في الفضاء العامّ. ويتأكد لمن يطالع الأحزاب السلفية أنها تضع الشريعة الإسلامية أحكامها ومبادءها كافة موضعا لا مجال لمنازعة فيه.

ونرى أن الخريطة السلفية في مصر تتسم بدرجة عالية من التعدد والتنوع، الذي يصل إلى حد السيولة والتشرذم؛ حيث إن هناك العديد من الجمعيات والتجمعات

(٣٤٤) مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، التقرير الإستراتيجي العربي٢٠١١- ٢٠١٢، ط١ (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، ٢٠١٣)، ص٣٣٣.

والأحزاب السلفية. ورغم وجود حد أدنى من القواسم المشتركة بين معظمها فإن هناك اختلافات وتفاوتات فيما بينها على مستوى بعض الرؤى والمواقف. وفي ضوء ذلك، فإن الدراسة لم تغط سوى ثلاثة أحزاب سلفية وما تمثله من قوى وتيارات.

خامسا: مشاركة السلفيين في لجنه الخمسين لوضع دستور ٢٠١٤:

أصدر الرئيس المصري المؤقت، عدلي منصور، قراراً بتشكيل لجنة الخمسين لإعداد المشروع النهائي للتعديلات الدستورية، وشكلت الشخصيات المنتمية للتيار المدني غالبية أعضائها.

بدأت لجنة الخمسين عملها يوم ٨ سبتمبر ٢٠١٣، على أن تستمر لمدة ستين يوما، وانتهت من صياغة الدستور في ٢ ديسمبر ٢٠١٣، كما تم الاستفتاء عليه بتصويت المصريين في الخارج من ٨ إلى ١٢ يناير ٢٠١٤، ثم يومي ١٤، ١٥ من يناير ٢٠١٤، داخل مصر وقد شارك في الاستفتاء ٣٨،٦% من المسموح لهم بالتصويت، وأيد الدستور منهم ٩٨،١% بينما رفضه ١،٩%، وذلك وفقا للجنة المنظمة للاستفتاء، وكانت لجنه الخمسين قد بدأت عملها بمراجعة توصيات لجنة العشرة التي شكلها الرئيس المؤقت منصور لاقتراح التعديلات الواجبة في دستور ٢٠١٢ المعطل.

وقد شنت جماعات الإسلام السياسي الهجوم على وثيقة الدستور بزعم أنها تمثل التفافًا على الاستفتاء الذي تم في ٩ مارس ٢٠١١، والذي بناء عليه تقرر إجراء الانتخابات التشريعية قبل وضع الدستور. [٣٤٥]

أما ردود الفعل على أسماء أعضاء لجنة تعديل الدستور الخمسين فقد أعلنت قيادات حزب النور صدمتها من لجنة الخميس، وقالت إنهم كانوا يتوقعون تمثيلا أكبر للتيار الإسلامي، وتصاعد غضبهم بسبب تقديم حزب النور لثلاثة من قياداته للمشاركة بـ

(٣٤٥) أ.د علي السلمي، إشكاليات الدستور والبرلمان، ط١ (القاهرة: دار سما للنشر والتوزيع، ٢٠١٥)، ص١٣- ص١٨.

لجنة الخمسين ولم يتم اختيار سوى بسام الزرقا فقط، وكان من المتوقع خلال الأيام إعلان حزب النور عن انسحابه من لجنة الخمسين أو تجميد مشاركته بها. [٣٤٦]

وبالفعل اعتذر عن عدم الاستمرار في لجنة الخمسين لظروفه الصحية، وصرح محمد إبراهيم منصور، الأمين العام المساعد لحزب النور، عضو لجنة الخمسين لتعديل الدستور، أن مشاركة الحزب في اللجنة تهدف لاستقرار البلاد، وعدم زيادة الانقسام الشعبي، مشيرًا إلى أن لجنة العشرة خصمت من مكتسبات الشعب المصري، حينما ألغت بعض مواد الهوية والحقوق والحريات. وأضاف خلال حواره لـ«الوطن»، أن الدكتور بسام الزرقا، نائب رئيس حزب النور، مشددًا على أن الحزب قرر الاستمرار في اللجنة لـلحفاظ على «مواد الهوية» وفصل السلطات وضمانات الحقوق والحريات والعدالة الاجتماعية. ورحب «منصور» بحذف المادة «٢١٩» المفسرة للمادة الثانية، شريطة حذف كلمة «مبادئ» من المادة «٢»، وعدم إقصاء الكتاب والسنة، مشيرًا إلى أن «عمرو موسى رئيس لجنة الخمسين، والدكتور السيد البدوي رئيس حزب الوفد، ووحيد عبد المجيد وصفوت البياضى»، وقعوا بالموافقة على بقاء نصوص «٢، ٣، ٤، ٢١٩» ككتلة واحدة، معتبرًا أن بقاء كلمة مبادئ دون تفسير يقضى على ٩٠% من نصوص الكتاب والسنة. [٣٤٧]

المادة ٨٩ والتي تنص على "تحظر الدولة كل صور العبودية والاسترقاق والقهر والاستغلال القسري للإنسان وتجارة الجنس وغيرها من أشكال الاتجار في البشر ويجرم القانون كل ذلك".

تلك المادة كانت محلًا للخلاف بين أعضاء حزب النور السلفي في لجنة الخمسين وبين أعضاء آخرين، على خلفية اعتراض السلفيين على النص بتعبيرات العبودية والقهر والاستغلال القسري للإنسان والاتجار في البشر، ومع أن المادة المشار إليها قد نصت على أن يجرم القانون كل تلك الصور. [٣٤٨]

---

(٣٤٦) ندى المصري، لجنة الخمسين https://www.masreat.com/?p=٥٨٢٠٣

(٣٤٧) ولاء نعمة الله وسعيد حجازي، د. محمد إبراهيم منصور: ٣٠ يونيو ليست «ثورة» وليست «انقلابًا» https://www.elwatannews.com/news/details/٣٣٥١٣٢

(٣٤٨) أ.د علي السلمي، مرجع سابق، ص ٢٠٩.

الـخـاتمــة

الـخـاتـمـة

مثلت ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١، وما تبعها من مشاركة سياسية للتيارات السلفية فرصة لدراسة وتحليل البناء الفكري للتيارات السلفية، وموقفها من المشاركة السياسية وتكوين الأحزاب والمجالس التشريعية والمظاهرات والثورة.

واهتمت الدراسة برصد وتحليل عدد من القضايا أهمها تعريف السلفية، ونشأتها التاريخية وأهدافها، وأهم التيارات السلفية في مصر، ونشأة وتكوين كل منها، وأسباب رفض التيار السلفي المشاركة السياسية قبل ثورة ٢٥ يناير٢٠١١.

وقد حللت الدراسة مدى استفادة التيارات السلفية من بنية الفرص التي أتيحت بعد ثورة ٢٥ يناير، والتي صنعها الوضع السياسي، ويتضح أنّ ما حققته الثورة من انفتاح في فضاءات متعددة، دفع بفاعلين جدد على الساحة المصرية، وكان من أبرزهم الحركات الإسلامية، التي انتقلت بخطابها وأيديولوجيتها من ضيق الفضاءات إلى سعتها، ومن بنى التنظيم إلى بنى الدولة، ومن مطالبين بالاندماج. وقد اتخذت الدراسة التيارات السلفية كدراسة حالة بوصفهما أكبر الفاعلين الإسلاميين بعد جماعة الإخوان المسلمون بعد ثورة ٢٥ يناير.

وكذلك تحليل الأثر الذي تركته ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١، على فكر التيارات السلفية في مصر أن الجماعات والحركات لا يمكنها أن تعيش منعزلة عن الأحداث في مجتمعها. وقد تفاوتت قدرات التيارات السلفية على استخدام فرصة الفضاءات المتاحة بعد الثورة على تطوير خطابهم السياسي ورؤيتهم الأيديولوجية الدينية تجاه الدولة والمجتمع، ما انعكس على شكل التحول في أهداف هذه التيارات وتكتيكاتهم كجهات فاعلة في التغيير الاجتماعي، وقد ظهر تباين في مكونات بنية الخطاب الديني لدى هذه التيارات أثّر ذلك في تطور خطابهما السياسي وفي تحديد التقارب والتصالح مع التعريفات المدنية المساهمة في عملية الاندماج الاجتماعي.

وبعد المقارنة بين مواقف التيارات السلفية القديمة والجديدة، وتحليل أسباب صعودها لسدّة الحكم، إبّان ثورة ٢٥ يناير، خلصت الدراسة إلى التأكيد على قدرة بعض المجموعات السلفيّة على تطوير أفكارها وإجراء بعض التّغيير، محلّ انتقادِ - وانتقاصِ عند بعض الراصدين والمثقّفين فضلًا عن الخصوم السّياسيّين.

وقد تواجد السلفيون في الحياة الاجتماعية المصرية عبر جمعيات للنفع العام أو مسالك مدرسية فقهية من خلال طريقين أساسيين، الأول تمثل في "الجمعية الشرعية للعاملين بالكتاب والسنة" والثاني هو "جماعة أنصار السنة المحمدية" وكلتاهما ظهرت في عشرينيات القرن العشرين، ثم ظهرت في السبعينيات من القرن ذاته "سلفية الإسكندرية" وتبعتها "جماعة التبليغ والدعوة" في الثمانينيات. وظل هذا الخط الخيري ـ الدعوى هو أساس عمل السلفيين، لكنهم عقب الثورة سارعوا إلى الانخراط في معترك السياسة، دون أن يمتلكوا بعد الفكرة والخبرة التي تؤهلهم لهذه العملية التي قامت على أكتاف ثورة رفعت شعار "الحرية والعدالة والكرامة" ودون أي إبداع رؤى سياسية تطمئن المحيط الاجتماعي بأن الديمقراطية قولا وفعلا قد رسخت في أذهانهم. لكن هذا لا يعني أبدا حرمانهم مع ممارسة السياسة، إنما دفعها إلى القبول بشروط اللعبة السياسية كما يضبطها الدستور والقانون، وفي هذا ما سيقود حتما إلى ترشيد أفكارها الاجتماعية والسياسية، وهذا من فضائل ثورة ٢٥ يناير على الجميع.

ولتحليل إمكانية تحقيق التيارات السلفية لأهدافها بالمجمل أو جزء منها تبعًا لرؤيتها الخاصة، استوجب التعريف بخارطة التيارات السلفية الدينية، لإجراء مقارنة بين مواقفها وقناعات القديمة (ما قبل الثورة)، والجديدة (ما بعد الثورة).

ويتضح ذلك إفتاء جماعة "الدعوة السلفية " بفتوى أن الانضمام للأحزاب السلفية هو إلزام شرعي، وأن الانضمام للأحزاب العلمانية ممنوع بحكم الشريعة، وذلك من

أجل رغبة الأحزاب العلمانية بتقديم برنامج دولة علمانية – ضد الإسلام – التي تسعى لإلغاء المادة الثانية من الدستور المصري التي تحدد بأن الإسلام هو مصدر تشريع الدولة.

وأعلنت طوائف أخرى عن تشكيل "مجلس شورى الفقهاء" ذلك المجلس الذي يضم داخله عددًا من شيوخ السلفية البارزين، وذلك بهدف ممارسة ضغط سياسي على صانعي القرار في مصر لعدم إلغاء المادة الثانية بالدستور التي تضمن العمل بالشريعة الإسلامية. كذلك دعت حركة أخرى باسم "ائتلاف القوى الإسلامية" وأحزاب أخرى وقوى إسلامية مثل الإخوان المسلمين والجماعة الإسلامية بالحفاظ على تلك المادة وعدم تغييرها.

ورغم أن الديمقراطية في غالب الفكر السلفي تعد كفرا بالله تعالى لأنها تجعل له شريكًا في التشريع، فقد مثلت ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١، منعطفًا في الفكر السياسي للتيارات السلفية في مصر، فقد واءم التيار السلفي في مصر مقولاته فيما يتعلق باليات الديمقراطية من باب موازنة " المصالح والمفاسد" وليس باعتبارها حقًا إنسانيا أصيلًا، فقد تضمنت برامج الأحزاب السياسية وخاصة حزب النور ضرورة تحقيق الديمقراطية في إطار الشريعة الإسلامية.

وأشارت تلك الأحزاب السلفية الجديدة وشيوخ السلفية – وعلى رأسهم الشيخ مصطفى القوصي – إلى أن قرارهم بتغيير رأيهم ودخولهم للساحة السياسية يأتي خوفا من جانبهم على تبدد الهوية الإسلامية لمصر، ولمواجهة تعاظم القوى العلمانية ووقفها، كذلك سبب آخر أقروا به هو نيتهم لتحويل مصر لدولة إسلامية.

وأوضحت الدراسة الإطار النظري والمعرفي والمفاهيمي لموضوع الدراسة، كما ناقشت بصورة تحليلية مفاهيمها المختلفة، مركّزة على مفهوم السلفية، الذي برز مجدّدًا

بصورة صارخة في الفضاء العربي بفعل الثورات، ومفهوم المشاركة السياسية، ومفهوم الحركات الاجتماعية، كما أجريت مراجعة معمّقة لأدبيات الدراسة.

وفي النهاية فقد خلصت الدراسة إلى استنتاج عام مفاده أن ما يجعل من الأيديولوجية السلفية محل جاذبية كبيرة هي أنها تعمل على إعادة صياغة معتقدات الإسلام في شاكلة أكثر تبسيطا، حيث توجه إلى أناس في حاجة إلى فهم ما يعتقدون بطريقة بسيطة وبإمكانهم إدراك عقيدتهم حسب إمكانياتهم الذاتية والتحدث عنها مع الآخرين من أمثالهم، دون أن ينغمسوا في المتاهات الأيديولوجية.

كما أدت نشأة السلفية السياسية إلى إعادة تشكيل المشهد السياسي المصري. وبالرغم من أن جماعة الإخوان المسلمين قد احتلت الوضع المهيمن لفترة، إلا إنها فقدت سيطرتها على تيار الإسلام السياسي، بعد عزل الرئيس الأسبق محمد مرسي. وقد تطورت العلاقة بين السلفيين والإخوان المسلمين منذ الثورة، من التعاون الواضح إلى المنافسة الشديدة.

كما أن هذه القضية وثيقة الصلة بالعلاقة بين حزب النور والدعوة لسلفية، لأن مدى نجاح الحزب في تأكيد استقلاله السياسي قد أثر على اتجاهه. فضلًا عن ذلك، كما قد مثلت نشأة السلفية الثورية تحديًا إضافيًا، لأن حزب النور قد واجه ضغطًا من الشارع السلفي" الذي أثاره أبو إسماعيل. مع ذلك فالأمر المهم هو أن حزب النور والمجموعات السلفية الأخرى الأكثر رسوخًا تميل إلى السير في طريق نفعي تدريجي عن الإذعان إلى ضغط أعضاء مشايخهم المثاليين.

وقد أثبتت الأحزاب السلفية - خصوصًا حزب النور - قدرتها على التكيف مع قواعد اللعبة السياسية. وبدؤوا في تطوير استراتيجية وخطاب سياسيين يختلفان إلى حد ما عن الاعتبارات الدينية أو العقائدية الأولى الخاصة بالمشايخ. فالأحزاب السلفية تأخذ في الحسبان البيئة الإقليمية والعالمية. وهو ما تمثل بشكل عملي بتأيدهم للإجراءات

التي اتخذنها القوات المسلحة المصرية في ٣ يوليو ٢٠١٣، تلبية لثورة ٣٠ يونيو ٢٠١٣، والتي أطاحت بأول رئيس ينتمي للتيار الإسلامي.

وفي النهاية توصلت الدراسة إلى عدة نتائج أبرزها: -

١- الحركات السلفية تنادي بتطبيق الإسلام وشرائعه في مختلف مجالات الحياة باعتبار الإسلام دينا وسياسة، ونظام حكم، ولكن تختلف من حيث تصورتها الفكرية، وأساليبها السياسية فيما يتعلق بالتطبيق.

٢- لم تظهر الحركات السلفية منذ البداية في شكل حركات سياسية، وإنما على شكل جمعية دعوية، لذلك لم تنشأ في تناقض مع السلطة وإنما كانت تعترف بمشروعية النظام.

٣- يصعب تفسير الفكر السلفي في مصر بعيدًا عن سياقه المجتمعي، فهو ليس نتاجًا ثقافيًا موروثًا، وإنما نتاج حراك مجتمعي.

٤- استخدمت الحركات السلفية مختلف الأساليب، لتحقيق أهدافها بما فيها استخدام الخطابات الدينية والدعوية، والقنوات الدينية، والتي استطاعت من خلالها وبشكل كبير استثمار وسائل الإعلام، واستخدمتها لصالح الوصول إلى أهدافهم على الرغم من حالة الحظر، التي عاشتها هذه الحركات خلال معظم سنواتها.

٥- يعاني الفكر السلفي في مصر حالة من الازدواجية بين الشرعي، والسياسي، ويعاني من غياب الهياكل التنظيمية.

٦- إن فعالية المشاركة السياسية للحركات السلفية تتوقف على مدى قدرتها في مواجهة التحديات الداخلية والتكيف مع التحولات الحاصلة على الساحة السياسية الداخلية، والدولية وضرورة إخضاع تجربتها للمراجعة، وإعادة المراجعات الفكرية بأسلوب ومعطيات تتماشى مع الواقع، لأن الاستمرار في التناقض والازدواجية في

الخطاب، سوف يفقده خصوصيته الإسلامية، ويؤدي لإظهاره باستخدام الدين للوصول إلى السلطة.

٧- يحتاج الفكر السلفي إلى مرجعيات أكثر تطورا وخاصة بعد أن تطورت قضايا الفكر السلفي بالممارسة السياسية.

٨- إن الجماعات السلفية نشأت نتيجة لعدد من المفكرين والجماعات الحركية، وانقسمت في التطبيق إلى حركات إصلاحية وثورية.

٩- هناك تحول ملحوظ في خطاب بعض التيارات والحركات والأحزاب الإسلامية وأيديولوجيتها، ونزوعها إلى الانتقال من الهامش الأيديولوجي إلى المركز السياسي؛ وهو ما يعني إمكانية عقلنه الخطاب السياسي والفكريّ لهذه التّيارات وترشيده، بإحداث بعض المرجعيات الفكرية لها.

وفي النهاية ترى الباحثة؛ أنّ أخطر ما في الصراع الحزبيّ هو سعي القوى السياسيّة المتصارعة لدفع الشارع والمجتمع نفسه إلى الاستقطاب بين معسكرين، سواء كان باستغلال الدين، أو أيديولوجية معينة. وهذا في جوهره يعد إجهاضا لشروط المرحلة الانتقاليّة وضربا للتعدديّة السياسيّة التي يمكن التأسيس لها فقط في وحدة مجتمعيّة وفي نظام سياسيّ وقانونيّ متوافق عليه.

وقد مثلت الممارسة السياسية للسلفيين صدمة للسلفيين سواء على مستوى الفكر أو التطبيق، وعلى مستوى التطبيق يجب على التيارات السلفية من وجهة نظر الباحثة، وعليه العمل على: -

١- الفصل بين كيانها الدعوي وأذرعها السياسية المتمثلة في الأحزاب، التي نشأت بعد ثورة ٢٥ يناير٢٠١١، وذلك برصد تطور استبدال القيادات "جيل الشيوخ" و"جيل الشباب الصاعد"، واستيعاب الجيل الصاعد من الشباب السلفي، والذي يتخذ وسائل في التحرك يتحفظ السلفيون "الشيوخ" عليها.

٢- على التيارات السلفية المراجعة الجادة لكثير من أفكارها، وتطوير المسار السلفي.

٣- على الأحزاب السياسية السلفية حسن اختيار كوادرها على أساس معايير الكفاءة والجدارة وليس على أساس كونهم رجال دين أو منتميين للسلفية فقط.

المـــلحـق

ملحق يوضح أسماء السلفيين المشاركين في اللجنة التأسيسية

م	الاسم	الفئة	المجلس
١	أشرف ثابت سعد الدين السيد	حزب النور	مجلس الشعب
٢	يونس زكريا عبد الحليم مخيون		
٣	طلعت مرزوق عبد العزيز سعد		
٤	شعبان أحمد عبد العليم		
٥	صلاح عبد المعبود فايد السيد		
٦	وليد عبد الأول محمود إبراهيم		
٧	محمد إبراهيم عبد الحليم منصور		
٨	طارق سهري		مجلس الشورى

٩	عبد السلام راغب		
١٠	حسن عمر		
١١	هاني نور الدين أبو بكر	البناء والتنمية	مجلس الشعب

م	الاسم	المجلس		الفئة
١٢	أحمد خليل عبد العزيز خير الله	حزب النور	أ ١ ٠ ٢١ ٠ ٢١ ٠ ١ ٠	مجلس الشعب
١٣	محمد أحمد عطا عمارة			
١٤	محمد عبد الوهاب حسن الكردي ـ			

١٥	صلاح عبد الحافظ محمد آدم			
١٦	عبد الحليم محمد خليل الجمال ـ			
١٨	محمد الصغير عبد الرحيم ـ	البناء والتنمية		مجلس الشعب

قائمة المراجع

قائمة المراجـع

❖ **المراجع العربية: -**

أولا: الوثائق الرسمية: -

١- برنامج حزب الأصالة عام ٢٠١١

٢- برنامج حزب البناء والتنمية عام ٢٠١١

٣- برنامج حزب النور عام ٢٠١١

٤- مركز المعلومات للأمانة العامة لمجلس الشورى ١٨ مارس ٢٠١٢.

٥- نص المرسوم بقانون رقم (١٢) لسنة ٢٠١١ بتعديل بعض الأحكام القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٧ الخاص بنظام الأحزاب السياسية.

ثانيًا: الكتب: -

١. إبراهيم أبراش، علم الاجتماع السياسي، مقاربة إبستمولوجية ودراسة تطبيقية على العالم العربي (غزة: منشورات أي – كتب، مارس ٢٠١١).

٢. إبراهيم غرايبة، "الحركات الاجتماعية في العالم العربي"، مجلة العصر، العدد٣٢، ٢٠٠٦.

٣. ابن تيمية، مجموعة الفتاوي لابن تيمية، فتاوى ١٤٩/٤ (القاهرة: مكتبة ابن تيمية).

٤. أبي أسامة سليم بن عيد الهلالي، الجماعات الإسلامية في ضوء الكتاب والسنة، ط٣ (القاهرة: د. ن، ١٩٩٧).

٥. أبي الحسين أحمد بن فارس، معجم مقاييس اللغة، ج٣، ط١ (بيروت: دار الجيل، م. ت).

٦. أحمد زغلول شلاطة، الحالة السلفية المعاصرة في مصر (القاهرة: مكتبة مدبولي، ٢٠١١).
٧. أحمد سعيد تاج الدين، الشباب والمشاركة السياسية، ترجمة نشوى عبد الحميد (القاهرة: الهيئة العامة للاستعلامات، ٢٠١٠).
٨. أحمد عبد الرحيم مصطفى، تطور الفكر السياسي في مصر الحديثة، (القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٧٢)
٩. أحمد عوف، أحوال مصر من عصر لعصر من الفراعنة إلى اليوم (القاهرة: العربي للنشر والتوزيع، د. ت).
١٠. أحمد فريد، السلفية قواعد وأصول، ط١ (الإسكندرية: دار العقيدة، ٢٠٠٣).
١١. أحمد كامل البحيري، ورقة بحثية عن التحالفات الانتخابية المصرية في ظل بيئة سياسية مضطربة (القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية).
١٢. أحمد وهبان، التخلف السياسي وغايات التنمية السياسية (الأسكندرية: دار الجامعة الجديدة للنشر، ٢٠٠٠).
١٣. إسماعيل صبري عبد الإله وآخرون، (الحركات الإسلامية المعاصرة في الوطن العربي، ط١ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٧).
١٤. إسماعيل عبد الفتاح الكافي، معجم مصطلحات عصر العولمة، (القاهرة: دار الثقافة للنشر، ٢٠٠٤).
١٥. الشبكة العربية للأبحاث والنشر، علم الاجتماع المفاهيم الأساسية، ترجمة محمد عثمان، جون سكوت (محرراً)، ط١ (بيروت: الشبكة العربية للأبحاث والنشر، ٢٠٠٩).
١٦. أماني الطويل، الإخوان والثورة المصرية أي مستقبل (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، مارس ٢٠١١.

١٧. أميمة عبداللطيف، السلفيون في مصر والسياسة (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ديسمبر ٢٠١١).
١٨. أمين الريحاني، تاريخ نجد الحديث وملحقاته (بيروت: دار الجيل، ١٩٤٥).
١٩. أنتوني جيدنز وكارين بيردسال، علم الاجتماع، ترجمة فايز الصياغ، ط٤ (بيروت: المنظمة العربية للترجمة، ٢٠٠٥).
٢٠. أندرية لالاند، الموسوعة الفلسفية، ترجمة خليل أحمد خليل، المجلد ٣ (بيروت: عويدات للطباعة والنشر، ٢٠٠٨).
٢١. أية الله الشيخ جعفر السبحاني، المذاهب الإسلامية، ط٢ (بيروت: دار الولاء للطباعة والنشر والتوزيع، ٢٠٠٥).
٢٢. باقر سليمان النجار، الحركات الدينية في الخليج العربي (لندن: دار الساقي للطباعة والنشر، ٢٠٠٧.
٢٣. تشارلز تلي، ترجمة ربيع وهبة، الحركات الاجتماعية ١٧٦٨ – ٢٠٠٤ (القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة، ٢٠٠٥).
٢٤. توفيق الشاوي وآخرون، الحركة الإسلامية– رؤية مستقبلية (القاهرة: مكتبة مدبولي، ١٩٨٩ (
٢٥. ثناء فواد، الدولة والقوى الاجتماعية في الوطن العربي: علاقات التفاعل والصراع، ط١بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠١).
٢٦. جعفر السبحاني، السلفية تاريخًا ومفهومًا وهدفًا، ط١ (السعودية: مؤسسة الإمام صادق، ١٤٣١ه).
٢٧. جميل صليبا، المعجم الفلسفي (بيروت: دار الكتاب اللبناني، ج١، ١٩٨٢)
٢٨. جهاد عودة، ومحمد عبد الجليل عبد العال، إشكاليات ومعضلات الصعود الاستراتيجي السياسي للسلفيين في مصر (معهد الربيع العربي، ٢٠١٢).

٢٩.جورج قرم، انفجار المشرق العربي (من تأميم قناة السويس إلى غزو العراق ٢٠٠٦-١٩٥٦، ط١ (بيروت: دار الفارابي، ٢٠٠٦)، .
٣٠.حامد عبد الله ربيع، أبحاث في النظرية السياسية (القاهرة: مكتبة القاهرة الحديثة، ١٩٧١).
٣١.حسن البنا، مذكرات الدعوة والداعية (القاهرة: المكتب الإسلامي، ١٩٨٣).
٣٢.حسن حمدان العلكيم، قضايا إسلامية معاصرة، ط٢ (القاهرة: مركز الدراسات الآسيوية بجامعة القاهرة، ١٩٩٧).
٣٣.حسن طوالبة، العنف والإرهاب من منظور الإسلام السياسي مصر والجزائر نموذجًا، ط١ (عمان: عالم الكتب الحديث، ٢٠٠٥).
٣٤.حسن قرنفل، المجتمع والنخبة في المغرب العربي: إقصاء أم تكامل، الدار البيضاء: إفريقيا الشرق، ٢٠٠٢).
٣٥.حسين الشيخ خزعل، تاريخ الجزيرة العربية في عصر الشيخ محمد بن عبد الوهاب (بيروت: دار الطليعة، د. ت).
٣٦.حسين بن على السقاف، السلفية الوهابية أفكارها الأساسية وجذورها التاريخية، ط٣ (بيروت: دار الميزان، ٢٠٠٩).
٣٧.د. حمدي عبد الرحمن، المشاركة السياسية للمرأة: خبرة الشمال الإفريقي) القاهرة: مركز دراسات المستقبل الإفريقي، ٢٠٠١).
٣٨.خالد كبير علال، التعصب المذهبي في التاريخ الإسلامي- خلال العصر الإسلامي- مظاهره، آثاره، أسبابه، علاجه، (الجزائر: دار المحتسب، ٢٠٠٨).
٣٩.خليل العناني، دور الدين في المجال العام في مصر بعد ثورة ٢٥يناير (الدوحة: المركز العربي للأبحاث والدراسات، ٢٠١٢).
٤٠.خليل على حيدر، التصور السياسي لدولة الحركات الإسلامية، ط١ (الإمارات: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ١٩٩٧).

٤١.خميس حزام والي، إشكالية الشرعية في الأنظمة السياسية العربية: تجربة الجزائر) بيروت: مركز الدراسات العربية ٢٠٠١).
٤٢.راشد الغنوشي، الحركة الإسلامية ومسألة التغيير (لندن: المركز المغاربي للبحوث والترجمة، ٢٠٠٠).
٤٣.رامي محسن، اختار مصر -النظام الانتخابي ٢٠١١ (٢) (القاهرة: المركز الوطني للأبحاث والاستشارات، ٢٠١١).
٤٤.رانيا زادة وآخرون، دليل الأحزاب السياسية لبناء التحالفات، ط١ (منتدى البدائل العربي للدراسات، ومؤسسة الشركاء الدوليين للحوكمة، ٢٠١٤).
٤٥.ربيع وهبة وآخرون، الحركات الاحتجاجية في الوطن العربي (مصر- المغرب- لبنان- البحرين)، ط١ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠١١).
٤٦.رسل دالتون، دور المواطن السياسي في الديمقراطيات الغربية، ترجمة د. أحمد يعقوب المجدوبة وآخر (الأردن: دار البشير، ١٩٩٦).
٤٧.رضوان أحمد الشمصان الشباني، الحركات الأصولية الإسلامية في العالم العربي، ط١ (القاهرة: مكتبة مدبولي، ٢٠٠٥).
٤٨.رفعت السيد أحمد، الحركات الإسلامية في مصر وإيران، ط ١، (القاهرة: ب دن، ١٩٨٩).
٤٩.ستيفان لاكروا، شيوخ وسياسيون: نظرة داخل السلفية المصرية الجديدة (الدوحة: مركز بروكنجز الدوحة، ٢٠١٢).
٥٠.صحيح البخاري، وفتح الباري، فضائل أصحاب النبي (ص)، جزء٧.
٥١.ضياء رشوان، المراجعات: المعنى – السياق – الدلالات، في مجموعة باحثين، المراجعات من الجماعة الإسلامية إلى الجهاد (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، ٢٠٠٨)،

٥٢. طارق البشري، الحركة السياسية في مصر (القاهرة: دار الشروق، ١٩٨٣).
٥٣. طارق عثمان، بحث عن الإخوان المسلمون والسلفيون في مصر - قراءة تحليلية في طبيعة ومسار العلاقة (فلسطين: مركز نماء للبحوث والدراسات، أبحاث نماء ١).
٥٤. طارق محمد عبد الوهاب، سيكولوجية المشاركة السياسية (القاهرة: دار غريب للطباعة والنشر، ١٩٩٩)،
٥٥. عباس خامة يار، ترجمة عبد الأمير الساعدي، إيران والإخوان المسلمون (بيروت: مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق، ١٩٩٧).
٥٦. عبد الإله بلقزيز، الإسلام والسياسية – دور الحركة الإسلامية في صوغ المجال السياسي، ط١ (الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي، ٢٠٠١).
٥٧. الشيخ عبد الخلاق، الصحوة الإسلامية: مناهج ومدارس وحركات، ط ١ (بيروت: دار سبيل الرشاد، ١٩٩٩).
٥٨. عبد الرحمن عبد الخالق، الأصول للدعوة السلفية، ط٢ (الكويت: ب. ن، ١٩٨٢).
٥٩. عبد الرحيم علي، الإخوان المسلمون من حسن البنا إلى مهدي عاكف، ط ١ (القاهرة: مركز المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات، ٢٠٠٧).
٦٠. عبد العاطي محمد أحمد، نحو تعريف الحركة الإسلامية، في علا عبد العزيز أبو زيد (محررًا)، الحركات الإسلامية في آسيا (القاهرة: مركز الدراسات الآسيوية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة، ١٩٩٨).
٦١. عبد العزيز إبراهيم عيسى، محمد محمد عبد الله عمارة، السياسة بين النمذجة والمحاكاة، ط١ (الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، ٢٠٠٤)، ص ١٧٨.

٦٢. عبد الغفار رشاد، "أجواء ما قبل المعركة الانتخابية" في د. مصطفى علوي (محررا)، انتخابات مجلس الشعب ٢٠٠٠، ط١ (القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة، ٢٠٠٠).

٦٣. عبد الغني عماد، حاكمية الله وسلطان الفقيه، قراءة في خطاب الحركات الإسلامية المعاصرة (بيروت: دار الطليعة، ٢٠٠٦).

٦٤. عبد اللطيف الهرماسي، الحركات الإسلامية في المغرب العربي: عناصر أولية لتحليل مقارن، في مجدي حماد وآخرون، الحركات الإسلامية والديمقراطية: دراسات في الفكر والممارسة، ط٢ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠١١)، ص٢٩٨.

٦٥. عبد الله بن إبراهيم الطريقي، المدارس السلفية المعاصرة- قراءة في التنوع والعلاقة بالآخر (الرياض: ١٤١٣هـ)

٦٦. عبد الله ناصح علوان، ماذا عن الصحوة الإسلامية في العصر الحديث ياشباب؟ (دار السلام للنشر والتوزيع)،

٦٧. عبد المنعم منيب، مراجعات الجهاديين: القصة الخفية لمراجعات الجهاد والجماعة الإسلامية داخل وخارج السجون (القاهرة: مكتبة مدلولي، ٢٠١٠)،

٦٨. عبد الوهاب الأفندي وآخرون، الحركات الإسلامية وأثرها في الاستقرار السياسي في العالم العربي (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ٢٠٠٢).

٦٩. عثمان بن على حسن، منهج الاستدلال على مسائل الاعتقاد، ط٢ (الرياض: مكتبة الرشد، ١٩٩٣).

٧٠. عزة جلال هاشم، المشاركة السياسية للمرأة الإيرانية) الإمارات العربية المتحدة: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ٢٠٠٧).

٧١. عزة خليل، الحركات الاجتماعية في العالم العربي (القاهرة: مكتبة مدبولي، ٢٠٠٦).

٧٢.علاء بكر، ملامح رئيسية للمنهج السلفي - محاضرات في السلفية (الإسكندرية: دار العقيدة، ٢٠٠١).
٧٣.علي الدين هلال، الديمقراطية وحقوق الإنسان في الوطن العربي، سلسلة كتب المستقبل العربي٤ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط١، اكتوبر١٩٨٣).
٧٤. علي السلمي، إشكاليات الدستور والبرلمان، ط١ (القاهرة: دار سما للنشر والتوزيع، ٢٠١٥).
٧٥.علي عبد العال، قراءة في الفكر السياسي لأحزاب مصر السلفية - دلالة الشريعة في برامج الأحزاب السلفية المصرية (معهد الربيع العربي، ٢٠١١)
٧٦.عمار أحمد فايد، السلفيون في مصر، من شرعية الفتوى إلى شرعية الانتخاب (قطر: مركز الجزيرة للدراسات، ٢٠١٢).
٧٧.عمار على حسن، التيار السلفي: الخطاب والممارسة، سلسلة محاضرات الإمارات (الإمارات: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ٢٠١٣)
٧٨.عمرو حمزاوي ومارينا أوتاوي، فُرص التعددية وحُدُدها – واقع القوى السياسية في العالم العربي (مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي).
٧٩.عمرو هاشم ربيع (محررًا)، انتخابات مجلس الشعب ٢٠١٢/٢٠١١ (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، ٢٠١٢).
٨٠.فاطمة المرنيسي، ترجمة محمد الدبيات، الخوف من الحداثة " الإسلام والديمقراطية"، ط١ (دمشق: دار الجندي، ١٩٩٤).
٨١.فريد عبد الكريم، "تحديد المقصود، بالتيارات الإسلامية"، في سليمان الرياش وآخرون، الأزمة الجزائرية الخلفيات السياسية والإقتصادية والاجتماعية والثقافية، ط ١ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٧)
٨٢.فهمي هويدي، أزمة الوعي الديني (صنعاء: دار الحكمة اليمانية، ١٩٨٨).

٨٣.فيلب برو، علم الاجتماع السياسي، ترجمة د. محمد عرب) بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسة والنشر والتوزيع، ١٩٩٨).
٨٤.كريم السراجي، الأسس الدينية للإتجاهات السلفية، ط١ (بيروت: دار السلام، ٢٠١٠)،
٨٥.مجدي عبد الهادي وأحمد صبري، مصر السلفية - أزمة الهوية والصيرورة (٢٠١٣).
٨٦.مجموعه باحثين، السلفية – النشأة – المرتكزات – الهوية (بيروت: معهد المعارف الحكمية للدراسات الدينية والفلسفية، ٢٠٠٤).
٨٧.مجمع اللغة العربية، المعجم الوجيز، خاص بوزارة التربية والتعليم، (القاهرة: الهيئة العامة لشئون مطابع الأميرية ١٩٩٨).
٨٨.مجمع اللغة العربية، المعجم الوسيط، ط٤ (القاهرة: مكتبة الشروق، ٢٠٠٤).
٨٩.محرّرَة رول مِيرَ، ترجمة محمد محمود التوبة، السلفية العالمية- الحركات السلفية المعاصرة في عالم متغير، ط١ (بيروت: الشبكة العربية للأبحاث والنشر، ٢٠١٤).
٩٠.محسن المعلم، النصب والنواصب (بيروت: دار الهادي).
٩١.محمد أبورمان، السلفيون والربيع العربي – سؤال الدين والديمقراطية في السياسية العربية، ط١ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠١٣).
٩٢.محمد أحمد عبد القادر، ملامح الفكر الإسلامي بين الاعتدال والغلو (القاهرة: دار المعرفة الجانبية، ٢٠٠٤ م).
٩٣.محمد إسماعيل المقدم، خواطر حول الوهابية (الأسكندرية: دار التوحيد للتراث، ٢٠٠٨).
٩٤.محمد الحسن، المذاهب والأفكار المعاصرة، ط٤ (طنطا: دار البشير للثقافة والعلوم، ١٩٩٨).

٩٥.محمد السويدي، علم الاجتماع السياسي ميدانه وقضاياه (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية).
٩٦.محمد السيد الجلنيد، منهج السلف بين العقل والتقليد، (القاهرة: دار قباء، ١٩٩٩).
٩٧.محمد الغزالي، السنة النبوية بين أهل الفقه وأهل الحديث، ط ٨ (القاهرة: دار الشروق، ١٩٩٠).
٩٨.محمد بن إسماعيل البخاري، (صحيح البخاري)، (بيروت: دار ابن كثير، ١٩٩٣).
٩٩.محمد سعد الشّويعر، تصحيح خطأ تاريخي حول الوهابية، ط٤ (السعودية: دار الحبيب، ٢٠٠٠).
١٠٠. محمد سعيد رمضان البوطي، السلفية – مرحلة زمنية مباركة لامذهب إسلامي (دمشق: دار الفكر، ١٩٨٨).
١٠١. محمد سليمان أبو رمان، الحل الإسلامي في الأردن: الإسلاميون والدولة ورهانات الديموقراطية والأمن (عمان: مؤسسة فريدريش، ٢٠١٢).
١٠٢. محمد عاطف غيث، مجالات علم الاجتماع المعاصر: أسس نظرية ودراسات واقعية (الإسكندرية: دار النشر للمعرفة الحديثة، ١٩٨٢).
١٠٣. محمد عمارة، الإسلام والثورة، ط٣ (القاهرة: دار الشروق، ١٩٩٨)،
١٠٤. محمد عمارة، الطريق إلى اليقظة (القاهرة: دار الشروق، ١٩٩٠).
١٠٥. محمد فتحي عثمان، التجربة السياسية للحركة الإسلامية المعاصرة- دروس الماضي وآفاق المستقبل، ط١ (الجزائر: دار المستقبل، ١٩٩٧).
١٠٦. محمد فؤاد حجازي، التغيير الاجتماعي (القاهرة: مكتبة وهبه، ١٩٧٨).
١٠٧. الفريق أول محمد فوزي، حرب الثلاث سنوات، (لبنان: دار الوحدة، ١٩٨١م).

١٠٨. محمد متولي، مصر والحياة النيابية والحزبية قبل عام ١٩٥٢ دراسة تاريخية وثائقية (القاهرة: دار الثقافة للطباعة والنشر، ١٩٨٠).
١٠٩. الإمام محمد ناصر الألباني، الدعوة السلفية أهدفها وموقفها من المخالفين لها، إعداد عصام موسى هادي ويمكن الحصول على الكتاب النسخة الإلكترونية من http: //majles. alukah. net/t١١٥٤٠٥
١١٠. محمود قنديل وعلاء قاعود، اعرف حقوقك الانتخابية- انتخابات ما بعد ثورة ٢٥ يناير٢٠١١ (القاهرة: المنظمة العربية لحقوق الإنسان، أكتوبر ٢٠١١).
١١١. مركز كارتر، بيان تمهيدي لمركز كارتر حول انتخابات مجلس الشورى في مصر، ٢٨ فبراير ٢٠١٢.
١١٢. مركز نون للتأليف والترجمة، دراسات في المذاهب الإسلامية، ط١ (بيروت: جمعية المعارف الإسلامية الثقافية، ٢٠١١).
١١٣. مصطفى الخشاب، علم الاجتماع، ومدارسة، المدخل إلى علم الاجتماع (القاهرة: الدار القومية للطباعة والنشر، ١٩٦٥).
١١٤. معهد الربيع العربي، نظرة عامة على النظام الانتخابي لانتخابات مجلس الشورى المصري٢٠١٢.
١١٥. مفرج بن سليمان القوسي، المنهج السلفي تعريفه- تاريخه- مجالاته- قواعده- خصائصه، ط١ (الرياض: دار الفضيلة للنشر والتوزيع، ٢٠٠٢).
١١٦. ممدوح الشيخ، السلفيون من الظل إلى قلب المشهد، ط١٠ (القاهرة: أخبار اليوم – قطاع الثقافة، ٢٠١١).
١١٧. منير البعلبكي، قاموس المورد، ط ٢٨، (بيروت: دار العلم للملايين، ١٩٩٤)

١١٨. موسوعة السياسية، الجزء الثاني، ط١ (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٨١).

١١٩. نجيب الغضبان، التحول الديمقراطي والتحدي الإسلامي في العالم العربي (١٩٨٠ -٢٠٠٠)، (عمّان: دار المنار، ٢٠٠٢)،

١٢٠. نعمات أحمد فؤاد، أزمة الشباب وهموم مصرية (القاهرة: دار الحرية للصحافة والطباعة والنشر، ١٩٨٦).

١٢١. نواف بن عبد الرحمن القديمي، الإسلاميون وربيع الثورات المُمارسة المنتجة للأفكار (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ٢٠١٢).

١٢٢. هاني خميس أحمد عبده، الدين والثورات السياسية- الحالة المصرية نموذجًا (الأسكندرية، كلية الأداب بجامعة الأسكندرية، ٢٠١٣).

١٢٣. هاني نسيرة، السلفية في مصر: تحولات ما بعد الثورة، ط١ (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ٢٠١١).

١٢٤. هشام مبارك، الإرهابيون قادمون- دراسة مقاربة بين موقف الإخوان المسلمون وجماعات الجهاد من قضية العنف (القاهرة: مركز المحروسة للنشر والخدمات الصحافية ١٩٩٥).

١٢٥. وحدة تحليل السياسات في المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، تحديات أمام الانتخابات التشريعية في مصر (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسة، أكتوبر٢٠١١).

١٢٦. وليد عبد الملك الراوي، أضواء على الحركات والجماعات الإسلامية المعاصرة (دار آمنة للنشر والتوزيع).

١٢٧. يوسف القرضاوي، الصحوة الإسلامية بين الجمود والتطرف، كتاب الأمة (قطر: رئاسة المحاكم الشرعية والشؤون الدينية، ١٤٠٢هـ).

١٢٨. يوسف القرضاوي، الصحوة الإسلامية وهموم الوطن العربي والإسلامي، ط٧ (القاهرة: دار الشروق، ١٩٩٧).
١٢٩. يوسف القرضاوي، أولويات الحركة الإسلامية في المرحلة القادمة، ط١٣ (بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٩٩٢).

ثالثًا: الدوريات: -

١- أحمد عبد الحفيظ، "متاهة ثورة ومأساة دستور- أزمة مشروعية الجمعية التأسيسية"، كراسات استراتيجية، العدد ٢٣٢ (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ٢٠١٢).
٢- أحمد فهمي، "التيارات السلفية وخيارات المستقبل"، مجلة البيان، التقرير الاستراتيجي الخامس (القاهرة: مركز البحوث والدراسات، ٢٠١٢).
٣- أحمد فهمي، "مصر ٢٠١٣- دراسة تحليلة لعملية التحول السياسي في مصر: مراحلها، مشكلاتها، سيناريوهات المستقبل"، مجلة البيان، العدد ١٤٩، ط١ (القاهرة: مركز البحوث والدراسات، ٢٠١٢).
٤- جاك أتالي، ترجمة: محمد زكريا إسماعيل، آفاق المستقبل (لبنان: دار العلم للملايين، ١٩٩١).
٥- جلال معوض، "أزمة المشاركة السياسية في الوطن العربي"، مجلة المستقبل العربي، بيروت: العدد٥٥، ١٩٨٣.
٦- حسين عبد الرازق، "حركة الشيخ عز الدين القسام وأثرها على الحركة الوطنية الفلسطينية حتى عام ١٩٣٦"، مجلة مداد الآداب، العدد الرابع، بغداد، الجامعة العراقية.

٧- حسين علوان البيج، "المشاركة السياسية والعملية السياسية"، مجلة المستقبل العربي، العدد ٢٢٣، سبتمبر، ١٩٩٧.

٨- رضوان السيد، النهار، العدد ٢١٣٩، ٢٣ أيلول ٢٠٠٧.

٩- رضوى عمار، "الثورة وإشكاليات التحول الديمقراطي"، مجلة الديمقراطية، العدد٤٥، يناير ٢٠١٢.

١٠- زهرة السيد، "حركة الإحياء الإسلامي: مؤشراتها ودوافعها"، مجلة السياسة الدولية، العدد ٦١، ١٩٨٠.

١١- سوسيولوجيا الحركات الاحتجاجية، مجلة الديمقراطية، ا /٢٠١٣/١٠.

١٢- عبد الحميد مدكور "حركة الفكر الاسلامي المعاصر خلال القرن العشرين"، مجلة المسلم المعاصر (القاهرة: مؤسسة المسلم المعاصر، العدد ٩٦، السنة ٢٠٠٠).

١٣- عبد الخبير محمود عطا، "الحركة الإسلامية وقضية التعددية السياسية المواقف والمحددات والتحولات إطار التحليل ورؤية أولية"، المجلة العربية للعلوم السياسية، (بغداد: الجمعية العربية للعلوم السياسية، العددان ٥- ٦ نيسان / أبريل ١٩٩٢).

١٤- عبد الغفار شكر، "انتخابات المرحلة الانتقالية والتحول الديمقراطي"، مجلة الديمقراطية، العدد ٤٩، يناير ٢٠١٣.

١٥- علي غلوم وآخرون، "المشاركة السياسية في الكويت"، مجلة العلوم الاجتماعية، مجلد٢٥، عدد٤.

١٦- علي نور الدين، "الحركة الإسلامية في فلسطين – التحديات والمهام"، مجلة الطليعة الإسلامية، العدد ٥، السنة الأولى، لندن ١٩٨٣.

١٧- عمرو الشوبكي، التعديلات الدستورية – رؤية سياسية، سلسلة أوراق بدائل (القاهرة: منتدى البدائل العربي للدراسات ومؤسسة فردريش إيبرت).

١٨- محمد السيد سعيد، "مقدمة لتشخيص الحركات الدينية والسياسية"، في المجلة الاجتماعية القومية، المجلد ٢٣، عدد يناير مايو – سبتمبر ١٩٨٦.

١٩- محمد فايز فرحات، "تجربة الإسلاميين في حكم مصر – الانكشاف الفكي والتنظيمي"، كراسات استراتيجية، العدد ٢٤٨ (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ٢٠١٤).

٢٠- مروان البحيري، "الفكر الاستعماري والإحياء الإسلامي عام ١٩٠٠"، المستقبل العربي، العدد ٤٠، حزيران ١٩٨٣.

٢١- نظام بركات، "حركات الاحتجاج في المجتمع الإسرائيلي"، مجلة الدبلوماسي، الرياض: عدد ١٣، أبريل ١٩٩٠م.

٢٢- يسري العزباوي، ود. مازن حسن، "الخريطة الحزبية في مصر بعد الثورة من التعددية المقيدة إلى التفتت الحزبي"، كراسات استراتيجية، العدد ٢٣٤، ٢٠١٢.

رابعا: الرسائل العلمية: -

١. أحمد السيد حسين، الحركات الاجتماعية والإصلاح السياسي – دراسة حالة حركة كفاية المصرية، رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير (القاهرة: كلية الإقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة، ٢٠٠٨).

٢. أحمد فتحي أحمد هنداوي، الإصلاح والثورة في الفكر السياسي عند ابن تيمية وأثرهما على الجماعات السلفية في مصر، رسالة مقدمة للحصول

على درجة الماجستير في العلوم السياسية (القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، ٢٠١٥).

٣. رفعت السيد أحمد، ظاهرة الإحياء الإسلامي في السبعينيات، دراسة مقارنه لمصر وإيران، دراسة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه (القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة، ١٩٨٨).

٤. سعود محمد ناصر الشاوش المشاركة السياسية للأحزاب الإسلامية في اليمن (١٩٩٠- ٢٠٠١)، رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير فى العلوم السياسية، (القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، ٢٠٠٢).

٥. سيد أبوضيف أحمد عمر، الثقافة السياسية لطلاب الجامعات المصرية – دراسة حالة لجامعة قناة السويس، رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه (السويس: جامعة السويس، ١٩٩٣).

٦. عبد العاطي محمد أحمد عبد الحليم، الحركات الإسلامية وقضية التعددية السياسية ١٩٧٦- ١٩٨٦، رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في العلوم السياسية (القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة، ١٩٩٤).

٧. محمد جلال محمود القصاص، تأثير الممارسة السياسية على الفكر السلفي في مصر، رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير (القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، ٢٠١٥).

٨. محمّد عبد الغفور الشيوخ، تأثير ثورات الربيع على ظاهرة الاسلام السياسي وعمليات الإصلاح في الوطن العربي، دراسة استشرافية للانعكاسات العامة للثورات العربية على التيارات الدينية السّياسية والقوى الإصلاحية في المملكة العربية السعودية (٢٠١١-٢٠١٣)، رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير (الدنمارك: كلية القانون والعلوم السّياسية- قسم القانون والعلوم السّياسية بجامعة الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك، ٢٠١٤).

٩. محمد فتحي حصان، الفكر السياسي للتيارات السلفية في مصر، رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير (القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، ٢٠١٣).

١٠. ممدوح محمد مبروك محمد شعبان، صياغة الدستور والتحول الديمقراطي في مصر ٢٠١١-٢٠١٤، رسالة مقدمة للحصول على درجة الماجستير (القاهرة: كلية الإقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة، ٢٠١٥).

١١. منى خيري مصطفى الشورى، دور منظمات المجتمع المدني في مراقبة الانتخابات - دراسة حالة: المنظمة المصرية لحقوق الإنسان، رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير (القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربيه - قسم البحوث والدراسات السياسية، ٢٠٠٩).

١٢. نادية موسى، تعديل المادة ٧٦ من الدستور والحراك السياسي في مصر، رسالة مقدمة للحصول على درجة الماجستير في العلوم السياسية) القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة، ٢٠٠٧).

١٣. نهى عبد الله حسين السدمي، الإسلام السياسي في الشرق الأوسط وجنوب شرق آسيا: دراسة مقارنة لبعض الحالات، رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه (القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة، ٢٠١١).

١٤. نهى محمد أمجد نافع، المشاركة السياسية للمرأة في مصر في الفترة ما بين (١٩٨١-٢٠٠٢)، رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في العلوم السياسية، معهد البحوث والدراسات العربية، ٢٠٠٣).

خامسًا: التقارير والملفات: -

١- أحمد عبد ربه، الأحزاب المصرية وانتخابات البرلمان المصري ٢٠١٢/٢٠١١ – سلسلة ملفات (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، نوفمبر/ ٢٠١١.

٢- مركز الجزيرة للدراسات، تقرير عن البنية القانونية والتشريعية للانتخابات المصرية ١١/١٧/ ٢٠١١ (الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، ٢٠١١).

٣- مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، التقرير الاستراتيجي العربي٢٠١١- ٢٠١٢، ط١ (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ٢٠١٣).

٤- شبكة الانتخابات في العالم العربي، تقرير متابعة انتخابات مجلس الشورى المصري ٢٠١٢ (عمان: شبكة الانتخابات في العالم العربي، ٢٠١٢.

٥- مازن حسن، الخريطة الحزبية المصرية لانتخابات ٢٠١٢ – سلسلة ملفات (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ديسمبر ٢٠١١).

٦- محمد عبد العاطي، تقرير التكتلات الانتخابية في مصر.. المشهد بعد ثورة يناير، ١٧ ديسمبر ٢٠١١ (الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات).

٧- مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، التقرير الاستراتيجي العربي ٢٠٠٥ – ٢٠٠٦ (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ٢٠٠٦).

٨- وحدة الدراسات والبحوث البرلمانية، "تقرير حول أداء الرئيس محمد مرسي والحكومة" الفترة من ١ وحتي ١٠ ديسمبر ٢٠١٢ (القاهرة: وحدة الدراسات والبحوث البرلمانية بالمعهد المصري الديمقراطي، ٢٠١٢).

سادسا: الندوات والمؤتمرات: -

١. داليا أحمد رشيدي، المداخل النفسية في دراسة الثورات: مراجعة نظرية في الثورة المصرية ودراسة العلوم السياسية، أعمال المؤتمر السنوي الأول لشباب أعضاء هيئة التدريس ١٤-١٥ يونيو ٢٠١١، تحرير أ. د نادية مصطفى، ود. أمل صالح حمادة (القاهرة: كلية الإقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة، ٢٠١١).

٢. سيدي أحمد ولد أحمد سالم، ندوة "السلفية في العالم العربي: تصورات، تيارات وجماعات" (الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، ٢٨ يناير/كانون الثاني ٢٠١٤).

٣. محمد سليمان أبو رمان وآخرون، مؤتمر"التحولات السلفية" الدلالات، التداعيات والآفاق الأول من تموز٢٠١٣ (عمان: مؤسسة فريدريتش، ٢٠١٣).

سابعا: الصحف والجرائد: -

١. الإخوان والسلفيون الدعاية للتعديلات الدستورية على طريقة "قل نعم لتدخل الجنة"، جريدة البديل، الخميس، مارس ١٧، ٢٠١١.

٢. السلفيون يفتحون النار على "التيار المدنى" بعد انسحابهم من التأسيسي، جريدة اليوم السابع، الأربعاء، ٢١ نوفمبر ٢٠١٢

٣. اليوم السابع ٢٠١٢/٤/٥

٤. علي عبد العال، "قراءة في الفكر السياسي لأحزاب مصر السلفية - دلالة الشريعة في برامج الاحزاب السلفية المصرية"، جريدة الوفد، ٢٠١١/٩/٢٦

٥. هاني نسيرة، "سلفيو مصر على أبواب انتخابات فرضتها ثورة وقفوا ضدها بأحزاب كثيرة يجمعها العداء للمواطنية والديموقراطية... وممالأة المجلس العسكري"، جريدة الحياة، ٢٠١١/١٠/٢٣

٦. وكالة أنباء الشرق الأوسط، ٢٤ مارس ٢٠١٢.

❖ **المراجع الأجنبية: -**

Books: -

١. Ali. E. Hillal Dessouki ،The Resurgence of Islamic Organizations in Egypt: An Interpretation ،in: Alexander S. Cudsi and Ali. E. Hillal Dessouki (ed. ،(Islam and Power (London: Croom&Helm ،١٩٨١ .(

٢. D. S. Margoliouth ،First Encyclopedia of Islam ١٩١٣-١٩٦٣ ، M. th. Houtsma (ed) ،(New York: E. J. Brill ،١٩٩٣ .(

٣. David. Sills ،International Encyclopedia of the social sciences (New York: Macmillan Company ،Vol. ١١ ،١٩٧٢ .(

٤. Dieter Rucht ،"The Impact of National Context on social Movement Structures: Across- Movement and cross Sectional Comparison" in MC Adam ،John D. MC carthy and Mayer Y. Zald ، eds ،Comparative Perspectives' on social Movements: Political Opportunities Mobilizing Structures ،and Cultural Framings (Cambridge ،MN: Cambridge University Press ،١٩٩٦ .(

٥. Françoi Burgat ،islamisme au Maghreb la voix du sud ،Paris: Edition khartala ،١٩٨٨ .

٦. Herbert Bulmer ،collective Behavior ،in Review of sociology: Analysis of Decade ،edited by Gitller ،wiley ،N. Y ،١٩٥٧ .

٧. Hill Abercrombie ،Turner Bryans ،Dictionary of Sociology (London: the Penguin Book ،٢nd Ed ،١٩٨٨ .(

٨. Parry Geraint ،And Other ،Participation In Politics) ،U. K: Manchester University press ،١٩٧٢ .(

٩. Jill. M Bystydzienski . ،Women Transforming Politics " World Wide ،Stragics for Empowerment (Indiana University Press ، ١٩٩١ .(

١٠.

١١. Joseph Schechla ،ed .*Anatomies of a Social Movement: The Social Production of Habitat in the Middle East/North Africa* (Cairo: HLRN ،٢٠٠٤ .(

١٢. Mario Diani ،"The Concept of Social Movement"; Mario Diani ،"Networks and Social Movements: A Research Program ،"in Mario Diani and Doug McAdam ،eds .Social Movements and Networks: Relational Approaches to Collective Action (Oxford/New York: Oxford University Press ،٢٠٠٣ .(

١٣. Mark. S. Boncheek ،Thinking about political participation Finding the Right theoretical Tool (Geneva ،١٩٩٧ .(

١٤. MC Adam Doug ،Political process and the development of Black insurgency ١٩٣٠ -١٩٧٠ (USA: University of Chicago press. ١٩٨٢ .(

١٥. Myron Weiner ،Political Participation ،Crisis of Political Procesin-Crisis And Sequences In Political Development ،Princeton University press ،١٩٧١ .

١٦. Raymond Williams. Culture and society ،١٧٥٠- ١٩٥٠ penguin Books (U. K ،:Harmonds worth ،١٩٦١ .(

١٧. Roel Meijer ،Global Salafism: Islam's Religious Movement ،)Turky ،Vol. ١٤. No ،٣. ٢٠١٢ .(

١٨. Rudolf Heberel ،Social Movements: An Introduction to Political Sociology ،Appleton – century crofts Inc ،New York ،١٩٥١ .

١٩. Saad Eddin Ibrahim ،Egypt's Islamic Activism in the ١٩٨٠s ، in: Third World Quarterly ،vol ١٠ ،No. ٢ (April ١٩٨٨ .(

٢٠. Shaykh Muhammad Hisham Kabbani ،The Salafi Movement Unveiled. (Sunnah Foundation of America. ١٩٩٧ .(

٢١. The Carter center ،Center Preliminary Statement on the First Round of Voting in Egypt's Shura Council Elections) ،Cairo: The Carter center ،Feb. ٤ ،٢٠١٢ .(

٢٢. The Oxford Dictionary. Third Edition. (New York: Oxford University Press ،١٩٩٩ (

٢٣. The shorter Oxford English Dictionary) ،London: Oxford University press ،Third edition ،Vol ١٠ ،١٩٥٥ .(

٢٤.

Periodicals: -

٢٥. Charles Tilly ،"Social Movements As Historically specific clusters of political performances ،" Berkeley journal of sociology (٣٨) ١٩٩٤ .

٢٦. J. Brown ،“Salafis and Sufis in Egypt ،Middle East | December ٢٠١١” (Washington: Carnegie Endowment for International Peace ، ٢٠١١ .(

٢٧. J. Brown ،Egpyt's stat constitutes itself ،foreignpolicy ،١٩ November ،٢٠١٢

٢٨. J. Brown ،Egypt’s Constitution: Islamists Prepare for a Long Political Battle Nathan ،Carnegie Endowment for International Peace ،٢٣ October. ٢٠١٢ .

٢٩. J. Brown ،"Egypt's Constitutional Ghosts ،Egypt's Constitutional Ghosts" ،Foreign Affairs. " ،puplished by The Council on Foreign Relation ،١٥ ،February ،٢٠١١ .

٣٠. J. Brown ،Michele Dunne ،"Egypt’s Draft Constitutional Amendments Answer Some Questions and Raise Others" ،Carnegie Endowment For International Peace ،١ ،MARCH ٢٠١١ .

٣١. Marina Ottaway ،"Egypt: Death of the Constituent Assembly?" ،Carnegie Endowment for international peace ،١٣ JUNE ، ٢٠١٢ .

٣٢. Michael Storper ،“The Poverty of Radical Theory Today" ، International Journal of Urban and Regional Research v. ٢٥ ،١. USA. ٢٠٠١ .

٣٣. Rodney Stark ،Journal of Contemporary Religion ،Volume ١١ ،Issue ٢ May ١٩٩٦ .

Reports: -

٣٤. United States Institute of Peace USIP ،special report ، washinghton ،DC ،٢٠٠٣

Websites: -

١. إبراهيم البيومي غانم، الحركات الاجتماعية.. تحولات البنية وانفتاح المجال، إسلام أون لاين ٢٠٠٤/٥/٨. http: //www. islamonline. net/Arabic/mafaheem/٢٠٠٤/٠٥articleol. shtml

٢. ابن حزم الأندلسي "أبو محمد على بن أحمد بن سعيد بن حزم الندلسي القرطبي الظاهري (٣٨٤هـ – ٤٥٦هـ) الموسوعة العربية العالمية http: //www. mawsoah. net

٣. استشراف أداء السلفيين السياسي في مصر. http: //ali-abdelal. maktoobblog. com

٤. أحمد عبد الله - بوابة الوفد- "ماعت" تصدر التقرير الختامي لنتائج متابعة الانتخابات البرلمانية مصر ٢٠١٥ https: //alwafd. org

٥. أشرف عبد الحميد، لماذا سقط حزب النور في انتخابات مصر؟
٦. http: //www. alarabiya. net/ar/arab-and world/Egypt/٢٠١٥/١٠/٢١
٧. شرف الشريف، عن أزمة حزب النور وتحديات الحركة السلفية في مصر، http: //www. jadaliyya. com/pages/index٢٠١٣/٣/١
٨. الانتخابات البرلمانية في مصر على جولتين بدءا من ١٨ و١٩ أكتوبر **http: //www. bbc. com/arabic/middleeast/٢٠١٥/٠٨/١٥**
٩. الجمعية الشرعية الرئيسة http: //alshareyah. com/contact-usmain
١٠. السلفيون في مصر.. من الظل إلى "النور"، http: //main. islammessage. com/newspage. aspx?id=١١٠٨٣
١١. السلفيون يطالبون بعدم تغيير المادة الثانية من الدستور http: //akhbar. masreat. com/١٠٦٨
١٢. الشيخ الدكتور محمد بن إسماعيل المقدم، موقف الدعوة السلفية من الانتخابات البرلمانية http: //forum. islamstory. com
١٣. المدونون الأحرار، مفهوم الحركات الاجتماعية، ٢٠١١/١٠/٣١. www. emasc. com/content
١٤. المركز العربي للدراسات الإنسانية، حقيقة موقف السلفية المصرية من ثورة ٢٥ يناير. http: //www. arabcenter. org
١٥. إلهامي الميرغني، مصر وطوفان الأحزاب الدينية، ٢٠١١/١١/١٤، العدد ٣٥٤٦، http: //www. ahewar. org/debat/show. art. asp?aid=٢٨٣٣٧٩
١٦. بيان الدعوة السلفية بشأن الأحداث (١) "، الدعوة السلفية بالأسكندرية، موقع أنا سلفي، ٢٠١١/١/٢٩ **www. anasalafy. com**.

١٧. بيان الدعوة السلفية بشأن الأحداث (٢) "، الدعوة السلفية بالأسكندرية، موقع أنا سلفي، ٢٠١١/١/٣١ **www. anasalafy. com**.

١٨. بيان الدعوة السلفية بشأن الأحداث (٣) "، حول معالجة الموقف الراهن، الدعوة السلفية بالأسكندرية، موقع أنا سلفي ٢٠١١/٢/١ **www. anasalafy. com**.

١٩. جودت العوني، هل تولد الحياة الحزبية من جديد بعد ثورة ٢٥ يناير؟، ٣١ مارس ٢٠١١، http: //www. almorakeb. com/sys. asp?browser=view_article&ID=٥٢٩٠

٢٠. حوار عبد المنعم الشحات مع محمود سعد، قناة النهار، ٢٠١٢/١٢/٢ https: //www. youtube. com/watch?v=hwMfQT٥bA٠E

٢١. حوار عبد المنعم الشحات مع محمود سعد، قناة النهار، ٢٠١٢/١٢/٢ https: //www. youtube. com/watch?v=hwMfQT٥bA٠E

٢٢. حوار يسري حماد في برنامج تلفزيوني، قناة الحياة، تفاصيل مكالمة المراسل الإسرائيلي ٢٠١١/١٢/٢١ https: //www. youtube. com/watch?v=WGX٩Jgs٥t٤A

٢٣. درس الحويني تحت عنوان "لماذا تأخّرت كلمتى حتى الآن"! ٢٠١١/٣/١٦ https: //www. youtube. com/watch?v=OsflG٣hy٦VE

٢٤. سميحة عبد الحليم، مجلس نواب مصر. ٢٠١٦. https: //www. egynews. net

٢٥. سيد رجب السيد، الجمعية التأسيسية لوضع الدستور، http: //digital. ahram. org. eg/makalat. aspx?eid=٩٤٣٧

٢٦. طارق عثمان، الصعود السياسي السلفي: دلالات واستحقاقات – مقالات وتحليلات، المركز العربي للدراسات الإنسانية.

٢٧. http: //www. arab-center. org/index. php

٢٨. علي عبد العال، التنوع في البيت السلفي وأثره على تحالفهم الانتخابي في مصر التوزيع الجغرافي للسلفيين. تاريخ الدخول ٢٠١١/١١/٢٨ http: //www. almokhtsar. com/node/٢٥٣٤٨

٢٩. علي بكر، "رؤية من الداخل: الخريطة الفكرية للتيارات السلفية في مصر"، المركز الإقليمي للدراسات الاستراتيجية القاهرة. بتاريخ ٢٠١٢/١١/٢ http: //www. rcssmideast. org/Article/١٩٤

٣٠. علي بكر، صعود سياسي: الخريطة الفكرية للتيارات السلفية في مصر. http: //www. siyassa. org. eg

٣١. علي عبد العال، حوار للشيخ عبدالمنعم الشحات يوضح الموقف السلفي من الانتخابات المصرية، ٢٠١١/١٠/٢١

٣٢. http: //www. maghress. com/essanad/٦٤٣١

٣٣. محاضرة الشيخ عبد المنعم الشحات ٢٠١١/١٠/٤ http: //www. youtube. com/watch?v=٤kFirseQTQE

٣٤. محاضرة الشيخ عبد المنعم الشحات ٢٠١١/١٠/٤ http: //www. youtube. com/watch?v=٤kFirseQTQE

٣٥. محمد حمدي أبو القاسم، حول مستقبل حزب النور السلفي والانتخابات القادمة، معهد العربية للدراسات، ٢٠١٤/٧/١٩. www. studies. alarabiya. net

٣٦. محمد نبيل الشيمي، السلفيون... الجذور والأفكار: دراسة وصفية التيارات السلفية في مصر، الحوار المتمدن، العدد ٣٧٢٣، ٢٠١٢/٥/١٠. http: //www. ahewar. org

٣٧. مصر.. حزب النور السلفي يعترض على بعض تعديلات دستور ٢٠١٢، قناة العربية http: //www. alarabiya. net/ar/arab-and-world/egypt/٢٠١٣/٠٩/٢

٣٨. ملتقى أهل الحديث http: //www. ahlalhdeeth. com/vb/showthread. php?t=١٧٦٢٥٢

٣٩. ندى المصري، لجنة الخمسين https: //www. masreat. com/?p=٥٨٢٠٣
٤٠. وفاء شعيرة، التقرير الختامي لنتائج متابعة الانتخابات البرلمانية مصر ٢٠١٥ **http: //www. rosaelyoussef. com/news**
٤١. ولاء نعمة الله وسعيد حجازي، د. محمد إبراهيم منصور: ٣٠ يونيو ليست «ثورة» وليست «انقلاباً» https: //www. elwatannews. com/news/details/٣٣٥١٣٢
٤٢. ياسر برهامي، "حول ما فهمه البعض من كلام الشيخ "محمد إسماعيل" من تغير موقف الدعوة إلى تأييد المظاهرات والمشاركة فيها، ٢٠١١/٢/١٠"، موقع أنا سلفي، http: //www. salafvoice. com/article. php?a=٥١٣٦
٤٣. ياسر برهامي، "التغيير الذي نريد.. إن الله لا يغير ما بقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم (خطبة مقترحة ("، موقع صوت السلف، ٢٠١١/١/٢٧ http: //www. salafvoice. com/article. php?a=٥١٣٦

رسالة ..

إلى كل إنسان على هذا الكوكب الافتراضى .. كن فى الحياة إنسان ..وصل رسالة طيبة للناس وانشر بينهما الخير والحب والسلام ..كن أنت فقط ولا تحاول أن تكون غيرك ..اصنع لنفسك عالم يليق بك .. إزرع داخلك الثقه والطموح والتفاؤل والرضا وحب الله والذات والوطن .

" الناشر "

للتواصل مع الدار :

www.facebook.com/dar.cleopatra

Gmail : dar.cleopatra@gmail.com

للاتصال:

01019983371/01125574129/0225244534